الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الـدّلالـة في الأضـداد اللّغـويـة

دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

بإشراف

الأستاذ الدكتور مسعود بوبو

إعداد

الطالبة سلوى بكداش

١٩٩٦م

الدلالــة في الأضــداد اللغويـــة

- المقدمة -

الأمة لغتها ، واللغة وعاء فكر الأمة ، ففي حياة اللغة بقـاء الأمـة . وتخليـد لفكرهـا وإبداعهـا وتراثها. واللغة قوة من أوثق الروابط الحضارية والفكرية والروحية لأنها تعطي المعرفة البشرية صفة الاستمرار والدوام والانتشار ، فتربط الأجيال المتوالية برابطة وثيقـة مـن طـرق التفكـير والتعبـير . فضلاً عن أنها مرآة تنعكس عليها الشّخصية القومية، وميزان حسّاس يرسم الخط البيـاني المعـبرعن قوتها ومنعتها .

وقد غدت اللغة في العصر الحديث مجالاً رحباً للهيمنة الفكرية والسّياسية المعنويـة والعاطفيـة ، ووسيلة من وسائل التفوق والتقدم ، وأصبحت ميداناً رحباً للتنافس في طرائق التلقين والتعليـم وفي حقول الاكتشاف والتجريب والاختراع ، لأن هيمنتها تتناسب مع سعة انتشارها .

وللسبب نفسه اتسعت الدراسات اللغويـة في العصـر الحديـث ولغتنـا في حاجـة إلى مثـل هـذا الاتساع النابع من خصائصها ، والمتجاوب مع أدوارها الحضارية في الماضي والمستقبل .

وفي بحثي هـذا أود أن أجعـل الـتراث منطلقـاً لدراسـة ظـاهرة لغويـة هـي وجـود الأضـداد في العربية، وإيضاح الدلالات الدقيقة في كثير من الألفاظ ، وتبيان خصائص اللغة في معانيهـا الخاصـة التي بلغت شأواً كبيراً يشير إلى النضج اللغوي ، فكلما ارتقت اللغة وضحت الفروق في مدلولاتهـا إلى درجة قد لاتدركها الأفهام بسهولة ، ولاتلاحظ في القراءة العابرة ، فتأتي الكلمة إثرها ينقصها التركيز في المدلـول ولـو كـان يسـيراً . وهـو مـاأسـعى إليـه في موضـوع هـذا البحـث " الدلالـة في الأضداد اللغوية " .

والأضداد هي الألفاظ التي ينصرف كل منها إلى معنيين متضادين في الأصل الوضعي للغة لافي العرف الاصطلاحي . وهي لغة جمع ضد وهو النقيض والمقابل ، وضد كل شيء مانافاه .

وقد توهم كثيرون الضدية في ألفاظ كثيرة وهي ليست كذلك ولهذا يحرص بحثي على الإشارة إلى الدلالات الخاصة الدقيقة للألفاظ التي كثر الجدل فيها ، لما لإدراك هـذه الـدلالات مـن أهميـة كبرى نتلمسها في كثير مما نكتب ، كما نتلمسها في طيات المؤلفات اللسانية .

وسأعمل على إيضاح هذا الجدل لدى اللغويين القدامى ، كما سأوازنه بما توصل إليه اللغويون المحدثون ، واستعراض ما أتى في بعض المؤلفات التي حملت بين طياتها هذه المادة المهمة من مواد اللغة ، لأنها عدة الكاتب كما أنها عدة كل من احتاج إلى دقة في الإفهام .

وحين توجهت إلى الموضوع أرسم منهجه ، وأحدد أبوابه كان لزاماً علي أن أسلك فيه طريقتين :

الأولى : طريقة التقصي التاريخي

والثانية : طريقة الاستقراء التي أعتمد فيها على أمهات الكتب المؤلفة في المدلول اللفظي حيناً ، وفي قوانين الصّوت حيناً آخر .

ولكي أصل إلى الغاية التي أرمي إليها مع مراعاة التسهيل والدقة والتركيز قسمت البحث إلى مقدمة وأربعة أبواب . أوضحت في المقدمة قيمة اللغة وأثرها الخطير في حياة الأمة ، والحوافز التي دفعتني إلى اختيار هذا البحث .

وخصصت الباب الأول لتعريف الأضداد وتحديدات القدماء لفكرة التضا د ، وتقسيماتهم لألفاظ اللغة وفهمهم للرابطة التي تربط الاشتراك بالتضاد .

وخصصت الباب الثاني في الجدل العلمي القائم بين اللغويين قدامى ومحدثين في ظاهرة التضاد. وقد قسمته إلى ثلاثة فصول كان الأول منها مقتصراً على آراء اللغويين القدامى المؤيدين لفكرة وجود الأضداد في العربية . وتناول الفصل الثاني آراء معارضي الأضداد من لغويي العرب القدامى . أما الفصل الثالث فأفردته لآراء اللغويين الحديثيين في هذه الظاهرة ذاتها . وأدلة كل فريق من المؤيدين والمعارضين .

أما الباب الثالث فجعلته لمناقشة الأسباب التي دعت إلى القول بوجود الأضداد في اللغة العربية. وشمل ثلاثة فصول : الفصل الأول في عامل " اختلاف اللهجات " واعتمدت فيه على التقصي التاريخي في كتب اللهجات ، والمعجمات التي خصت اللهجات بالذكر . أما الفصل الثاني فكان في التطور الدلالي الذي يعتري بعض الألفاظ فيجعل منها ألفاظاً مودية معنيين متضادين ، مما يودي إلى التباس بعض الدلالات ببعضها الآخر . وأما الفصل الثالث ففي التطور الصّوتي الذي قد يلحق بعض أصوات الكلمة ، وما يعتري كل لفظ منها من اختلاف المعنى تبعاً لاختلاف الصّوت في صفته ومخرجه .

وجاء الباب الرابع في " توهم الدلالة في الأضداد اللغوية " وقد جعلته في فصلين اثنين : الأول في توهم الدلالة في الأسماء والثاني : توهم الدلالة في الأفعال ، للوصول إلى الحقيقة التي تمسكت بها ، والتي تقضي بعدم أصالة الضدية في الألفاظ ، وذلك من خلال محاكمة بعض الشّواهد والأمثلة التي استند عليها الأضداديون في آرائهم وتفنيدها .

وإني آمل أن يكون هذا البحث انطلاقة خيرة لدراسات مستفيضة في هذا المجال ، ليُعطى هذا الفرع من فروع اللغة ماتحتاج من تعقيب وتبويب ، لأنه يؤدي إلى تبلور الدلالة في أذهان أصحاب اللغة ومستعمليها .

وتجاه كل هذه الدقائق التي ينبغي علي التنبيه عليها لايسعني إلا أن أشكر - بعدا لله - موقفاً حكيماً جمع بين العلم الغزير والفكر السّديد ، والروح النزيهة المتجردة تلك التي توائم أبداً الثقة بالنفس وتواضع العلماء موقف أستاذي المشرف الذي حصنني من الزلل ، وقوى في نفسي روح البحث العلمي.

وفي ختام مقدمتي أشكر المكتبات المتعددة التي لجأت إليها فيسرت لي مواد البحث ، كما أشكر كل من كان باراً بالعلم والعلماء ، فقدم إليّ من المصادر والمراجع ماكان فيه العون الأكبر على البحث والاستقصاء .

الباب الأول

مفهوم الأضداد في اللغة العربية وروايتها

الأضداد مصطلح أطلقه اللغويون العرب على الألفاظ التي تنصرف إلى معنيين متضادين ، وهي – لغة – جمع ضد ، وهو النقيض والمقابل . وعليه فليست الأضداد اللفظية التي تتقابل فيها المعاني دون أن يتحد اللفظ ، كالليل والنهار ، والطول والقصر ، والنور والظلمة ، والتي عقدت لها بعض كتب الأدب القديم فصولاً[1] من هذا النوع .

وغلّط المستشرق " ردسلوب " Redslob على هذا الأساس في عدّ الجاحظ ممن ألف في الأضداد توهماً بأن كتابه " المحاسن والأضداد " من هذا الباب[2].

كان القدماء المعنيون بدارسة اللغة قد التفتوا مبكراً إلى مايمكن إجراؤه من التقسيمات في الكلمة العربية ، وأول هذه التقسيمات تلك التي وضعها سيبويه في كتابه حيث قال :

"أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ... فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو جلس ، وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو ذهب ، وانطلق . واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وَجَدْت عليه من المَوْجَدَه ، ووَجَدْت إذا أردت وجدان الضالة . وأشباه هذا كثير"[3].

فالقسم الأول هو الأغلب الأعم من ألفاظ اللغة ، والقسم الثاني هو الخاص بمجموعة الألفاظ التي سميت بعدئذٍ بالمترادف ، والقسم الثالث هو المشير إلى ماسُمي بالمشترك اللفظي . وإذا لم يشر سيبويه إلى أن هذا التقسيم قد أخذه عن بعض شيوخه ، أو كان من وضعه هو ، فإن العربية لاتنفرد باحتواء هذه الأقسام دون غيرها من اللغات ، بل توجد في أغلب اللغات الإنسانية المتطورة.

وكثير من الدارسين قد نقلوا في مصنفاتهم كلام سيبويه بالحرف الواحد ، أو مع شيء من الزيادة والإيضاح والاستشهاد كالمبرّد وابن فارس والسّيوطي[4].

وقد بسط قطرب في مقدمة كتاب (الأضداد) تقسيم أستاذه سيبويه شارحاً له ، ومفرّعاً فيه. والذي يهمنا من كلام قطرب مايتصل منه بالقسم الثالث الخاص بالمشترك اللفظي إذ قال : "والوجه الثالث أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً ... ومن

/

---

[1] الالفاظ الكتابية للهمذاني ، تحقيق لويس شيخو اليسوعي – مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت ١٩١٣ – ص ٢٩٦-٢٩٧

[2] كتابه Dir\c aralischen wroter mit – دائرة المعارف الاسلامية ٢٩١/٢ .

[3] الكتاب لسيبويه ٧/١-٨-١-/

[4] ماتفق لفظه واختلف معناه للمبرد تحقيق عبد العزيزالميمني – المطبعة السّلفية – القاهرة ١٣٥٠ ه – تحقيق عبد العزيز الميمني ٣/٢ ، الصّاحبي في فقه اللغه لأحمد بن فارس : ٩٦ – المزهر في علوم اللغة للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى – مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ٣٨٨/آ .

هذااللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً مايكون متضاداً في الشّيء وضده"[1] . فيكون المشترك على هذا الأساس درجتين أو نوعين : الأول هو الذي تختلف فيه معاني اللفظة الواحدة دون أن تتضاد ، والثاني هو الذي تتضاد فيه هذه المعاني فتشتد درجة الاختلاف حتى تصل إلى التضاد . وبهذا بُيِّن قطرب موضع الأضداد في تقسيم سيبويه ، ووصل منه إلى نوع الألفاظ التي صنف فيها كتابه .

وبقي اعتبار الأضداد من المشترك اللفظي قائماً لدى الدراسين ماداموا يتعرضون لبحث الأضداد، فبعد أن قال به السّيوطي نقل لنا عن أهل الأصول قولهم : " مفهوما اللفظ المشترك إما أن يتباينا بأن لايمكن اجتماعهما لواحد في زمن واحد . أو يتواصلا فإما أن يكون أحدهما جزءاً من الآخر كالممكن للعام والخاص ، أو صفة كالأسود للذي السّواد فيمن سمي به"[2]. ونقل عن صاحب الحاصل أنه قال : "إن النقيضين لايوضع لهما لفظ واحد ، لأن المشترك يجب فيه إرادة التردد بين معنييه ، والتردد بين النقيضين حاصل بالذات لامن اللفظ [3] . وقال الكيافي في تعليقه : " المشترك يقع على شيئين ضدين ، وعلى مختلفين غير ضدين ، فممايقع على الضدين كالجون وجلل، ومايقع على مختلفين غير ضدين كالعين[4]" .

فبحث التضاد يدخل ضمن بحوث هؤلاء الأصوليين في المشترك اللفظي على أنه جزء من ظاهرة عامة ينبغي الوقوف على حقيقة دلالتها في نصوصهم التشريعية ، وأخذت بهذه الفكرة دراسة المحدثين.

ودّللّ آخرون أن الأضداد ضرب من المشترك حين وجدوا أن أكثرها يرد إليه بسهولة وذلك بمقابلة معاني الكلمات[5] .

وأكثر من هذا مافعله ابن سيده من القدماء فهو يحاجّ منكر الأضداد بوجود المشترك اللفظي لأن الإقرار بوجود هذا إقرار بوجود ذلك[6] .

1- الأضداد لقطرب ص ٢٢٤

2- المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٣٨٧/١ .

3- المرجع السّابق ٣٨٧/١

4- المرجع السّابق ٣٨٧/١

5- دراسات في فقه اللغة د.صبحي الصّالح ٣٠٩ دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٨ - ص ٣٠٩

6- المخصص لابن سيده الأندلسي المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت ٢٥٩/١٣

ولعل هؤلاء الدارسين جميعاً قد أسرفوا فيما ذهبوا إليه من إلصّاق الأضداد بالمشترك الصّاقاً قد يقوم على التمحل الذي اصطبغت به أقوال المحدثين ، والجدل المنطقي الذي حفلت به أقوال الأقدمين من أهل الأصول وغيرهم . ولا أرى أن بين المشترك والأضداد من التشابه سوى انصراف اللفظة فيهما إلى أكثر من معنى ، وبينهما فيما عدا ذلك من عدم التشابه مابين كل مهنما وأي الظواهر اللغوية الأخرى ، ذلك أن أسباب نشأة الأضداد تختلف عما هي عليه في المشترك ، ولاتتفق إلا في مسائل قليلة. ومن أقرب الأمثلة على ذلك مايقال في الاستحضار الذهني الطبيعي للمعنى المضاد مما لايتوفر مثله في المشترك ، ومايقال في جنوح المتكلم إلى التفاؤل ودرء العين والتهكم والاستهزاء والسّخرية مما يستدعي قلب المعنى الأول والنطق بضده ، وهو مالايتوفر في المشترك أيضاً .

وقد ظل تقسيم سيبويه دائراً بين من ألف في الأضداد بعد قطرب ، يحاول كل منهم أن ينفذ منه إلى تعريف للأضداد يوضح فيه طبيعة الألفاظ التي يبحثها في الكتاب ، إلا أن أغلب تحديداتهم لم تكتسب الشّمول والدقة إلا بعد زمن ، فقد اكتفى أبو حاتم السّجستاني بقوله : " فأما المعروف في الضد في كلام العرب فخلاف الشّيء"[1] ثم يبسط بإيجاز فكرة الخلاف .

كما اكتفى أبو بكر الأنباري من تحديدها بأنها : " الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة ، فيكون الحرف منها مؤدياً إلى معنيين مختلفين"[2]

وكلا الحدين لايقلان إيجازاً وغموضاً عما وجدناه عن قطرب ، كما أنهما لم يقصدا إلى معالجة الاختلاف الذي أشار إليه ، وإنما قصد إلى معالجة التضاد ، وفي كتبيهما مايدل على ذلك كما سنرى .

وأدق الأضداديين تحديداً للأضداد هو أبو الطيب اللغوي الذي قال : " والأضداد جمع ضد ، وضد كل شيء مانافاه نحو البياض والسّواد ، والسّخاء والبخل ، والشّجاعة والجبن ، وليس كل ماخالف الشّيء ضداً له ، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين ، وإنما ضد القوة الضعف ، وضد الجهل العلم ، فالاختلاف أعم من التضاد إذ كل متضادين مختلفان ، وليس كل مختلفين ضدين"[3] .

---

[1] الأضداد : أبو حاتم السّجستاني تحقيق أوغست هفنر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩١٣ - ص:٧٥

[2] الأضداد : لأبي بكر بن الانباري : ١تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - الكويت ١٩٦٠ - ص : ١

[3] الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي ١/١تحقيق د. عزة حسن - دمشق ١٩٦٣ ١/١

وبهذا التعريف أزال أبو الطيب الاضطراب والإبهام عن فكرة التضاد التي هي أخص من الاختلاف في معناها العام ، وعلى هديه سار المتأخرون والمحدثون في تعريفاتهم للأضداد .

فلو أخذنا هذا التعريف أو التحديد الدقيق وحاولنا تطبيقه على مجموع الأضداد تطبيقاً صحيحياً بعيداً عن الغلو لتضاءل عدد هذه الألفاظ حتى لايبقى منها إلا الشّيء القليل ، لأني أرى أن التضاد ليس أصلاً في الوضع ، وذلك لأن فكرته تقوم على ماينافي الفطرة ، ويخالف الطبيعة اللتين يفترض أن اللغة صدرت عنهما ، فكانت صدى لهما ، لأن اللغة قائمة على الوفاء بحاجة الناطق إلى الكلام والتفاهم بوساطتها مع الآخرين ، فلا يعقل بعد هذا أن يكون التفاهم مضطرباً مشوشاً بسبب وجود الأضداد التي ينصرف كل منها إلى معنيين متضادين لايعرف السّامع أيهما عنى المتكلم وقصد إليه . وهذا بعيد عن واقع الحال ، إذ المفروض في الضد لكي يصح وصفه بصفة التضاد أن يكون ضداً مستعملاً في الزمان الواحد والبيئة اللغوية الواحدة .

يضاف إلى هذا أن الحاجة لاتمس إلى أن يجمع المتكلم العربي المعنيين المتضادين في لفظة واحدة لعدم افتقار اللغة إلى أن تختص ألفاظ فيها بمتضادين ، بل يلجأ إلى الاستعارة والمجاز والكناية حين يجد أن ألفاظه تضيق بمعانيه ، فيجد في لغته سعة واستيعاباً . وفي كل الشّواهد التي سيقت لها الأضداد كانت اللفظة دالة على معنى واحد – كما سيأتي فيما بعد – إضافة إلى ذلك نجد في اللغة نفسها مايغني عن استعمال هذه الألفاظ لوجود ألفاظ من غير الأضداد تنصرف إلى معاني الأضداد نفسها .

فالتضاد إذن ليس قديماً في اللغة بحيث يكون من سنن الوضع عند العرب كما يذهب ابن فارس[1] وانما هو حادث في كلام العرب . وبألفاظ هذه الظاهرة وضعت المعجمات التي تعرف بكتب الأضداد .

ولاتثبت ضدية أغلب مواد هذه الكتب أمام البحث العلمي والتفسير الدقيق ، لأن ما روي عنها من الشّواهد يعوز أكثره النصوص الصّريحة القوية ، فإننا حين نحلل أمثلة التضاد ونستعرضها جميعها ، ونرجع مايمكن إرجاعه إلى عامل معين ، ونحذف مايدل على التكلف والتعسف في اختيارها يتضح لنا أن ليس بينها مايفيد التضاد إلا مجموعة قليلة جداً . ومثل هذا المقدار الضيئل

---

[1] الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس بن زكريا : ٦٦

لايشكل مشكلة بالعنى الدقيق ، وذلك بأن يجري الاستعمال بمعنى واحد من معنيي الضد مع مرور الزمن[1] كما كان الأمر قبل التدوين الذي رسخ الضدية في هذه الألفاظ .

وفكرة الضدية – في الحقيقة – منوطة بالاصطلاح والاتفاق ، لأن المصطلحين على أن هذه اللفظة من الأضداد لانصرافها إلى معنيين متضادين هم الذين اصطلحوا على تضاد المعنيين وتعارفوه. وإذا كان ثمة مايسوّغ تضاد الأبيض والأسود لغاية الانكشاف في الأول وغاية السّتر في الثاني ، وتضاد الحياة والموت لغاية الوجود في الأول ، وغاية الفناء في الثاني . فم يسوغ تضاد الأصفر والأسود ، أو الأحمر والأخضر اللذين يستعملان متضادين .

ولمصطلح التضاد عند علماء المنطق مفهوم آخر يختلف تماماً عنه في اللغة ، ففي فصولهم التي عقدوها لبحث فكرة (التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد) فسروا التضاد المنطقي وفرّعوا فيه، فقالوا: " إن المتضادين هما المختلفان في الكيف دون الكم وكانتا كليتين ، وسميتا متضادتين لأنهما كالضدين يمتنع صدقهما معاً ويجوز أن يكذبا معاً[2] " وقالوا : " إن الداخلتين تحت التضاد هما المختلفان في الكيف دون لكم وسميتا داخلتين تحت التضاد، لأنهما داخلتان تحت الكليتين ، كل منهما الكلية المتفقة معها في الكيف من جهة ، ولأنهما على عكس الضدين في الصّدق والكذب ، أي أنهما يمتنع اجتماعهما على الكذب ، ويجوز أن يصدقا معاً[3]"

ورأى المناطقة أيضاً أن العوارض التصريفية التي تعتور لفظاً ما فترصفه صرفاً مضاداً كلفظ (المُختّار) مثلاً للفاعل والمفعول إنما هي من (المغالطات اللفظية) التي قسموها عدة أقسام وضربوا لها الأمثلة[4] .

وعدُّ (المختار) من الأضداد توهم أو جهل بخصائص التصريف إذا لايعتد بالألف فيها ، لأنها منقلبة عن باء هي الأصل ، فاسم الفاعل أصلاً (مُختَيِر) والمفعول (مُخْتَيَر). وكما في عبارة : "الجنوب اللبناني المُحْتَلّ " و"العدو الصّهيوني المُحْتل " ، منهما المُحْتلَل والمحتلِل ، وكذلك المُعْتَاد .

من هذا يظهر أن فكرة التضاد عند أهل المنطق ليست هي الفكرة اللغوية لاعتماد الأولى على التقسيم المنطقي والنظر العقلي مما يقطع صلتها بالبحث اللغوي أساساً ، ولكنها حلت لجماعة من

---

[1] في اللهجات العربية : د. ابراهيم أنيس : ٢١٥

[2] المنطق للشيخ محمد رضا المظفر – الطبعة الثالثة ١٩٦٨ ٢ /١٩٣

[3] المرجع السابق : ١٩٣/٢

[4] المرجع السابق : ٤٧٩/٣

اللغويين ، أخذوا بها في دراساتهم اللغوية والنحوية ، وطبقوها على ماشاهدوه في اللغة من ظواهر، فأفسدوا الدرس ، وبعدوا عن مجاله حتى إنهم صرّحوا بتشابه فكرة التضاد عند أهل الكلام ، فإذا ترادف الضدان في شيء منهما كان الحكم للطارئ ، ويزول الأول وذلك كلام التعريف إذا دخلت على الاسم يحذف لها تنوينه ، لأن اللام للتعريف والتنوين للتنكير ، فلما ترادفا على الكلمة تضادا فكان الحكم للطارئ وهو اللام . وهذا جارٍ مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد ، كالأبيض يطرأ عليه السّواد ، والسّاكن تطرأ عليه الحركة ، وكذلك أيضاً حذف التنوين للإضافة وحذف تاء التأنيث لياء النسب[1].

وعرض السّيوطي لهذا المذهب في تفسير الظواهر اللغوية في (الأشباه والنظائر) في عدة مواضع منه فقال في فصل (سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه) : " فمن ذلك الإدغام يقوي المعتل ، وهو أيضاً بعينه يضعف الصّحيح ، ومنه أن الحركة نفسها تقوي الحرف ، وهي بنفسها تضعفه[2]" .

ونقل عن ابن الدهان من فصل (الشّيئان إذا تضادا تضاد الحكم الصّادر عنهما) أنه قال : "ولهذا نظائر في المعقولات وسائر المعلومات مشاهداً ومقيساً ، ألا ترى أن الإعراب لما كان ضد البناء ، وكان الإعراب أصله الحركة والتنقل كان البناء أصله الثبوت والسّكون وكذلك الابتداء لما كان أصله الحركة ضرورة كان الوقف أصله السّكون[3]" .

وفي هذا كله تمحل وبعد عن روح الدرس اللغوي الذي يجب أن يعتمد الوصف والاستقراء والبحث عن التعليل في ألسّنة العرب واستعمالاتهم وأساليبهم لا أن يغرق في المنطق والكلام والفلسفة ، وهو أبعد مايكون بطبيعته عن طبيعة هذه العلوم الجافة والسّبب في ذلك -كما يبدو- أن هذه الدراسات جميعاً - وبضمنها الدراسات اللغوية - كانت في ذلك الحين متداخلة تعتمد إحداها الأخرى ، وتؤثر فيها بقدر يتفاوت قوة وضعفاً ، لأن الدارس لايجد مناصاً من أن يلم بأشياء من هنا وهناك من جهة ، ولأن هذه العلوم إنما قامت لخدمة العقيدة الإسلامية ، والذبّ عن حكمتها في التشريع والتقنين من جهة أخرى. فلابد من دراسة الأساليب اللغوية لمعرفة مراد الشّارع في النصوص التشريعية بدقة . ومن هنا نشأت مباحث (الألفاظ) في المنطق والكلام وقامت

---

[1] الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي - تصحيح عبد الرحمن بن يحيى - دار المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - ص ٧١

[2] الاشباه والنظائر للسيوطي - دار المعارف العثمانية ٢١٣/١

[3] الأشباه والنظائر ٢٢١/١

الفلسفة الإسلامية وغيرها من العلوم التي كان هدفها منصباً على هذه الناحية ، ومـاتزال دراسـات علم الأصول تعتمد على مباحث الألفاظ ودراسة دلالاتها بشيء كبير من التأثر بالفكرة المنطقية في تفسير الظواهر اللغوية ، فكان لابد للدراسـات اللغويـة والنحويـة بعـد هـذا مـن أن تصطبـغ بهـذه الصّبغة التي أبعدت اللغة والنحو عن طبيعتهما ، وأفسدت درسهما، بحيث أوشك هـذا الـدرس في بعض مصنفات الأقدمين أن يكون منطقياً محضاً . علـى أننـا يجـب ألا نعمـم هـذه النظريـة تعميمـاً خاطئاً ، فقد اختلفت المدارس اللغوية في تأثرها بذلك وفي مدى اصطباغ مؤلفاتها بالصّبغة العقلية.

أما رواية الأضداد فإنها بدأت في وقت مبكر نسبياً ، وهو أمر لانستطيع تحديده بدقة ، لكنّـا نرجحّ أنه كان بعد الإسلام بأكثر من قرن على كل حال ، وبداياته ترجع إلى عصر أبي عمرو بـن العلاء ، والخليل ، ويونس ، وأبي عمرو الشّيباني ، والكسائي ، ومن في طبقتهم ممـن لم يؤلـف في الأضداد ، لأنأوائل مصنفات الأضداد ، وكتب اللغة قد روت عن هؤلاء شـيئاً مـن هـذه المـادة . وليس في أيدينا مايدل على أن هؤلاء الأوائل قد نصوا على أن اللفظة التي يذكرون معنييها هي من الأضداد ، ولكنا نطمئن إلى أن أولى مصنافتهم التي أشارت إلى هـذه الظـاهرة إشـارة صريحـة فيهـا شيء من التعجب والدهشة هو كتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥ هـ) إذ قـال في مادة (شِعْب) بعد أن ذكر المعنيين المتضـادين : " هـذا مـن عجـائب الكـلام ووسـع العربيـة أن يكون الشّعب تفرقاً ، ويكون اجتماعاً ، وقد نطق به الشّعر[1]" .

وأرى أن هذا التضاد في اللفظة قد جـاء مـن أن أولالافـتراق يكـون اجتماعـاً ، والدلالـة فيـه لاتخص جذر (التّشَعّب) وإنما تدل على الافتراق في الشّعْب . وهذا من الإيهام في معرفة الدلالة . كما تعجب الخليل أيضاً من تضاد لفظة (النّاشِد) وقـال : " هـذا مـن عجيـب كلامهـم أن يكـون النّاشِد : الطالب والمعرّف جميعاً[2] " .

ومع ذلك فإن الخليل لم ينص على أن (الشّعْب أو النّشد) من الأضـداد ، فقـد اكتفـى بذكـر المعنيين المتضادين ، وتسجيل دهشته من هذا التضاد ، و لم يحاول تعليل ذلك ، فقد نطق بـه الشّـعر على حد قوله.

---

[1] العين للخليل بن أحمد الفراهيدي – الجزء المطبوع – مادة شعب : ٣٠٦

[2] العين : مادة نشد . منقولة عنه في لسان العرب ٤٢١/٣

أما ماعدا الخليل من رواة اللغة ممن عاصروه وتلمذوا له ، فالنصوص التي نقلت عنهم في الأضداد يعوزها الوضوح والصّراحة ، فقد اختلط النقل عن أبي عمرو بن العلاء بالنقل عن أبي عمرو الشّيباني لذكر الكنية عارية عن اللقب في أكثر النصوص الموجودة في كتب الأضداد ، فلايعلم لمن منهما الكلام، وقليل من هذه النصوص كان يذكر اللقب المميز لكل منهما ، ولكن الراجح أن أكثرها منسوب للشيباني، لأن مقارنة النص الواحد بين صوره في المصادر يهدي إلى ذلك أحياناً ، وكذلك يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) فلم يروعنه أكثر من ثلاثة أو أربعة أضداد عند قطرب وأبي الطيب منقولة عنهما في كتب الأضداد الأخرى ، ونصوصها غير واضحة في تحديد كلام يونس لاتصاله بكلام قطرب وأبي الطيب قبل قول قطرب : "قال يونس : الرَّغُوث التي يَرْغَثُها ولدها من الشّاء ، فصارت في معنى مُرْغُوثَة ، والولد أيضاً رَغُوث والمعنى أنه رَاغِث لها، فصارت رغُوث للفاعل والمفعول"[1] .

فلايعلم هل انتهى كلام يونس عند ذكر المعنى الأول ، واتصل به كلام قطرب أم استمر إلى آخر النص ، فالنقل غير واضح في هذه المسألة . وهكذا الأمر بالنسبة لسائر رجال هذه الطبقة ممن لم يؤلفوا في الأضداد ، أو لم يعاصروا التأليف فيها ، فما روي عن لغويي هذا الجيل من الأضداد يعدّ ضئيلاً لو قورن بما أصبح عليه الوضع بعد ذلك ، فهي كلمات قليلة ترد عارضة على الأستاذ في حلقة الدرس فيتنبه عليها، ويحاول تفسيرها ، فتعلق في ذهن أحد التلاميذ ، ويفطن إلى مافيها من تضاد ، ويجتمع عنده من هذه الألفاظ عدد يدفعه إلى تدوينه في كتاب مع شيء من الشّرح والاستشهاد . وهكذا ظهرت كتب الأضداد الأولى صغيرة الحجم قليلة المادة بسبب تمحض النية لتدوين هذه الألفاظ دون محاولة التكثر منها بالتعسف والتكلف والاصطناع ، وإن لم تخل خلواً تاماً من هذه الدوافع ، ولكنها أقل بكثير مما نجده في المؤلفات اللاحقة .

ومن التناقض الذي وقع فيه الأوائل ماوقع فيه قطرب مثلاً ، فنقرأ في أضداده يقول : " وقالوا : القَاسِط الجائر ، قال الله عز وجل : " وأما القَاسِطُون فكانوا لجهنم حَطَباً"[2]. ويقال : قد قَسِط عن الحق قُسُوطاً أي عدل عنه . وقال العُدَيل بن الفرج العِجْلي :

قَسَطوا على النُّعمان وابن محرقٍ وابنَي قَطامٍ بعزةٍ وتَناولِ[3]

[1] الاضداد لقطرب : ٢٤٩

[2] سورة الجن . الآية : ١٥

[3] الاضداد لقطرب : ٢٥٩-٢٦٠

فعدا أنه لم ينتبه على دور (عن) و(على) في صرفيهما المعنى إلى السّلب وإلى الإيجاب كدور الحرفين (رغب في ورغب عن) ذاهباً إلى الفعل (قَسَط) وتغير معناه في القرآن والشّعر فهو قدعدّ اللفظة من المثلث[1] في كتابه (المثلثات) مبيناً هناك أن اختلاف المعاني لاختلاف حركة فاء الفعل في المصدر قال :

طارحني بالقَسْطِ　　ولم يزن بالقِسْطِ
ففيه عُرف القُسْطِ　　والعنبرِ المطيبِ

وقال الشّارح في توضيحه المعاني الثلاثة .

الجُور في الأحكامِ فهو القَسْط　　والعدلُ والإحسانُ فهو القِسْط
ثم الذي يباع فهو القُسْط　　يفوحُ طيبُ نشرهِ في النّارِ[2]

فاللفظة إذن من المثلثات وليست من الأضداد بعد أن رجع قطرب إلى المصدر في تحديد المعنى بعيداً عما يكتنف الفعل من الملابسات اللفظية والأسلوبية التي تؤثر في معناه ، لأن في المثلثات رجوعاً إلى جذر المادة (ق س ط) الذي يُمَكّن من معرفة الأصل المعنوي بدقة ، في حين لايتوفر مثل هذا الرجوع في الأضداد ، فيكتفي بأن تُؤخذ أي كلمتين متشابهتي الحروف الأصلية ، وتعقد المقارنة بين معنييهما دون ملاحظة الخلافات الدقيقة بين الكلمتين . فحين تنبه الأضداديون بعد قطرب على دور الحرف في ضديه (قَسط) راحوا يفتشون عن شاهد يؤيد تضادها ، فوجدوه في القرآن ، فذكروا لمعنى الجَوْر الآية التي استشهد بها قطرب ، وذكروا لمعنى العدل قوله تعالى : " وأَقْسِطوا إنّ الله يحب المقطسين[3]". وبهذا المعنى في قول الحارث بن حلّزة :

ملك مُقْسِط وأكمل من يمـ　　ـشي ومن دون مالديه الثناء[4]

ولكنهم غفلوا أوتغافلوا عن أن الفعل في الآية الأولى (قَسط) وفي الثانية أقْسَط) ناسين دور همزة السّلب في قلب المعنى إلى ضده .

ومثل (قسط) مادة (الجَدّ) ذكرها قطراب في الأضداد[5] وكان قد ذكرها في المثلثات[6] محدداً معانيها بدقة ، وعن أضداده نقلتها كتب الأضداد الأخرى بشيء من الشّرح والاستشهاد .

---

[1] مثلث الكلام مصطلح لضرب من التأليف أو البحث يتناول المفردات ودلالاتها بتغير حركاتها في الفتح والضم والكسر نحو الحُمَام لضرب من الطير والحِمام للموت ، والحَمام لحمّى الإبل والدّواب .

[2] شرح مثلثات قطرب للسنهوري – تحقيق هفز وشيخو : ١٧٢

[3] سورة الحجرات ، الآية : ٩

[4] الأضداد لابن الانباري : ٥٨ – أضداد أبي الطيب ٥٩٤/٢

٥ أضداد قطرب : ٢٧٩

٦ شرح مثلثات قطرب : ١٧٣

ومثل هاتين المادتين كثير من المواد الـتي أخـذت أخـذ المسـلمات عـن المؤلـف الأول ، فنحن نعزو إلى "قطرب" كثيراً من الألفاظ التي صنفت في الأضداد ، وتُلمست لها الشّواهد من وهناك تأييداً لهذا المعنى ، وتوثيقاً لذاك ، لأن قطربـاً كـان قـد ذكرهـا في كتابه معتـبراً إياهـا مـن الأضداد . وشأن الأضداديين في هذا شأن سواهم من الذين يتصـدون للتـأليف فيمـا سـبقهم إليـه مؤلف سابق ، إذ تكون مـادة كتابـه هـي الـتي يعـول عليهـا ، ويُـزاد فيهـا ، وتُشّـرح غوامضهـا ، ويفصل في موجزها .

والأضداد التي حفلت بها كتـب القدمـاء أنـواع عديـدة ، غـير أن المصنفـين فيهـا لم يحـاولوا تقسيمها وتنظيمها على أساس من الأسس ، وإنما جمعت مختلفة غير مرتبـة ينقصهـا الفصـل الدقيـق بين أنوعها سـوى ماعمله بعضهـم في ترتيبهـا ترتيبـاً هجائيـاً صرفـاً ، كمـا أن المحـاولات الحديثـة لتقسيمها غير مكتملة، ولم تأت على جميع المواد .

الباب الثاني

موقف اللغويين من ظاهرة الأضداد في اللغة العربية

الفصل الأول : آراء اللغويين القدامى المؤيدين لوجود الأضداد في العربية

الفصل الثاني : آراء اللغويين القدامى المعارضين لوجود الأضداد في العربية

الفصل الثالث : آراء اللغويين المحدثين في ظاهرة الأضداد في العربية .

الفصل الأول

آراء اللغويين القدامى المؤيدين لوجود الأضداد في اللغة العربية

١- أبو علي محمد بن المُسْتَنير المعروف بقطرب /ت ٢٠٦ هـ .

٢- أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلمي الباهلي الفرّاء /ت ٢٠٧ هـ .

٣- أبو عبيدة معمّر بن المثنى التميمي البصري / ت ٢١٠ هـ .

٤- أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الباهلي الأصمعي / ت ٢١٦ هـ .

٥- أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الخُزاعي الهروي / ت ٢٢٤ هـ .

٦- أبو محمد عبد الله بن محمد التّوّزي / ت ٢٣٣ هـ .

٧- أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السّكّيت / ت ٢٤٤ هـ .

٨- أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السِّجستاني الجَشمي / ت ٢٤٨ هـ .

٩- أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري / ت ٣٢٨ هـ .

١٠- أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي / ت ٣٥١ هـ .

١١- أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب القزويني / ت ٣٩٥ هـ .

١٢- أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده الأندلسي / ت ٤٥٨ هـ .

١٣- سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد البغدادي المعروف بابن الدّهّان / ٥٦٩ هـ .

١٤- رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن القرشي العلوي العمري الصَّغاني / ت ٥٠هـ

١٥- كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم العتائقي / ت ٧٨٨ هـ .

١٦- شمس الدين محمد بن أحمد بن شرف الدين المدني / ت ٩٠٤ هـ .

١٧- تقي الدين عبد القادر التميمي المصري / ت ١٠٠٥ هـ .

١٨- عبد الهادي نجا بن رضوان الأبياري المصري / ت ١٣٠٥ هـ .

١٩- شهاب الدين أحمد بن أحمد بن اسماعيل الحلواني الخليجي / ت ١٣٠٨ هـ .

٢٠- ميرزا محمد بن سليمان التّنكابني / ت ١٣٢٠ هـ .

٢١- مجهولان .

لم يقف الدارسون من الأضداد موقفاً واحداً ، فمنذ أن وجد الحديث عنها ظهرت أوائل المصنفات التي تحاول جمع مادتها ، وجد إلى جانب ذلك الاختلاف في وجوه تفسيرها ، فانقسم العلماء إلى مؤيد يدافع عن الأضداد ويدلل على وجودها في اللغة ، وإلى منكر لهذا الوجود ينعى على العربية احتضانها لهذه المواد ، ويعيب عليها عدم الدقة في دلالة ألفاظها .

ومن الطبيعي أن يكون وجود المؤيدين أسبق في الظهور من المعارضين ، وعليه يكون الرواة الأوائل للألفاظ المتضادة هم أوائل المؤيدين لوجود الأضداد في اللغة ، كما نفترض أن يكون مؤلفو معجمات الأضداد على طريق التأييد كذلك ، سوى وقفاتهم العابرة في مصنافتهم حيال بعض الألفاظ التي يعالجون ضديتها ، مما نستشعر منه شكهم في تضادها ، إذا لم ينصوا فعلاً على أنها ليست من الأضداد.

أما إنكار الأضداد أصلاً والطعن على العربية من هذه الناحية فهو وإن تأخر عن تاريخ البدء بروايتها والتأليف فيها إلا أنه كما يظهر قديم أيضاً ،وقد رافق التدوين مبكراً ، لأننا نجد ذكر الطاعنين عند ابن الأنباري (ت٣٢٨ هـ) ، والذي يمكن أن يكون قد ألف كتابه في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع ، فإذا عرفنا أن أول كتب الأضداد قد تم تأليفه في نهاية القرن الثاني أو بداية القرن الثالث على يد قطرب (ت ٢٠٦ هـ)، عرفنا أيضاً أن هؤلاء المنكرين وجدوا في حدود القرن الثالث قريبين من عصر التدوين الأول للأضداد ، ومتأخرين عن روايتها قليلاً .

وحين نقول إن التأييد سبق الإنكار يجب أن نفرق بين معنى التأييد ومعنى الدفاع ، فالتأييد معنى خاص يتوفر في كل كتب الأضداد وفي نفس مؤلفيها ، وإن لم تتعرض هذه الكتب إلى مسألة وجود الأضداد وعدم وجودها ، أو تبحث في تفسيرها ، أو تدافع عنها ، فمجرد القيام بوضع معجم خاص بألفاظ تضادت معانيها والاستشهاد عليها يعني وحده تأييد الفكرة ، أما الدفاع فهو معنى أعم من التأييد ، لأنه يتطلب مع المعنى الأول البرهنة على وجود الأضداد في اللغة والتدليل على صحة ورودها عن العرب وسلامة استعمالاتها في أساليبهم ومحاولة تفسيرها وهو أمر لايوجد إلا بعد وجود الإنكار . ولهذا فنحن لانستطيع أن نعد جميع الذين تحدثوا عن الأضداد فئة واحدة ونمطاً واحداً ، وإنما هم ثلاث طوائف :

الأولى : هم أهل الزيغ والازدراء بالعرب - كما يسميهم ابن الأنباري - يودون الطعن على العرب من ناحية أن وجود الأضداد في اللغة دليل عدم الإبانة ودليل الغموض والاضطراب ، وهذه الطائفة أسبق الطوائف في الظهور .

والثانية : هم الذين أفادوا فكرة الإنكار من الأوائل ، وأرادوا أن يبطلوا الضديه بشكل من الأشكال ، ويقف ابن درستويه على رأس هؤلاء .

والثالثة : هم المحدثون من العرب والمستشرقين الذين يحاولون تفسير نشأة الأضداد لإنكار ضدية اللفظة في وضعها الأول تبرئة لها من عدم الإبانة الأصيل الذي اتهمها به أهل الازدراء حرصاً على نقاء اللغة من العيب .

أما أول المؤيدين لوجود الأضداد فهو قطرب وهو أول من وضع فيها كتاباً[1] فتح الطريق أمام الذين ألفوا فيها ، فكثيراً مانقلوا عنه ، وأشاروا إليه ، وأخذوا مفرداته يضفيون إليها ، ويحذفون منها مشاركين تارة ومخالفين أخرى .

يبدأ قطرب كتابه بمقدمة قصيرة يقسم فيها كلام العرب ثلاثة أقسام كالذين فعله سيبويه في كتابه[2]: فالأول : اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين . والثاني : اختلاف اللفظين والمعنى متفق . والثالث: أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى . ويضرب لكل واحد من هذه الأقسام الأمثلة من لغة العرب[3] ويعتبر الأضداد من النوع الثالث الذي يكون فيه اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً .

حيث يقول : " ومن هذه اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً مايكون متضاداً في الشّيء وضده ، وسنأتي عليه كله إن شاء الله[4]" . ثم يبين سبب العناية بالأضداد والتأليف فيها فيقول : " وإنما خصصناه بالإخبار عنه لقلتة في كلامهم ولظرافته[5]".

إذن فالدافع إلى التأليف هو الجمع المستقصي لأنه قليل في لغة العرب ، ولأن وجوده في لغتهم دليل ظرافة .

وأول ألفاظ الأضداد التي ذكرها (عَسَى) معتبراً مجيئها يقيناً مرة وشكاً أخرى ، مستشهداً على المعنى الأول بالقرآن ، وينقل عن ابن عباس أنها في كتاب الله واجبة ، ويُدعّم ذلك بقول ابن

---

[1] نشرت كتاب قطرب بمجلة اسلاميكا (المجلد الخامس - العدد الثالث ١٩٣١) وترجمه المحقق هانس كوفلر في المجلد نفسه وعلق عليه ودرسه باللغة الالمانية ص /٣٨٥-٤٦١/ .

[2] الكتاب لسيبويه ٧/١

[3] أضداد قطرب : ٢٤٣

[4] أضداد قطرب : ٢٤٤

[5] أضداد قطرب : ٢٤٤

مُقْبل : "ظنٌّ بهم كعسى ....."[1] . ومثل عسى لفظة (الظَّنّ) التي قال : إنها تكون شكاً ويقيناً بشواهد من القرآن والشّعر . والظاهر أن احترام المعنى القرآني الذي يفترض أن يكون هو المقصود في الآية هو الذي يسوق قطرباً إلى تقرير ضديه (الظّنّ) مثلاً في الآية " "إنّي ظَنَنْتُ أني ملاقٍ حسابيه " فيقول : " فهذا يقين ولو كان شكاً لم تجز في المعنى ، وكان كفراً ولكنه يقين"[2] .

فتوجيه المعنى بهذه الصّورة يفرضه شيء آخر غير الدلالة وغير اللغة هو الخوف من أن يكون تفسير (الظّنّ) بالمعنى المعروف خروجاً عن مقصود القرآن فيكون كفراً . في حين يوجد في الظن مقدار كبير من اليقين وهو المرحلة التي تسبق اليقين مباشرة ، لأن الظنّ ترجيح ، وأن قطرباً وغيره قد فهموا الظن شكاً محضاً ، وهو خلاف استعمالات العرب لهذه اللفظة ، فما دام الأمر هكذا فلابأس أن يستعملها القرآن بهذا المعنى ، وهو يقصد إيماناً قريباً من اليقين في لقاء الحساب . ومثل هذا يقال في (عَسَىٰ) وغيرها من ألفاظ القرآن التي توهموا ضديتها بوحي من العنى القرآني المفترض.

والأكثر في منهج الكتاب أن يذكر قطرب اللفظة ومعنييها المتضادين ، ومايتفرع عنهما من مشتقات حتى يستوفي كل مايخص هذه اللفظة ثم يشرع بذكر الشّواهد والأمثلة الخاصة بكل معنى أو كل استعمال ، ولكنه لم يلتزم بهذا في كل الألفاظ ، فقد يبدأ أحياناً بذكر معانٍ غير متضاده ، أو معنى تنصرف إليه اللفظة ليس له علاقة بمعنييها المتضادين ففي (النَّهِيك) ذكر إلى جانب معنيها المتضادين القوة والضعف معنى ثالثاً هو (الشّجاع) وتكلم عنه[3] أو أنه يخلط لفظتين من ألفاظ الأضداد بعضهما ببعض في الكلام عليهما ، وقد لايذكر في لفظ الضد إلا معنىً واحداً كما في (الغَمُوز) وهي الناقة التي لاتدر حتى يُغْمز ضرعها ، ولم يذكر لها معنى مضاداً[4] ومثله في (ظَؤُور) وهي الناقة التي تعطف على ولد غيرها ولم يبين وجهاً آخر تنصرف إليه[5]. وهكذا جملة من الأضداد في كتابه .

ويذكر الألفاظ التي على صيغة (فَعُول) والتي تنصرف إلى الفاعل والمفعول ، وينص في آخرها على أنها للفاعل والمفعول جميعاً مثل (الرَّغُوث) وهي الناقة التي يرغثها ولدها فهي مَرغُوثه ،

---

[1] المصدر السّابق .

[2] أضداد قطرب : ٢٤٤ - خزانة الأدب للبغدادي مطبعة بولاق ٤/٧٦

[3] أضداد قطرب : ٢٤٤

[4] أضداد قطرب : ٢٤٩

[5] المصدر السّابق .

والولد رَغُوث أيضاً فهور رَاغِث لها . يقول : " فَصَار رَغوث للمفعول والفاعل"[1] ومثلها (ذَعُور)[2] و(فَجوع)[3] وغير ذلك .

ويستمر في ذكر صيغة (فعول) التي هي للفاعل والمفعول حتى يصل إلى قوله : "وقد جاوزوا بفاعل في معنى مفعول ضداً"[4] . ويذكر من هذا : سِرٌّ كَاتم أي مَكْتوم . وأمر عَارِف أي مَعْرُوف، وما أنت بحَازِم عقل أي مَحْزُوم ، وتطليقة بائنة أي مبانة ، وعيشة راضية أي مرضية[5] إلى آخر ماذكر في هذا الباب .

ومن العجيب أنه مع اعترافه الضمني أن المسألة لاتعدو أن تكون صورة من صور العوارض التصريفية المحضة فهو يعتبر مجموع هذه الألفاظ من الأضداد .

وكان منهج قطرب في الاستشهاد مضطرباً ، ذلك أنه في مواطن كثيرة لم يستشهد بشيء على كلا المعنيين كما في لفظ (البَعْل) لما سقت السّماء ولما يشرب بعروقه ، ولفظ (البُحْتر) للقصير والعَظِيْم ، أو أنه يسشتهد على أحد المعنيين ويترك الآخر بلا استشهاد كما في لفظ (السَّلِيْم) للسليم والملدوغ ، فلم يستشهد إلا للملدوغ[6] . وربما كان له الحق في هذا ، فالمعنى الأول هو الشّائع الذي تنصرف إليه الكلمة أول الأمر في أذهان الناس ، فلم ير حاجة لتأييد هذا المعنى بالاستشهاد ، ومثل ذلك (النَّاهِل) للراوي والعطشان و(هَجَد) لمن نام وسهر ، وسواها من الألفاظ . إلا أن الكثير في المسألة أن يستشهد على كلا المعنيين ، وربما كان استشهاده على كل منهما بأكثر من شاهد ، وشواهده تتنازع بين آيات القرآن الكريم والشّعر العربي والأمثال والأقوال المأثورة ، والكتاب زاخر بكل هذا .

والتفت قطرب إلى اللهجات فذكرها مُرجِعاً إليها في بعض ألفاظ الأضداد معاني هذه الألفاظ ، كما في (السَّامِد) فهو بلغة طيء الحزين ، وبلغة أهل اليمن اللاهي[7] و(الجَّوْن) في لغة

---

[1] المصدر السّابق .

[2] المصدر السّابق .

[3] المصدر السّابق .

[4] أضداد قطرب : ٢٥٠

[5] المصدر السّابق .

[6] أضداد قطرب : ٢٤٨

[7] أضداد قطرب : ٢٤٥

قضاعة الأزد وفيما يليها الأبيض[1] و(وَثَب) في لغه حمير بمعنى قعد[2]. وأشار إلى المعرّب ونصّ على ألفاظه كما في (هَمَد)[3] و(رَكوب)[4]....

وغريب بعد ذلك أن قطرباً - وقد عرف أن معنيي اللفظ المتضاد إنما هما لهجتان مختلفتان نص هو عليهما ، أو أن أحد المعنيين فارسي معرب - يعد مثل هذه الألفاظ من الأضداد ، والظاهر أن مفهوم الأضداد لم يكن متبلوراً عنده ، فهو في الوقت الذي يقدم التفسير العلمي القوي لضديه مثل هذه الألفاظ ، يكون قد اعتبرها من الأضداد . وشيء آخر يدعو إلى التساؤل ، هو اعتباره (القَاسِط) مثلاً من الأضداد ذاكراً معنى الجور مستشهداً عليه من القرآن والشّعر[5]، في حين وجدناها عنده في المثلثات على أن معنى الجور من (القَسْط) بالفتح ، ومعنى العدل من (القِسْط) بالكسر ، فكيف عاد هنا وأضاع هذه الدقة في التفريق بين المعاني .

وقد اشتمل الكتاب من ألفاظ الأضداد على ثماني عشرة ومئتين ، تكررت منها خمسة ألفاظ هي : زَعُوم ، أضَبَّ ، بَطائن ، ذَفْر ، جَوْن .

فيكون العدد الحقيقي هو ثلاثة عشر ومئتين انفرد قطرب بثمانية ألفاظ منها لم يشاركه فيها أحد ممن ألف في الأضداد بعده - على ماعرفت - هي : اللّمُوس[6]، خَلُوج[7]، قَرُون[8]، راضية[9]، تَمَمْتُ[10]، خِطْب[11]، لَثَتُه[12]، يُفاوِت[13].

الثلاثة الأولى من صيغة (فعُول) ، والرابعة من صيغة (فَاعِل) ، وربما كان هذا هو سبب عدم ذكرها عند غيره ، وأما الأربعة الباقية فلعل الشّك في صحتها هو الدافع إلى إهمالها .

---

[1] أضداد قطرب : ٢٥٦

[2] أضداد قطرب : ٢٦٤

[3] أضداد قطرب : ٢٤٨

[4] أضداد قطرب : ٢٤٨

[5] أضداد قطرب : ٢٥٩

[6] أضداد قطرب : ٢٤٩

[7] أضداد قطرب : ٢٥٠

[8] أضداد قطرب : ٢٥٠

[9] أضداد قطرب : ٢٥٠

[10] أضداد قطرب : ٢٥٢

[11] أضداد قطرب : ٢٦٠

[12] أضداد قطرب : ٢٦١

[13] أضداد قطرب : ٢٧٥

وأخيراً فكتاب قطرب في الأضداد فتح الطريق أمام الذين ألفوا في الأضداد فكثيراً مانقلوا عنه، وأشاروا إليه الا أنهم جميعاً لم يمحصوا مانقلوه تمحيصاً دقيقاً فتسرب من جراء ذلك خطأ كثير .

ويأتي بعد قطرب لغويٌّ آخر يؤلف في الأضداد هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ). إلا أنّا لانجد لكتابه ذكراً في المصادر والفهارس القديمة إلا إشارة ابن الدهان في أضداده ، وهي مع ذلك ليست إشارة قوية ، لأنها غير صريحة تماماً في تسمية الكتاب أو الأخذ عنه ، خصوصاً وأن الكتاب من الكتب التي لم تصل ، إلا أن الذي سوّغ لنا الأخذ بإشارة ابن الدهان على أنها ذكر لكتاب الأضداد للفرّاء ، أنه لم يذكر مع الفرّاء إلا من كان له كتاب في الأضداد ، حيث يقول : " وأحلت شواهد ماذكرته على كتب الكبار من العلماء كالأصمعي والفرّاء وأبي علي قطرب وابن السّكّيت وأبي العباس ثعلب وأبي حاتم السّجستاني وأبي بكر بن الأنباري ، فمن شك فيما ذكرته فليقصد هذه الكتب فإنه يجده فيها ، والعهدة له وعليه[1]" ، فكلهم ألف في الأضداد ووصلت كتبهم سوى كتاب ثعلب الذي نملك ذكراً قوياً له في فهرسة ابن خير ، فلابد أن يكون – قياساً على هذا – للفرّاء كتاب في الأضداد ، كان موجوداً حتى زمان ابن الدّهان المتوفي سنة تسع وستين وخمسمائة ، إلا أن تساؤلنا عن سبب إغفال الكتب التي ترجمت للفرّاء وعنيت بمؤلفاته ذكر كتابه في الأضداد يبقى قائماً يحتاج إلى توضيح بما في ذلك التراجمات المتأخرة للفرّاء. كما أن محقق كتاب ابن الدهان لم يكتف بهذه الإشارة ، ولم يعتبرها ذكراً لكتاب له في الأضداد ، فقال في الهامش " ليس له كتاب في الأضداد ، ولكنه يشير إلى الكلمات المتضادة في تضاعيف مؤلفاته"[2] .

والظاهر أنه كتاب صغير لم ينتشر كما انتشرت الكتب المعاصرة في الأضداد فلم نسمع به إلا على لسان ابن الدهان بهذا النقل الضعيف ، وبهذا نستطيع أن نفسر إغفال (الفهرست) لابن النديم (ت٣٧٧ هـ) وهو أقدم من ذكر مصنفات المترجمين باستيعاب لأضداد الفرّاء . المهم أننا نستطيع أن نلملم من كتب الأضداد المؤلفة بعده ومن بعض مؤلفاته ومؤلفات اللغويين شيئاً لابأس به من آرائه في الأضداد وفكرة التضاد وحصولها في بعض الألفاظ ، ومانص عليه منها ، بحيث

[1] أضداد ابن الدهان : ٩١-٩٢

[2] أضداد ابن الدهان تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين : ٩١

يكون هذا المجموع من آرائه نواة لكتابه الضائع وصورة له ، وربما استطعنا أن نتبين منها منهجاً خاصاً أو طريقة معينة .

فقد لاحظ الفرّاء مثلاً أن الاستعمال قد يؤدي إلى قلب المعنى إلى ضده ، كما حصل في لفظ (تَعَال) فيقول : " أصلها عالٍ إلينا وهو من العُلوّ ، ثم إن العرب لكثرة استعمالهم إياها صارت عندهم بمنزلة (هَلُمَّ) ، حتى استجازوا ان يقولوا للرجل وهو فوق شرف : تعال ، أي اهبط وإنما أصلها الصّعود"[1] .

كما لاحظ أن قراءات المصحف واختلافها قد تخلق معنى مضاداً كما في الآية : " لقد تَقَطّع بَيْنَكم"[2] فيقول : " قد قرأ حمزة ومجاهد (بيْنكم) يريد وصلكم وفي قراءة عبد الله "لقد تقطع مابينكم " وهو وجه الكلام"[3]" وقد عدت (بين) عند الأضداديين من الأضداد لهذا السّبب منصرفة إلى الفراق وإلى الوصل . وهو هنا يبين وجهها في القرآن الكريم ، حيث تخرج عنده من الأضداد .

وذكر للفظة (بَثْر) معنى آخر غير المعنيين المتضادين اللذين هما عند الأضداديين : القليل والكثير، وبهذا أخرجها من الأضداد إلى المشترك فقال : " البَثْر الحَدّ أيضاً ، يقال : بَثَره يَبْثُره بَثْراً أي حَدّه[4]" ، وهذا المعنى – بالنظر الدقيق – هو الدلالة الجامعة لكلا المعنيين المتضادين المتطورين عنها. فالقلة والكثرة كلاهما حد معين ، لذا كانت (بَثْر) بمعنى الكثرة مقترنة بلفظة تصرفها إليه ، وأشيع هذه القرائن فيها قولهم للإتباع : كثير بثير ، فشمولية المدلول الأول وراء هذه اللفظة كما يُشعر بذلك الفرّاء .

كما يشعر بهذا أيضاً قوله : " إذا كثرت الغنم فهي ثَلّة وجمعها ثِلَل ، مثل بَدْرة وبِدَر . وأنشد لابن هرمة :

لَسْتُ بِذِي ثَلَّة مُؤَنَّفةٍ يَأْقِطُ أَلبانَها ويَسْلؤها[5]

وكانو قد ذكروا أن (ثَلَلتُ) من الأضداد بمعنى أصلحت وبمعنى هدمت ، وواضح من قول الفرّاء أن هاتين الدلالتين متطورتان بانتقال مجال الدلالة أو بالمجاز عن المعنى الحسي الأول الذي هو

---

[1] تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تحقيق أحمد صقر ، عيسى البابي الحلبي – القاهرة ١٩٥٤ . ص ٤١٨

[2] سورة الأنعام : ٩٤

[3] معاني القرآن للفرّاء تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ١/٣٤٥ – أضداد أبي الطيب ١/٨٢-٨٣

[4] أضداد أبي الطيب ١/٦٧

[5] أضداد ابي الطيب ١/١٤١-١٤٢

المدلول الشّامل ، فحين يكون كل شيء قد جمعته وكثرته كاجتماع وكثرة الغنم فهو إصلاح ، وحيتن يكون كل شيْ قد جزأته وجعلته قطعاً كرؤوس الغنم إذ هي ليست شيئاً واحداً فهو هدم .

ومثل هذا قولهم : عزَّرته : أدَّبته ، وعزّرته : عظّمته ، قال الفرّاء : " العَزْر والتَّعْزِير : التَّعليم"[1] وفي التأديب تعليم وتقويم ، كما أن في التعليم إكراماً وتعظيماً ، فالمدلول الأول شمل المعنيين وعندما أنشد الفرّاء :

شَرَيتُ لهم نَفْسي بَقَفْرَةَ بَعدَما دُنا الموتُ حتى صُار بينَ الجُوانِحِ

قال : شريت هاهنا بمعني ابتعت[2] ، وذكروا قوله في مادة (شَرى) بمعنى اشترى وبمعنى باع ، إلا أن الفرّاء كان يشترط أن يكون المشترى به مما يصدق أن يكون ثمناً كالدراهم وإلا فأي الشّيئين المشترى والمبيع يصدق عليه أن يكون الآخر، وشرح وجهة نظره في الكلام على قوله تعالى : "ولاتشتروا بآياتي ثمناً قليلاً"[3] ، فقال : "وكل ماكان في القرآن من هذا قد نصب فيه الثمن ، وأدخلت الباء في المبيوع أو المشترى ، فإن ذلك أكثر مايأتي في الشّيئين لايكونان ثمناً معلوماً مثل الدنانير والدراهم ، فمن ذلك : اشتريت ثوباً بكساء ، أيهما شئت تجعله ثمناً لصاحبه ، لأنه ليس من الأثمان ، وماكان ليس من الأثمان مثل الرقيق والدور وجميع العروض فهو على هذا . فإن جئت إلى الدراهم والدنانير وضعت الباء في الثمن ، كما قال في سورة يوسف : "وشروه بثمن بخس دراهم معدودة[4]" ، لأن الدراهم ثمن أبداً ، والباء إنما تدخل في الأثمان .. لأن كل واحد منهما في هذا الموضوع بيع وثمن .. ولو اشترى عبداً بجارية ثم وجد به عيباً لم يرجع بجارية أخرى مثلها ، فذلك دليل على أن العروض ليست بأثمان[5]".

كما اشترط في (الرَّجَاء) ليكون بمعنى الخوف أن يكون معه جحد ، وهو مصطلح الكوفيين في النفي . وكان الرجاء عند الأضداديين من ألفاظ الأضداد ، يقول الفرّاء :" وقوله : "لايرجون

---

[1] أضداد أبي الطيب : ٢/٥٠٦

[2] المصدر السّابق

[3] البقرة : ٤١

[4] يوسف : ٢٠

[5] معاني القرآن للفرّاء : ٣٠/١

لقاءنا[1] " لايخافون لقاءنا وهي لغة تهامية ، يضعون الرجاء في موضع الخوف إذ كان معه جحد . من ذلك قول ا لله : " مالكم لاترجون لله وقاراً[2] أي لاتخافون لله عظمة . وأنشدني بعضهم :

لاتُرتجي حينَ تُلاقي الذّائدا   أَسَبْعَةً لاقَتْ معاً أم وَاحِدا

يريد : لاتخاف ولاتبالي[3] وقال الآخر

إذا لَسَّعته النَّحلُ لم يَرْجُ لَسْعَها   وخَالَفها في بيت نوْبٍ عَواملِ[4]

وقد أيده ابن الانباري في هذا الشّرط راداً من لم يقل به ممن أطلق الاستعمال[5] .

و(حسِبتُ) التي عدوها من الأضداد ، تكون للشك وتكون لليقين ، يرى الفرّاء أنها منقولة من معناها الأصلي إلى معنى آخر بوساطة تغير حركة السّين ، يقول :" حَسِبت أصله من حَسَبت الشّيء ، أي وقع في حسابي ، ثم كُسرت السّين منه ، ونقل إلى معنى الشّك[6] " .

ويرى أن معنى (أَقْرُأَت المرأة)[7] إذا حاضت فقط ، وعدت عند غيره من الأضداديين تنصرف للحيض وللطهر على خلاف في ذلك بين الفقهاء .

وقالوا : صَرَى الشّيءَ إذا جمعه وصَرَاه إذا قطعه ومزقه وهي من الأضداد ، قال الفرّاء : "بات يَصرى في حوضه إذا استقى ثم قطع ثم استقى[8] . فالمعنى إذن عام يشمل الضدين جميعاً ، فلا يصدق على أحدهما أن يقال : صَرَى ، إلا أن يكون جمعاًوقطعاًمعاً .

وعُدّت (سُوَاء) من الأضداد تكون لغير الشّيء وتكون لنفسه ، إلا أن الفرّاء ذكرلها معنى (حِذاء) ومعنى (القَصْد) ومعنى(غير) وبالاخيرين فسّر قول ا لله " فقد ضل سواء السّبيل[9] .

وقال في قوله تعالى : " أكاد أخفيها[10] " ، " وقرأت القُرَّاء أكاد أُخْفيها بالضم .. وقرأ سعيد بن جبير (أخفيها)[11] بفتح الألف .. حدثني الكسائي عن محمد بن سهل عن وقاء عن سعيد بن جبير أنه قرأ (أخفيها) بفتح الألف من خَفِيت . وخَفيت : اظهرت وخَفيت :شعرت .

---

[1] الفرقاء : ٢١

[2] نوح : ١٣

[3] هو أبو ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ١/١٤٣

[4] معاني القرآن للفرّاء ٢-٢٦٥ - أضداد ابن الأنباري : ٩

[5] أضداد ابن الانباري : ٢١-٢٢

[6] أضداد ابن الأنباري : ٢١-٢٢

[7] أضداد ابن الأنباري : ٣٠- تاج العروس للزبيدي مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٥- ١/٣٦٦

[8] أضداد ابن الأنباري : ٣٩

[9] البقرة ١٠٨ - معاني القرآن للفرّاء ١/٧٣ - أضداد ابن الانباري ٤٢

[10] طه : ١٥

[11] لسان العرب - (خفى)

قال الشّاعر :

فإن تُدفِنوا الدَّاء لانَخفه وإن تبعثوا الحربَ لانقعدِ

يريد لانظهره[1].

وقال في (السّليم) : " قال بعض العرب : إنما سمي الملدوغ سليماً لأنه مُسَلّم لمابه[2] والظاهر من نقله لقول بعض العرب هذا أنه يراه ، ولايذهب كما ذهب غيره إلى أنها على التفاؤل بسلامته .

ورأيه في قوله تعإلى : " ما إن مفاتحة لتنوء بالعصبة[3]". أن الفعل محول إلى غيره ومقلوب وقال : " والمعنى : ما إن مفاتحه لتنيء العصبة أي تميلهم من ثقلها ... وقد قال رجل من أهل العربية: إن المعنى ما إن العصبة لتنوء بمفاتحه فحُوّل الفعل إلى المفاتح كما قال الشّاعر :

إنّ سِرَاجاً لكريمٌ مَفْخَرُه تَحلى به العينُ إذا ما تَجْهرُه

وهو الذي يحلى بالعين . فإن كان سمع بهذا أثرا فهو وجه . وإلا فإن الرجل جهل المعنى[4].."

وفي قوله تعإلى : " مثلاً مابعوضة فما فوقها[5]" يرى الفرّاء أن المقصود فما أكبر منها وهو العنكبوت والذباب . إلا أنه " لوجعلت في مثله من الكلام (فما فوقها) تريد أصغر منها لجاز ذلك. ولست أستحسنه ، لأن البعوضة كأنها غاية في الصّغر ، فأُحب إليّ أن أجعل (مافوقها) أكبر منها[6].

و(طَادَ ووطِدَ) عنده من الأضداد بمعنى ثبت وسار[7]، ولكنه لم ير في (الأزْر) إلا معنى القوة والمعونة والظهراه ، خلافاً لمن عدها من الأضداد تنصرف للضعف أيضاً و(المَسْحوت) عنده من الأضداد للجائع ولمن يتخم كثيراً[8] و(ذَئجَ) إذا أكثر من شرب الماء فقط[9]. وقال في (عَشْعَس):

---

[1] معاني القرآن ١٧٦/٢ - أضداد ابن الأنباري :٩٦

[2] أضداد ابن الأنباري : ١٠٦

[3] القصص : ٧٦

[4] معاني القرآن ٣١٠/٢ - أضداد ابن الأنباري ١٤٤ تاج العروس للزبيدي (نوأ) ٤٧٢/١

[5] البقرة : ٢٦

[6] معاني القرآن ٢٠/١- أضداد ابن الأنباري : ٢٥٠

[7] لسان العرب ٤٦١/٣ - تارج العروس ٣٠٣/٩

[8] تاج العروس : ٥٥٠/٤

[9] تاج العروس : ٥٨٣/٥

"أجمع المفسرون على أن معنى عسعس أدبر ، قال : وكان بعض أصحابنا يزعم أن عسعس معناه دنا من أوله وأظلم"[1] .

وعرض الفرّاء في كتابه (معاني القرآن) لجملة من الألفاظ التي تضمنتها الآيات الكريمات والتي عدت من الأضداد أو من المقلوب مثل : النّسْيان ، التّولِية ، كان الزِّنَاء فريضة الرَّجْم ، الظّن، والخَوْف ، ومَكَروا ومَكَر اللّه ، السّجود ، الإنابة ، والبِشَارَة ، تَخَافُون،وتَعْلَمون ، هادوا ، بَسْل،عَجَل ، ظَلَم ، النّصْر ، لأنت الحَليم الرَّشِيد ، أَسَرّو الندامة ، ييأس ، المُصْرخ والصَّرِيخ ، السُّبح ، أشُدَّه ، وَراء، خَشي وخَاف ، أَعْرَض ، ضِدّ ، وورْد ، القَائِع ، قَعَد ، يشَتْمِني ، الغَابرون، عَسى ، الحمَيم ، أَنْت العَزيز الكَريم ، فزِّع ومُغَلب ، سخر الله ، واللّه يستهزيء ، وسوى هذا كثير ...

يضاف إلى هذا مانقلته عنه كتب الأضداد . واستشهدت برأيه معجمات اللغة وذكرت آراءه في كلمات الأضداد التي تعرض لها . ممايدل على أنه كان من المعنيين بهذا الجانب من اللغة عناية ليست باليسيرة ، بحيث يسوغ لنا أن نجزم بصحة اعتقادنا الذي بيناه على إشارة ابن الدهان ، من أنه كان قد وضع كتاباً في الأضداد لم يصلنا ومجموع هذه النقول هي نواته أو صورته .

ويبقى علينا أن نتلمس في صورة هذا الكتاب أسس منهجه العلمي الخاص ، وتتضح سمات هذا المنهج في أمور منها :

١-اهتمامه بالقراءات وتصحيحه إياها والأخذ بها واحترامه لها كما في (تَقطّع بينَكم) و (أكاد أُخفْيها) وغيرها ، وقد وجّه قراءة مجاهد وحمزة وعبد الله وسعيد بن جبير وغيرهم توجيها يلائم النص القرآني ويتفق مع المعنى اللغوي المفترض ، مثل قوله في قراءة عبد الله (لقد تقطع مابينكم) : وهو وجه الكلام.

٢-اهتمامه بالشّواهد الشّعرية واتساعه في روايتها ، فقد ذكره ابن الأنباري مثلاً في أربع وعشرين مرة منشداً للشاهد في أضداده ، وذكره أبوالطيب مرتين منشداً للشاهد في أضداده ، وفي بعضها يحاول توجيه الاستعمال الشّعري ويجد له تخريجاً ، من مثل تعليقه على الرجز : تَحاجُزَ

[1] لسان العرب ١٣٩/٦

الرّيّ ولم تكاد . قال الفرّاء : " إنما هو ولم تكد ، فلما حرك الدّال أعاد الألف لأنها إنما سقطت لسكونها مع سكون الدّال ، فلما تحركت الدال أعاد الألف"[1] .

٣-اهتمامه باللغات ونصه عليها، مثل تفسيره (لايرجون) بـ (لايخافون) وقال : " وهي لغة تهامية يضعون الرجاء في موضع الخوف"[2] . أو قوله : وأنشدني بعض بني أسد[3] وتكراره لقوله : "سمعت العرب تقول"[4] وغير ذلك مما يدل على مشافهته العرب وسماعه منهم وقوله : " يَيأس في معنى يعلم لغة للنَّخْع"[5] وسوى ذلك من ذكر اللغات وأثرها في خلق المعنى الضد .

٤-اهتمامه بالتفسير والمفسرين ، والفقه والفقهاء ، والحديث والمحدثين والرواية عن النبي والخلفاء وابن عباس وآخرين ، مما يؤيد القول بأنه آخذ بالنقل والرواية .

٥-تحرره من المسلمات في اللغة وفي الأضداد على وجه الخصوص وتحكيم الرواية والنقل والمأثور عن العرب والذوق في أكثر ما أثر عنه في الأضداد ، وقد مر أمر الرواية والنقل والاستشهاد والكثير، أما الذوق فمثله في " بعوضه فما فوقها " قال :"فأحب إلي أن أجعل (مافوقها) أكبر منها[6]" واستفاد من سعة معلوماته ومن استقرائه للغة في أن اشترط اشتراطات في استعمال بعض الأضداد في معانيها الأخر ، وقد مر شرطه أن يكون في الرّجاء جحد ليكون بمعنى الخوف ، أو أن يكون المشترى به مما يصدق أن يكون ثمناً كالدراهم ، وإلا فإن كلا الشّيئين مبيع ومشترى . واشتراطه أن يكون الظن داخلاً على خبر ليجوز له أن ينصرف لليقين ، وكانوا قد أطلقوا الاستعمال قال : " وقوله : "وظن داود أنما فتناه[7]" أي علم . وكل ظن أدخلته على خبر فجائز أن تجعله علما ، إلا أنه علم مالايُعَايَن[8]" .

٦-ميله لمعرفة المعنى الأصلي للفظ الذي هو المدلول الشّامل للمعنيين المتضادين كما في (البَشْر) و(صَرى) و(ثَلَلت) و(عزَّرتُه) وقد مر الكلام فيها .

---

[1] أضداد الأصمعي : ٢٨- أضداد ابن السّكيت : ١٨٣

[2] معاني القرآن ٢/٢٦٥

[3] معاني القرآن ٢/٢٨٢

[4] معاني القرآن ٢/١٠٢ (السّبح)

[5] معاني القرآن ٢/٦٣ (ييأس)

[6] معاني القرآن ١/٢٠ - أضداد ابن الأنباري ٢٥٠

[7] سورة ص : ٢٤

[8] معاني القرآن ٢/٤٠٤

٧-ملاحظته الاستعمال ومـايمكن أن يخلقـه بالتقـادم مـن معنـى مضـاد كمـا في (تعـال) وكمـا في (حَسِيب) .

٨-من ذلك كله تتوضح سمات المنهج الذي سار عليه الفرّاء في الكتاب وهـو الـذي سـار عليـه في كل مصنفاته وتآليفه .

ويلحق بالفرّاء لغوي آخر يضع لنا كتاباً في الأضداد هو أبو عبيـده معمـر بـن المثنى التميمـي البصري (ت ٢١٠هـ) . وكتابه موثق النسب إليه وليس لنا أن نشـك فيـه ، فقـد ذكرتـه المصـادر القديمة أبتداءً بالفهرست لابن النديم ، وانتهاء بإيضاح المكنون لإسماعيل البغدادي ، إلا أنه كتـاب مفقود وفي جملة الكتب التي لم تصل . ندرج أمثلة منه مما ذكرته الكتب التالية له لنستطيع أن نتبين منها رأيه في موضوع الأضداد ، وخصائص مذهبه ومنهجه في كتابه .

قال أبو عبيده : " يقال أَقْرَأَت النجوم بالألف معناه غابت ، ومنه قُرء المرأة في قول من رغـم أنه طهرها لأنها خرجت من الحيض إلى الطهر ، كما خرجت النجوم من الطلوع إلى المغيب[1] ".

وقال : " يقال عسعس الليل إذا أقبل وعسعس أدبر وأنشد لعلقه بن قرط التيمي :

مُدَرَّعات الليل لّما عَسْعَسا

أي أقبل ، وقال بعضهم : عسعس إذا ولى .."[2] .

وقال : الرَّهو الارتفاع ، الرَّهْو الانحدار[3]"

وقال : " وللمولى سبعة مواضع ، والمولى ذو النعمة من فوق ، والمولى المُنْعَم عليـه مـن أسـفل وفي كتاب الله تبارك وتعالى : " فإن لـمـن تعلمـوا آبـاءهـم فـإخوانكم في الديـن ومواليكـم " والمـولى في الدين من الموالاة وهو الولي .. وجاء في الحديث : من كنت مولاه فإن علياً مولاه .. قال العجّاج:

مُوَالِي الحَقِّ إنِ المَولى شَكَرْ

أي أولياء الحق .. والمولى ابن العم .. والمولى الجار .."[4] .

وقال : " يقال بِعتُ الشّيء إذا أبتعته من غيرك ، وبعْته إذا اشتريته "[5]

---

[1] أضداد الأصمعي : ٦ - أضداد ابن السّكيت تحقيق أوغست هفز - بيروت ١٩١٢ : ١٦٥ - أضداد ابي حاتم تحقيق أوغست هفنر ١٩١٣: ٩٩ - أضداد ابن الأنباري ٢٨-٢٩ - أضداد ابي الطيب ٥٧٤/٢

[2] أضداد الأصمعي تحقيق أوغست هفز - بيروت ١٩١٣: ٨ - أضداد ابن السّكيت : ١٦٧ - أضداد أبي حاتم : ٩٧ - أضداد ابن الأنباري :٣٣ - أضدد أبي لطيب ٤٨٨/٢ - لسان العرب ١٣٩/٦ .

[3] أضداد الأصمعي : ١١ - أضداد أبي حاتم ٩٤

[4] أضداد الأصمعي : ٢٤-٢٧ - أضداد أبي العليب ٦٦/٢

٥ أضداد الأصمعي : ٩-٢ ، أضداد أبي الطيب ٤١/١-٥٠

وقال : " الجَون الأسود والجَون الأبيض . وأنشد أبو عبيدة :

غَيَّر يابنتَ الحُليسِ لَوْني   مَرُّ الليالي واختلاف الجَوْنِ

وسَفَر كان قليل الأونِ

عنى بالجون ههنا النّهار .. "[1]

وقال : " يقال نؤت بالحمل إذا نهضت مثقلا ، وناءني الحمل إذاأثقلك وغلبك "[2]

ونستطيع من خلال هذه الأمثلة من آرائه في الأضداد وأقواله فيها ، مُستخلصة من كتب الأضداد أو كتاب (مجاز القرآن) أو كتب اللغة والمعجمات اللغوية أن نضع أيدينا على ملامح منهجه في هذا الميدان :

١- لم يعن بالقراءات و لم يعرض لها عند معالجة آيات القرآن الكريم ، علماً أنه من المؤلفين في مجاز القرآن .

٢-اهتم بالشّواهد وإن أغفلها في بعض الألفاظ مثل : الضَّراء ، الرَّهـو ، بِعْـت ، المنّـة ، الكـأس ، جَلل ، أو أغفل الاستشهاد لأحد المعنيين دون الآخر .

٣- لم يهتم باللغات ، و لم يرو عن أحد ، فكان يكتفي بأن يقول (قيل) أو (يقال) ...

٤- لم تكن له نظرة الفرّاء للفظة الضد من حيث دور الاستعمال في تغير دلالتها ، أو من حيث شمولية مدلولها الأول . بل يذكر اللفظة ومعنييها المتضادين مسلماً بها دون نظر .

أما الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الباهلي (ت ٢١٦ هـ) ، فقد جمع من الأضداد مئة وخمسة ألفاظ في كتاب سماه "الأضداد" بدأه بقول الراجز :

تَمُدّ بالأعناقِ أو تَلويها   وتَشْتكي لو أنّنا نُشْكيها

وقال : " تقول أَشْكيتُ الرجل إذا أتيت إليه مايشكو منه ، وأَشْكيته : نزعت عنه شكايته "[3].

ويلاحظ على منهج الأصمعي في أضداده أنه يشبه منهج قطرب وأبي عبيدة من حيث عدم الاستشهاد عل كلا المعنيين المتضادين كما في (الضّرّاء) و(أَوْجَهَه) وغيرهما . أو الاستشهاد على أحد المعنيين دون الآخر كما في (أدًا) و(قَورَ) و(آمين) . إلا أنه اختلف عنهما في استشهاده

---

[1] أضداد الأصمعي : ٣٦ - أضداد ابن السّكيت ١٨٩ - أضداد أبي الطيب ١/١٥١-١٥٥

[2] أضداد الأصمعي : ٤٨ - أضداد ابن الأنباري ١٤٤ .

[3] أضداد الأصمعي : ٥٧

بالحديث ، وشابه قطرباً في التفاته أحياناً إلى اللغات كما في (قَرَأ) يقول : " وأهل الحجاز يقولون قِرة بغير همز ، وقوله العقر وأهل الحجاز يقولون عُقْر الدار وأهل نجد عَقْر الدار ، وأهل الحجاز يضمون العين والعُقر أصل الدار ومنه قيل العُقَار "[1].

ولكن الأصمعي لم يلتزم في عرضه لأضداده منهجاً مرسوماً ، ولم يحاول الخروج إلى نتائج في معنى اللفظ ، أو يعلل ذلك التناقض والاختلاف . وكان يتحاشى إذا تعرض للفظ قرآني أن يبت فيه برأي ، بل يورد ماقيل فيه مبيناً أصح تلك الأقوال ، تاركاً للقارئ التفضيل والترجيح .

كما لم يشر في أول الكتاب إلى الغرض من تأليفه؟أو الدافع لذلك . ولو راجعنا مادتي (أقْوى) و(سَجَر) في كتابه لتبينا طريقته في إيراد الشّاهد القرآني مع الالفاظ ، وكيف أنه يذكر الألفاظ التي في الآيات ثم يتبعها الآية ، إذا رأى أن المعنى واضح صريح لالبس فيه ولاغموض ، وفي هذا دليل على أن تحرجه من القول في القرآن لم يكن شديداً ، فلا مانع أحياناً في تفسير ماجاء في اللغة فيه علىماتروي الأخبار . ولهذا لم يقتصر الأصمعي على ذكر الأضداد في كتابه بل ذكر أيضاً كلمات اختلف في معانيها باختلاف مواضعها ومناسباتها ، مثل مادة (المَوْلى) التي ذكر لها سبع دلالات ليست متضادة مع الدّلالة الأولى[2]. وقد سبقت الإشارة إلى هذه المعاني .

ومن اللغويين المؤيدين لوجود الأضداد في العربية أبو عبيد القاسم بن سلام الخُزَاعي الهُرُوي (ت٢٢٤ هـ) ,اقدم إشارة لكتابه الأضداد هي إشارة (المزهر) للسيوطي (ت٩١١هـ) وهي اشارة متأخرة لوقيست بما ذكره ابن النديم (ت٣٧٧هـ) من إشاراته لكتب الأضداد .

ومن الغريب أن لانعثر في المصادر المختلفة والفهارس القديمة التي سبقت السّيوطي على ذكر لكتاب الأضداد بين كتب أبي عبيدة حتى عند المتأخرين الذين فهرسوا الكتب وعنوا بذكرها وتصنيفها كحاجي خليفة في كشف الظنون أو إسماعيل البغدادي في هدية العارفين أو إيضاح المكنون أو غيرهما. والذي أراه أن كتاب (الأضداد) الذي نسبه السّيوطي وحده لأبي عبيد ، ماهو إلا (باب الأضداد أو كتاب الأضداد) من الغريب المصنف نسخه ناسخ دون سائر أبواب الكتاب – التي سمي بعضها بالكتب ككتاب الطير أو كتاب الوحوش – أما إذا ورد ذكر أبي عبيد أثناء الكلام على ضد من الأضداد في كتاب أو معجم ، وليس هذا اللفظ المبحوث من مادة (باب

---

[1] أضداد الأصمعي : ٥-٦

[2] أضداد الأصمعي : ٢٤-٢٧

الأضداد) في الغريب المصنف ، فذلك لأنه – بعد الملاحظة الدقيقة – لم ينقل عنه إلا معنى واحداً من معنيي هذا اللفظ ، أو أن يكون قد ورد ذكر هذا اللفظ في مصنف من مصنفاته الأخرى ، أو في باب آخر من أبواب الغريب المصنف ، لأن اللفظة ، في هذه الحالة عند أبي عبيد ليست من الأضداد ، وإنما هي مادة لغوية يذكر لها معنى من المعاني .

ومن الأمثلة التي تدعم هذه المقولة مادة (شِعْب)[1] ، فما ورد منقولاً عنه في لسان العرب وتاج العروس من أمر ضديتها فهو بنصه في الغريب المصنف[2] ، بما في ذلك الشّاهد الذي أنشده أبو عبيد لعلي بن الغدير في الشّعْب بمعنى التفريق :

وإذا رَأَيت المَرءَ يَشْعَبُ أمْرَهُ　　　شَعْبَ العصا ويُلِجّ في العِصْيانِ

ومثل هذا مادة (القُرء) فهي بنصها في الغريب المصنف منقولة عنه في اللسان والتاج ، ومثلها مادتا (البَيع) ز(النّاهل) في لسان العرب فهي في الغريب المصنف ومن مواد باب الأضداد فيه[3]...

والظاهر من دراسة (باب الأضداد) في الغريب المصنف وأبواب الكتاب عامة أن ابا عبيدة – وإن كان من القائلين بوجود الأضداد في العربية – قد أنكر كثيراً من الالفاظ أن تكون من الأضداد ، وحاول أن يعقد لها فصولاً وأبواباً في كتابه ليشعر أنها تندرج تحت هذا الباب أو ذاك وليست من الأضداد في شيء . ففي باب (فَعُولة) أدرج (الأَكُولة) من الغنم وهي التي تعزل للآكل[4] ، وقاسها على الحلوبة والرّكُوبة والَعلوفة . وكل هذه الألفاظ لها معنى واحد ، لاكما عند قطرب والتّوّزي بعضها من الأضداد. وفي باب (فَعَلْت وأَفْعَلت) جعل وفيت بالعهد وأو فيت بمعنى واحد ، وعَذَرت الرجل وأعذَرته بمعنى واحد من العذر . وأنشد قول الأخطل :

فإنْ تكُ حربُ ابنَي نزارٍ تَواضَعتْ　　　فقد أُعْذَرَتنا في كِلابٍ وفي كَعْب[5]

إلا أنه عقد باباً آخر للموضوع سماه (باب آخر من فَعَلْت وأَفْعَلت) وجد فيه أن قسماً من الأفعال يكون لازماً ومتعدياً في آن واحد فقال : " سَنَدت إلى الشّيء أَسْند سُنُوداً إذا استندت إليه، وأسندت غيري "[6] ولم ير في هذا تضاداً من نوع ما ، بل أكثر من ذلك فقد عقد أبواباً ذكر فيها من الألفاظ

---

[1] لسان العرب ٤٩٧/١ – تاج العروس ١٣٣/٣

[2] الغريب المصنف لأبي عبيد : ٥١٩ – مخطوط

[3] الغريب المصنف : ٥١٨-٥١٩

[4] الغريب المصنف : ٢٨٤

[5] الغريب المصنف : ٣١٧

[6] الغريب المصنف : ٣٢٤

ماعده في (باب الأضداد) من الأضداد ، من مثل مافعله في (باب أفْعَلت الرجل وغيره إذا وجدته كذلك) قال : " وَعَدني الرجل فَأخْلفته أي وجدته قد أخلفني ومنه قول الأعشى:

أَثْوى وقَصَّر ليلةً ليُزوَدا   فمضَت وأَخْلف من قُتيلةَ مَوْعِدا "[1]

وقد ذكر هذا الرأي وأنشد الشّاهد عينه في باب الأضداد ، إلا أن الظاهر أن أبا عبيدة أحس أن الأمر لايتعدى أن يكون بفعل الهمزة التي هي من عوارض التصريف ومثل هذا قوله : " كتبت اسمي أَكْتبه كَتْباً ومثله ~نَمْقُته نَمْقاً كَلَمْقُته أَلْمُقه لَمْقاً" وكان قد ذكر (لَمَقْتُ) في باب (الأضداد) على أنها بمعنى محوت.

وعقد باباً سماه (باب الاسمين يكون أحدهما مع صاحبه فيسمى باسم صاحبه ويترك اسمه) ومما قال فيه : " الظّعائن هي الهودج ، وإنما سميت النساء ظَعَائِن لأنهن يكن في الهوادج "[2] فهو يشير إلى انتقال مجال الدلالة بفعل العلاقة المكانية بين الأصلين ، في حين عدّ الأضداديون قبله وبعده (الظعينة والظعائن) من الأضداد[3] .

وبهذا نستطيع أن نفسر قلة مواد (باب الأضداد) في الكتاب . أعني أن أبا عبيد قد أخرج من هذا الباب ما أدخله غيره فيه لهذا لم يشتمل (باب الأضداد) في الغريب المصنف إلا على أربعين مادة . وهذه الأربعون قابلة للتقليل فيما لو أعمل فيها أبو عبيد طريقته في إرجاع المواد إلى أبوابها ومحاولة تفسير دلالاتها ، خصوصاً تلك التي يكون أثر التعسف واضحاً فيها .

أما التَّوّزي أبو محمد عبد الله بن محمد (ت ٢٣٣ هـ) فقد كان هو الآخر من المؤيدين لوجود الأضداد في اللغة العربية ووضع فيها كتاباً ضمنه إياها إلا أن هذا الكتاب مفقود ولكن المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) قد أشار إليه في كتابه الكامل بقوله : " وأنشدني التوزّي عن أبي زيد "[4] و"ذكر التوزي في الأضداد"[5] مما يوثق نسبة الكتاب ووجوده متداولاً في الايدي مدة من الزمن حتى إذا جئنا إلى ابن خير الاشبيلي (ت ٥٧٥هـ) وجدناه يروي الكتاب عن شيوخه في الأندلس فيقول : " كتاب الأضداد لأبي محمد التّوّزي ، حدثني به أبو عبد الله محمد بن سليمان النّفْزي عن

---

[1] الغريب المصنف : ٣٤١

[2] الغريب المصنف : ٥٤٦

[3] أضداد الأصمعي : ٤٦ - أضداد ابن السّكيت : ٢٠٠ - أضداد الصّغاني : ٢٣٧ - أضداد ابن الأنباري : ١٦٤

[4] االكامل في اللغة والأدب للمبرد تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم والسّيد شحاته - القاهرة ٢٢٧/٣

[5] الكامل في اللغة والأدب للمبرد : ٢٢٨/٣

خاله الأديب أبي محمد غانم بت وليد المخزومي عن أبي عمر يوسف بن خيرون السهمي عن أبي القاسم أحمد بن أبان بن سيد عن أبي علي البغدادي عن أبي بكر بن دريد عن أبي عثمان سعيد ابن هارون الأشناندانى عن أبي محمد عبد الله بن محمد التّوّزي مؤلفه رحمه الله "[1]. كما أشار إلى الكتاب أبو الطيب اللغوي في أضداده خمساً وسبعين مرة[2].

ومن أقواله في الأضداد : قال المبرد : " أنشدني التوزي عن أبي زيد :

يارِيَّها إنْ سَلِمَتْ يميني وَسَلِم السّاقي الذي يَليني

ولم تَخُني عُقَدُ المنينِ

يريد الحبل الضعيف ، فهذا هو المعروف ، ويقال : منين وممنون كقتيل ومقتول ، وجريح ومجروح ، وذكر التّوّزي في كتاب الأضداد أن المنين يكون القويّ ، فجعله فعيلاً من المنّة والمعروف هو الأول"[3] وقال المبرد أيضاً : " وقوله :

يَظَلُّ منها صحيحُ القَوم كالمُودِي

فالمودي في هذا الموضع الهالك ، وللمودي موضع آخر يكون فيه القوي الجاد ، حدثني بذلك التّوّزي في كتاب الأضداد وأنشدني :

مودُون يَحْمون السَّبيل السَّابِلا

المؤدي بالهمز : التام الأداة والسّلاح ، وبغير الهمزة : الهالك "[4]

وواضح من هذا أنه لم يلتفت إلى دور العوارض التصريفية في الإيهام بتضاد اللفظة وقد تنبه المبرّد في المثالين إلى هذا .

وفي الوقت الذي يذكر فيه ألفاظاً تضادها واضح مثل (البَسْل) للحرام والحلال و(النّجيح) للبخيل والسّخي ، يذكر ألفاظاً لاتضاد في معنييها مثل (اجْلَعَب) مضى واضطجع ، وليس المضي ضد الاضطجاع وإنما الإقامة والجلوس ضد الاضطجاع ، ومثلها (الزّاهق) للميت والسّمين ولاتضاد بينهما ، ومثلها (أشَفّ) وغيرها . لذا فهذه الألفاظ وأشباهها مما عدّه من الأضداد هي في الحقيقة ليست منها ، بل هي للمشترك اللفظي أقرب وبه ألصق .

---

[1] فهرسة ابن خير الاشبيلي تحقيق زيد بن وطرغوه -- بغداد ١٩٦٣ ص ٣٨٤

[2] أضداد أبي الطيب : فهرس أعلام الكتاب

[3] الكامل للمبرد ٢٢٧/٣-٢٢٨

[4] الكامل ٢٥٥/١

وماذكر مايفسر بشمولية المدلول الأول ، مثل (الدّائم) للساكن والمتحرك ، والدائم يصدق على كليهما إذا كان كل منهما دائماً على الحالة التي هو فيها من السّكون أو الحركة ، ومنه مايفسر على التفاؤل مثل (المَفَارة) للمنجاة والمهلكة و(المُقْوى) للضعيف الذي لازاد له ولامال وللقوي ومنه مايفسر على السّلب مثل (خَفَيت وأَخْفَيت) و(ثاب وأثاب) و(رَمَّ وأَرَمَ) .

أما شواهده فمتنوعة ، منها الشّعر ومنها القرآن ، ومنها الأمثال ، ومنها القصص والأخبار ومنها التمثيل بلغة العرب واستعمالاتها ، إلا أن التّوّزي يبعد أحياناً في شواهده عن موطن الشّاهد ففي مادة (بيضة البلد) التي هي للمدح وللذم : " أنشد التوزي في المدح :

كانَتْ قريشٌ بَيْضَة فَتَفَلّقت فالمُحُّ خَالِصَةٌ لعَبْد منافِ

قال أبو حاتم : ليس هذا من هذا الباب ، قال أبو الطيب : وهو كما قال "[1]

وذكر اللغات أحياناً عند إيراد المعاني كقوله في (خَفَيت وأُخْفَيت) : " لغتان في الإظهار والكتمان جميعاً"[2] . كما عرض لمشتقات بعض الألفاظ مثل (شَعَبْتُ) فبعد أن ذكر المعنيين المتضادين : أصلحت وفرقت راح يقول : " والشّعب الفرقة من الفِرْق . يقال : هؤلاء شَعبي أي فرقتي . وأنشد :

وقد عَلِم الشّعْبُ أنّا لَهُم إزاءٌ وأناهم مَعْقِلُ "[3]

وأوضح من هذا مافعله في مادة (حَرَسِ) وقد ذكر لها معنى واحداً هو حفظ وكلأ ، قال : "يقال حَرَس فلان الشّيء يَحْرُسه حَرْساً وحِرَاسَةً وحَرْسةً ومُحْرِساً ، إذا احفظه وكلأه ، والشّيء مَحْروسٌ وَحَريس "[4] .

ولأبي يوسف يعقوب بن اسحق السّكّيت (ت٢٤٤هـ) كتاب أيضاً في الأضداد ، إذ كان من المؤيدين لوجودها في العربية . وكتابه يشبه كتاب الأصمعي في مادته ومنهجه خصوصاً في ناحية عدم الاستشهاد على كلا المعنيين أو الاستشهاد على أحد المعنيين أو الاستشهاد على كليهما. وشواهده كثيرة متنوعة من القرآن والشّعر والأمثال ، وإلى جانب هذه عني بالحديث أيضاً

[1] أضداد أبي الطيب : ٥٥/١

[2] المصدر السّابق ٢٣٨/١

[3] المصدر السّابق ٤٠٣/١

[4] اضداد أبي الطيب ٢٢٥/١

وطريقته في العرض تكون بأن يذكر المادة أولاً ثم يتبعها بمعنييها المتضادين ثم بالشّواهد والأمثلة كما في مادة (جَلَل) يقول : "جَلَل : والجُلَلُ الهيّن ، والجَلَل العُظيم ، فقد جُلّلت مصيبتهم أي عظمت ، وأنشد للبيد ...."[1] أو أنه أحياناً يذكر المعنى الأول ويتبعه بشواهده ثم المعنى الثاني ، مثل مادة (أقْوى) يقول : " والمُقْوي الذي لازاد معه ولامال له ، وكذلك الدار قد أقْوَت من أهلها ، قال الله تبارك وتعالى : " ومتاعاً للمُقْوين" . وفي موضع آخر المقوي الكثير المال ، يقال : أكثر من إيتان فلان ، فإنه مُقْوٍ ..."[2] .

ومن المؤيدين لوجود الأضداد في العربية والمؤلفين فيها أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السِّجِستاني الجُشْمي (ت ٢٤٨ هـ) .

ولعل كتاب أبي حاتم في الأضداد كان أكثر منهجية ونضجاً في تصنيفه ممن وصلتنا كتبهم قبله : قطرب ، والأصمعي ، وابن السّكيت . ويتجلى ذلك مثلاً في عنوان الكتاب إذ اختار له أبو حاتم أن يكون (كتاب المقلوب لفظه في كلام العرب والمزال عن جهته والأضداد) وفي هذه التسمية دقة لم نعهدها عند قطرب والأصمعي وابن السّكيت ، ذلك أن أبا حاتم قد تنبه على مايمكن أن يدخل في هذا مما عُدّ من الأضداد وهو ليس منها ، وهو (المقلوب لفظه في كلام العرب والمزال عن جهته) لأن المقلوب والمزال قد دخلا عند أولئك في الأضداد .

وتظهر هذه المنهجية في تقديمه للكتاب بمقدمة قصيرة يوضح فيها أسباب التأليف ودوافعه وهو توضيح المعاني القرآنية ، يقول : " حملنا على تأليفه أنّا وجدنا من الأضداد في كلامهم والمقلوب شيئاً كثيراً . فأوضحنا ما حضر منه إذ كان يجيء في القرآن الظن يقيناً وشكاً . والرّجاء خوفاً وطعماً ، وهو مشهور في كلام العرب ، وضدّ الشّيء خلافه وغيره ، فأردنا أن يكون لايرى من لايعرف لغات العرب أن الله عز وجل حين قال : " إنها لكبيرة إلا على الخاشعين يظنون مدح الشّاكين في لقاء ربهم، وإنما المعنى يستيقنون "[3] .

ثم يوضح أبو حاتم مفهوم التضاد مناقشاً ماورد من تفسير معنى الضّد بقوله : " زعم قوم أن بعض العرب يجعل الضّد مثل النّد ، ويقول : هو يضادّني ، في ذلك المعنى ، ولاأعرف أنا ذلك .

---

[1] أضداد ابن السّكيت : ١٦٧

[2] أضداد ابن السّكيت : ١٦٧

[3] أضداد أبي حاتم : ٧٢

فأما المعروف في الضد في كلام العرب فخلاف الشّيء ، كما يقال : الإيمان ضد الكفر ، والعقل ضد الحمق، وفي القرآن : "ويكونون عليهم ضدا " أي أضداد "[1]. وهو بهذا يرسم لنفسه السّبيل التي يسلكها في كتابه محاولاً أن يكون مايورد من الأضداد يخالف المعنى الأول المعنى الثاني مخالفة الضد، وإلا فهو من المقلوب أو المزال أو المشترك أو أنه يسجل شكه في صحة الزّعم بالضدية .

ومن الأضداد التي أوردها قوله : " وكان أبو عبيدة يقول : خاف من الخوف ومن اليقين ، وكان يقول : "فإن خفتم ألاتعدلوا " يريد أيقنتم ، ولاعلم لي بهذا إلا أنه قرآن ، فإنما تحكيه عن رب العالمين ، ولاتدري لعله ليس كما يظن"[2] .

وهذا يجرنا إلى ملاحظة مهمة في ذوق أبي حاتم ، هي تحرجه الشّديد من القول في القرآن واتخاذ الآيات الكريمات وسائل للحكم والاستشهاد والذي قد يكون خاطئاً . فهو يرفع أسلوب القرآن ولغته عن مواطن الشّبهات ، ذلك أن القرآن لم يخضع لما خضع له الشّعر واللغة من تغيير قد يدفع بهما إلى مواطن الشّك كالتصحيف والغلط في الرواية .

وقال أبو حاتم في مادة (عسعس) : " قال أبو عبيدة :" والليل إذا عسعس" : أقبل ، ويقال أدبر ، وأنشد لعقلة بن قرط التميمي فجعله إقبالاً :

مُدَّرِعات الليل لما عسعسا وادَّرَعَتْ منه بهيماً حِنْدِسا

البهيم : الأسود الذي لايخالطه بياض ، والحندس الشّديد السّواد ، قال : زعموا أن ابن عباس – رحمه الله – قال : عسعس أدبر . والله أعلم ، قال أبو عبيدة : وقال الزبرقان في الإدبار :

وماءٍ قديم عَهْدُه مايُرى به سِوى الطيرِ قَدْ باكَرْنَ وردَ المُغَلّسِ
وَرَدَتْ بأفراسٍ عتاقٍ وفتيةٍ فوارطَ في أعجازِ ليلٍ مُعُسْعِسِ

قال أبو حاتم : قد تقلد أبو عبيدة أمراً عظيماً ، ولا أظن هاهنا معنى أكثر من الاسوداد ، عسعس: أظلم واسوَدّ في جميع ماذكر ، وكل شيء من ذا الباب في القرآن يُتقى ، ومالم يكن في القرآن فهو أيسر خطباً "[3].

---

[1] المصدر السّابق : ٧٥

[2] المصدر السّابق : ٨٨

[3] أضداد أبي حاتم : ٩٨

وأبو حاتم لايدع مناسبة لأي شاهد يذكره قبل أن يسجل رأيا خاصاً أوتفسيراً معيناً لبعض أوجه التضاد في الألفاظ مما أغفله السّابقون ، فقد تنبه مثلاً على أن بعض الأضداد خلقها الطبع الاجتماعي أو النفسي التواق إلى التفاؤل ، فقال : " وقال بعضهم : المَسْجُور الفارغ بلغني ذاك ولا أدري ماالصّواب ، ولاأقول في " البحر المسجور " شيئاً ، ولا " إذا البحار سُجرّتْ" لأنه قرآن فأنا أتق به ، وقالوا : قالت جارية بالحجاز : إن حوضكم لمَسْجُور ولم تكن فيه قطرة ، قال أبو حاتم : يمكن أن يكون هذا على التفاؤل ، كما يقال للعطشان رَيّان ، وللمدوغ السّليم "[1].

ومثل هذا التفسير ذهب إليه في (عَقُوق) للمرأة الحامل والحائل ، قال : " أظن هذا من التفاؤل كأنهم أرادوا أنها ستحمل إن شاء الله "[2].

وفسر بعض ألفاظ الأضداد بما يسمى بـ (المعتقدات الشّعبية) من مثل فكرة إصابة العين ، يقول : "قال أبو عبيدة مهرة شُوْهاء قبيحة وجميلة ، قال أبو حاتم لا أظنهم قالوا للجميلة شوهاء إلا مخافة أن تصيبها عين ، كما قالوا للغراب أعور لحدّة بصره "[3].

كما تنبه على اللغات ، فقد ذكر لغة تميم في (مُشِيح) ولغة الحجاز في مادة (عُنْوة) ولغة طيء واليمن في مادة (السَّامد) ، ولغتي بني عقيل وقيس في مادة (لَمَق) .

واستشهد بالحديث النبوي كما في مادة (فَرَط) : " وفي الحديث قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : أنا فَرَطُكم على الحوض أي متقدمكم "[4] كما استشهد بالأخبار المأثورات وبتفسير القرآن .

وذكر ما كان على صيغة (فَعول) وتكلم على : رَكُوب ، وفَجُوع ، وذَعُور ، وزَجُور ، حتى يصل إلى (جَزوزة) التي ذكر لها معنى واحداً هو " الجزوزة : التي تُجَزّ "[5] دون أن يذكر لها معنى مضاداً أو دون أن يستشهد . ويترك هذه الصّيغة لينتقل إلى صيغة (فَعِيل) ومن موادها التي ذكرها يخيض وسميع وأليم . وذكر بعد ذلك (المولى) معدداً للفظة سبعة معانٍ دون أن ينسبها إلى أبي

---

[1] المصدر السّابق : ١٢٧

[2] المصدر السّابق : ١٣٨

[3] أضداد أبي حاتم : ١٣٧

[4] أضداد أبو حاتم : ١٤١

[5] أضداد أبي حاتم : ١١٣

عبيدة كما نُسبت عند أبي السّكيت ، والظاهر أن أباحاتم كان يرى فيها أنهـا مـن الأضـداد علـى الرغم من انصرافها إلى هذه المعاني السّبعة .

ويعقد فصلاً في آخر الكتاب يبدؤه بقوله : " قال أبو حاتم : وقد ذكر بعض أصحابنا حروفاً لاعلم لي بها أتقال أم لا "[1] ويذكر فيه الألفاظ التي يشك في معانيها مثل (أثَاب) أو التي هـي مـن المشترك اللفظي مثل (فادَ) أو التي كان التصريف سبباً واضحاً في ضديتها مثل (زَعُوم) أو التي هـي من المقلوب مثل (ناءَ) : قال أبو حاتم : يقال ناء بي الحمل نوءاً في معـى نُـوت بـه أي نهضـت بـه متثاقلاً ، وهو شبيه بقولهم تهيبتني البلاد إذا تهيبتها ، وقول الجعدي :

كانَتْ فريضةَ ماتقول كما 		كانَ الزّناءُ فريضةَ الرّجْمِ

يريد كان الرّجم فريضة الزناء ، وكقول الأخطل :

مثل القَنَافِذَ هدّاجونَ قد بلغتْ 		نَجْران أو بَلَغَتْ سوآتهم هجرُ

مقلوب ، أراد قد بـلغت سوآتهم هجـرا ... وقـالوا : أدخلـت الخـفّ في رجلـي ، والقلنسـوة في رأسي، والمعنى أدخلت رجلي في الخفّ ، ورأسي في القلنسوة ، وقال تعالى : " ماإن مفاتحـه لتنـوء بالعصبة" والمعنى العصبة تنوء بالمفاتح "[2].

وكان قد أشار قبل هذا إلى اتساع العرب في استعمال (فَعَل) في الكلام على (أضبَّ) قال أبو حاتم: "اتسعت العرب فجعلوا (فعل) في مواضع لما ينقطع بعد ، ولما لم يكن بعد ، وجعلوا (يفعـل) وأخواتها لما قد كان ، فقال تعالى :" كيف نكلم من كان في المهد صبيا " أي من هو في المهـد ... وقال الحطيئة فجعل شهد في معنى يشهد :

شَهِد الحُطيئةَ يومَ يَلقى ربَّه 		أنَّ الوليدَ أحقُّ بالغَدْرِ

وقالوا في يفعل لما لم يقع ، قال الشّاعر :

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني 		فمضيتُ ثُمَّتَ قلت لايعنيني

أي ولقد مررت[3]

---

[1] أضداد أبي حاتم : ١٤٨

[2] أضداد أبي حاتم : ١٥٢-١٥٣

[3] أضداد أبي حاتم : ١٣١-١٣٢

وفي هذا جواب لأبي عبيدة وغيره ممن عدّ (كان) من الأضداد للماضي والمستقبل و(يكون) من الأضداد للحاضر والماضي[1]، لأن عبارة أبي حاتم (اتسعت العرب) تفسر هذا الأسلوب وتنفي عنه التضاد المختلق :" والاختلاف في الدلالة الزمنية للفعل في اللغة العربية مجال بحث وجدل في القديم والحديث وقد دعا هذا الاختلاف وعدم اختصاص كل صيغة في الفعل بزمن ، بعض الباحثين المحدثين إلى القول بعدم مجاراة الفعل في العربية للزمن ، فالماضي غير مختص بالزمن الماضي، والمضارع غير مختص بالحال أو الاستقبال ، وحاول أن يرجع بهذا إلى خاصية عامة في اللغات السّامية ، كما جعله وجهاً بينها وبين اللغات الاندوأوربية "[2] .

وعلى كل حال فمحاولات أبي حاتم لتفسير بعض ألفاظ الأضداد بالتفاؤل وبالخوف من العين وبالمقلوب وباتساع العربية في الاستعمال وباللغات وغير ذلك ، تنبئ عن تمكّن من الموضع ومن السّيطرة عليه ، لم نشهدها بهذا الوضوح عند من سبقه من الأضداديين .

وأما ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (ت ٣٢٨هـ) فقد اختلف منهجه في الدفاع عن وجود الأضداد في العربية عن منهج السّابقين ، وذلك لاختلاف فهمه للأضداد ، فقد كانت الآراء قبله تتأرجح بين منكر ومدافع عن الأضداد والمسألة لم تتعد أن تكون إما أضداد أو لاأضداد على اختلاف الأساليب التي تثبت أحد الأمرين . ولكن ابن الانباري لم ينظر للمسألة من هذه الزاوية أو تلك وإنما نظر إليها على أنها أضداد موجودة الآن في اللغة ، ولامانع من أن يكون أحد المعنيين لغة لقبيلة غير القبيلة التي تستعمل المعنى الثاني ، أو أن يرجع بالمعنيين إلى معنى عام شامل ، أو أن السّياق هو الذي يعين أحد المعنيين . المهم عنده أن هذه الأمور جميعاً تضافرت فخلقت أضداداً في اللغة ، وكأنه يريد أن يبرهن أن التضاد ليس أصلاً في وضع اللفظة ، وإنما هو نتيجة عامل من هذه العوامل ، ولا مانع بعد ذلك من أن نقول إن في لغتنا اليوم أضداداً تُصنف فيها الكتب وتُذكر فيها شواهد من الشّعر والقرآن .

ومن هذا الفهم الدقيق القائم على الجمع بين النظر إلى عوامل نشوء الأضداد وبين الرغبة في جمعها ودراستها انطلق ابن الانباري في دفاعه عنها ، فقال راداً على المنكرين المتسائلين : "فأجيبوا عن هذا الذي ظنوه وسألوا عنه بضروب من الأجوبة أحدهن أن كلام العرب يصحح بعضه

[1] أضداد ابن الانباري : ٦٠

[2] أثر القرآن في تطور النقد العربي : د. محمد زغلول سلام : ١٧٤

بعضاً، ويرتبط أوله بآخره ، ولايعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين ، لأنها يتقدمها ويأتي بعدها مايدل على خصوصة أحد المعنيين دون الآخر ، ولايراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد ، فمن ذلك قول الشّاعر:

كلُّ شيء ماخَلا الموتَ جَلَل والفَتى يَسْعَى ويُلْهيه الأَمَل

فدل ماتقدم قبل (جَلَل) وتأخر بعده على أن معناه : كل شيء ماخلا الموت يسير ، ولايتوهم ذو عقل وتمييز أن (الجَلَل) هاهنا معناه (عظيم)"[١].

وهذا الذي يبينه ابن الأنباري هنا هو في جواب من يقول : إن وجود الأضداد في كلام المتكلم يورث اللبس ، لأن السّامع لايعلم أي معنيي الضد قصد هذا المتكلم ، فيوضح ابن الانباري أن قرائن الكلام بما يتقدم الضد ومايتأخر عنه هو الذي يخصص أحد المعنيين ، ويحصر اللفظة فيه ، وعليه فلا لبس ولافوضى في الكلام . وفي الواقع أن ابن الانباري يدافع عن اللغة التي احتضنت الأضداد أكثر مما يدافع عن الأضداد فيها ، ومن هنا كان دفاعه منصباً على اللغة وطرائق التعبير فيها لاعلى أصل وجود الأضداد .

وشبه ابن الانباري الأضداد بالمشترك من حيث تحديد المعنى بالسّياق فقال : " ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة ، وإن لم تكن متضادة فلا يعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف ويتأخر بعده مما يوضح تأويله كقولك حِمْل لولد الضأن من الشّاء ، وحِمْل اسم رجل لايعرف أحد المعنيين إلا بما وصفنا "[٢].

وذكر أن من الأضداد مايفسر بتداخل المعنيين على جهة الاتساع ، وأصلهما معنى واحد وأشار إلى رأيه هذا في قوله بشمولية المدلول الأول للفظ : "وقال آخرون : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فا لأصل لمعنى واحد ، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع فمن ذلك ، الصَّرِيم يقال لليل صَرِيم وللنّهار صريم ، لأن الليل ينصرم من النهار ، والنهار ينصرم من الليل ، فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع "[٣].

---

[١] أضداد ابن الانباري : ٢

[٢] المصدر السّابق : ٣-٤

[٣] اضداد ابن الانباري : ٨

وهذا التفسير هو الذي جعله ابن درستويه والآمدي ومن سار على هديهما منهجهم في الإنكار . ولعل ابن الأنباري أفاده من ثعلب فعبر في أوله (وقال آخرون) مشعراً أنه لامانع من أن يكون ذلك تفسيراً لضدية الأضداد التي هي حقيقة واقعة الآن . ولعل هذا الموقف يفسر لنامانقل عن ثعلب من أنه أنكر الأضداد ، إذ يكون ابن الأنباري قد استلهم هذا الفهم لحقيقة الأضداد من أستاذه الذي أكثر الرواية عنه ، ولكنه لم يشأ أن يصرح باسمه في نقله لهذا التفسير لئلا يساء فهم موقفه ، ويظن أنه قائل بالإنكار.

ونقل ابن الأنباري عن قطرب رأيه في تفسير الأضداد فقال : "وقال قطرب : إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في الكلام ، كما زاحفوا في أجزاء الشّعر ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم ، وأن مذاهبه لاتضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب"[1].

ولكن ابن الأنباري لم ترق له فكرة تشبيه الأضداد بزحاف الشّعر الجائز لاختلاف العلتين اللتين سببتا كل واحد منهما ، فلم يأخذ بهذا القول ، وذهب إلى تأييد ابن الاعرابي الذي صرح بأنهم لايعلمون جميع العلل التي بسببها كان استعمال العرب لأسمائها : " فلم تنزل عن العرب حكمة العلم بما لحقنا من غموض العلة وصعوبة الاستخراج علينا "[2].

وذكر ابن الأنباري اختلاف اللهجات في جملة تفسيرات الأضداد فقال :" إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي قد أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب ، والمعنى الآخر لحي غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض ، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء ، وهؤلاء عن هؤلاء ، قالوا : فالجَوْن الأبيض في لغة حي من العرب ، والجَوْن الأسود في لغة حي آخر ، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر "[3].

والظاهر أنه استقى هذا التفسير من الكسائي والفرّاء لأنه ذكرهما بعد هذا الكلام مشيرين إلى أمثلة من تداخل اللغات ، أو أنه أخذه من كتاب قطرب بدليل المثل الذي ساقه ابن الانباري فقد نص قطرب على أن " الجَوْن في لغة قضاعة الأسود وفي مايليها الأبيض "[4]. وأخذ به بعد ابن

---

[1] أضداد ابن الأنباري : ٨

[2] أضداد ابن الأنباري : ٨

[3] أضداد ابن الأنباري : ١١-١٢

[4] أضداد قطرب : ٢٥٦

الأنباري ابن درستوريه – كما سياتي – في بياته لمجيء القليل النادر من الأضداد[1] . وقـال بـه أبـو علي الفارسي – كما سنرى -- فيما فسر به الأضداد ، وجعله أحد علتين لنشوء الأضداد ، وجعل العلة الأخرى كون المعنى الثاني مجازياً استعمل أول الأمر علـى سـبيل الاستعارة ثـم شـاع وصـار كالأصل[2]وذكره ابن الدهان أيضاً في مقدمة كتابة آخذا به في تفسير الأضـداد[3]ناصـاً علـى أن هذا مما يُرد به منكرو الأضداد ، وهو متأثر فيه بابن الأنباري .

ويرى ابن الأنباري أن التسويغ لنشوء الأضداد على هذا النحو الذي فصلـه في مقدمـه كتابـه هو مما يجب أن يُعنى به المتصدي للتأليف في الأضداد ، وبعدمه يكـون العمـل ناقصـاً ، إذا لاتقـوم الحجة على المنكرين الذين أزروا بالعرب لاستعمالهم مايورث التعمية وعدم الإبانة لـولا بيـان هـذه الأمور التي توضح أن الأضداد موجودة ولكنها لاتسبب مازعموه مـن التعميـة والغمـوض ، ولهـذا فهو ينعى على الذين ألفوا في الأضداد أنهم لم يسوّغوا لها فيقول : " وقد جمع قوم مـن أهـل اللغـة الحروف المتضادة ، وصنفوا في إحصائهـا كتبـاً نظـرت فيهـا فوجـدت كـل واحـد منهـم أتـى مـن الحروف بجزء ، وأسقط منها جزءاً ، وأكثرهم أمسك من الاعتلال لها ، فرأيت ... "[4] .

بل كان ابن الأنباري أكثر موضوعية من هذا فقد ناقش في متن كتابة كثيراً من الأضداد الـتي ذكرها راداً بعضها وشاكاً في بعضها الآخر ، وناصاً على عدم ضديه القسم الثـالث ، وقـد أشـبهه في نقد الأضداد أبو الطيب كما سيأتي.فعندما وضعت الطبقة الأولى من مؤلفي الأضداد كتبهـا في جمع هذه المادة وإحصائها بدافع الاستلطاف والغرابة من جهة كما هو عند قطرب ، وبدافع خدمة القرآن والحرص على مؤدى ألفاظه من جهة أخرى كما هو عند أبـي حـاتم كـان لابـد أن يدخـل شيء كثير مما هو بعيد عن الضدية وضعيف الصّلة بها ، فاضطرت الطبقة الثانية الـتي تلـت أولئـك وعلى رأسها ابن الأنباري وأبو الطيب أن ينقوا تلك المادة ، وينقدوا كثـيراً مـن مزاعـم الأوائـل في تضاد ألفاظها ، ويضعوا شروطاً معينة يجب أن تتوافر في اللفظة لكي يصح عدّها من الأضداد وغير ذلك مما يعطي صورة عن الفهم الجديد للأضداد الذي لم يتوفر عند أكثر أولئك . ومع ذلـك فـإن ابن الأنباري وأبا الطيب قد أهملا النظر في أضداد كثيرة حفل بها بها كتاباهما ، وتخليا عن تطبيق

---

[1] المزهر في علوم اللغة للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى – القاهرة ٣٨٥/١

[2] المخصص لابن سيده الاندلسي المكتب التجاري للطباعة – بيروت ٢٥٩/٣

[3] أضداد ابن الدهان : ٩٢

[4] أضداد ابن الأنباري : ١٣

شروطهما في مواضع كان يجب عليهما الأخذ بهذه الشّروط ومع ذلك فإننا نكتفي بأن نعرف أن صورة الأضداد في ذهنيهما كانت واضحة وإن لم تتحقق كل التحقق في كتابيهما .

فقد أخرج ابن الأنباري من الأضداد ماكان تضاده بين (فَعَل وأفعل) مثل (خذمت وأخذمت) واستبعد أيضاً ماكان تضاده بين (فَعَل وفعَّل) مثل بُدن وبُدّن) واستبعد كذلك ماكان تضاده بين (فَعْل وفَعِل) مثل (نَجْد ونَجِد ومَنْجود ونَجيد) وأخرج ماكان تضاده بين (فاعل ومفعول) مثل (الطّاحي) . وأخرج ماكان تضاده بين (الاسم والفعل) مثل (جَمَرت المرأة) . هذه شروط ابن الأنباري من ناحية اللفظ (الشّكل) وذلك بأن يكون المعنيان المتضادان لمفعلين أو اسمي أو صفتين . وكل منهما على وزن واحد وصيغة متشابهة ، وإلا فلا يجوزالحكم على ماشذ عن ذلك بالتضاد . أما من ناحية المعنى (المضمون) فقد أرجع ابن الأنباري معنيي الأضداد إلى أصل واحد مثل (طَرَبَ) . وكان قد أشار إلى هذا التفسير في مقدمته - كما مرّ - واشترط أن يكون المعنيان المتضادان فصيحين لامن استعمالات العامة مثل (الحِرْفَة) . واشترط أن يكون المعنيان معروفين في جنس واحد مثل (الهَجر) .

وهذا الذي فعله في إخراج هذه الأنواع من الأضداد منسجم مع قوله بها وتأييده ودفاعه عنها ، لأن مااستبعده ليس كل الأضداد التي ذكرها من جهة ، ولأن توفر علة الضديه في الضد لايمنع من وجوده الآن من جهة ثانية . وهذه النقطة الأخيرة أخذ بها بعض الدارسين المحدثين كما سيأتي فموقف ابن الأنباري بين المدافعين عن الأضداد موقف موضوعي يقوم على أسس متينة : أولها قناعته أن وجود الأضداد ليس من شأنه التعمية والإبانة كما زعم المنكرون ، ولأن مايتقدم الضد ومايتأخر عنه يوضح معناه ويخصصه ، وثانيهما تسويغة لنشوء الأضداد باختلاف اللهجات ، وبشمولية المدلول القديم ، وبالاتساع في الاستعمال ، وهي علل تدعم مقولة وجود الأضداد في العربية . وثالثها : رفضه لكثير من الأضداد واستبعاده إياها استبعاداً كاملاً لانكشاف الوهم الذي وقع فيه من عدها من الأضداد وهو قطرب كما ينص هو في أكثر مواضع النقد والرفض . وهذه الأسس التي تشكل موقفه النابة من فكرة الأضداد والغرض من تأليفه الكتاب كانت معدومة لدى تالييه ابن فارس وابن سيده اللذين حاولا الاستدلال بما افتقر إلى هذه الدقة في دفاعهما عن الأضداد ، فحين استدل ابن فارس بالرواية أجبر المنكر على أن يرتضي جميع الأضداد المروية حتى التي استبعدها ابن الأنباري وأبو الطيب من بعده ،

وكذلك الأمر بالنسبة لابن سيده الذي استدل بالعقل على صحتها جميعاً ، وكلاهما قصر عن الغاية التي رمى إليها ابن الأنباري في معالجاته القيمة .

وأكثر ابن الأنباري من الشّواهد الشّعرية والقرآنية ، وذكر آراء المفسرين والاحتجاج بالقراءات ولهجات العرب وأساليبهم المختلفة مما يؤكد فكرة الاعتماد على النقل والرواية واحترامها ، والبعد عن التمحل والتقعر والنظر الفلسفي العقلي . والأمثلة على ذلك كثيرة كقوله في مادة (الرّجاء) " وقال سهل السّجستاني معنى قوله : " فمن كان يرجو لقاء ربه " ، فمن كان يخاف لقاء ربه . وهذا عندنا غلط لأن العرب لاتذهب بالرجاء مذهب الخوف إلا مع حروف الجحد ، وقد استقصينا الشّواهد لهذا "[1]. وشبيه بهذا التغليط مانجده في مادة (الّلحن) وإيراده الشّاهد :

مَنطقٌ صَائِبٌ وتَلْحَنُ أحيا　　　نًا وخيرُ الحَديثِ ماكانَ لَحْنا

قال : " وقال ابن قتيبة : اللّحن في هذا البيت الخطأ ، وهذا الشّاعر استلمح من هذه المرأة مايقع في كلامها من الخطأ . قال أبو بكر : وقوله عندنا محال ، لأن العرب لم تزل تستقبح اللحن من النساء كما تستقبحه من الرجال ، ويستلمحون البارع من كلام النساء كما يستلمحونه من الرجال "[2].

ومثل هذا الموقف من ابن قتيبة نجده في مواد (النَّبْل) و(تَوَسَدَ) و (البَعْل) وغيرها . وعلى الرغم من أن ابن الأنباري لاينص على الكتاب الذي ينقد فيه آراء ابن قتيبة إلا أنه كما يظهر كتابه (تأويل مشكل القرآن) والفصول التي عقدها فيه للمقلوب خاصة .

والشّواهد الكثيرة هي التي اكسبت كتاب ابن الأنباري هذه الضخامة والسّعة بحيث لو جرَّدنا الكتاب من الشّواهد واقتصرنا على مواد الأضداد وبيان معانيها المتضادة فقط لم يبق في أيدينا إلا جزء صغير لايتعدى ثلث الكتاب ، وتتوزع هذه الشّواهد مابين الشّعر والآيات القرآنية والأحاديث والأمثال والمأثور من كلام العرب والقصص والأخبار ، ومايستتبع ذلك من شرح لألفاظ الشّواهد اللغوية والتعليق على موطن الشّاهد والتعرض لآراء المفسرين والفقهاء في دلالة الآيات والأحاديث واختلاف القراءات وعرض وجهات نظر النحاة واللغويين في استعمالات العرب المختلفة في كلامهم حتى كانت من مجموع ذلك دراسة لغوية غزيرة المادة واسعة الرواية

---

[1] أضداد ابن الأنباري : ١٧

[2] أضداد ابن الأنباري : ٢٤١-٢٤٢

دقيقة النتائج . ولكننا نأخذ عليه عدم الدقة في المنهج في أحايين كثيرة إذ ليست كل استطراداته في التعليق والاستشهاد موفقة ، فكثيراً مايورد شاهداً على أحد المعنيين المتضادين ثم يستطرد في شرح الشّاهد وإيراد شواهد أخرى على شرحه متبعداً بها عن صلب الموضوع ففي مادة (أخْلَفْتُ) أتى بعشرة أبيات من الشّعر ليس منها سوى بيت واحد على فكرة التضاد[1] . ومثل هذا الأمر نجده في أكثر من نصف مواد الكتاب وبما أن " أكثر دراسة ابن الأنباري منصبة على الألفاظ التي جاءت في القرآن واعتبرها السّابقون من الأضداد وأخطؤوا فيها التأويل ، يمكن أن يقال إنه حاول أن يهدم نظرية الأضداد السّابقة بتوسع وإفاضة ، ويجتهد فيما حاول العلماء حياله صامتين من آيات القرآن فيحاول أن ينفذ من الحيز الضيق المضروب حول اللفظ القرآني ويحاول أن يوفق بين اللفظ والسّياق دون التحامل على الآية أو على اللفظ ، ويرفض القول بالقلب والتناقض والتضاد دون مسوغ ودون إعمال الفكر "[2] .

كما لم يخل الكتاب من الاصطناع والتكلف والبعد في التفسير بل حفل بطائفة كبيرة من الألفاظ التي الصّقت بالأضداد ولاتتوفر فيها فكرة التضاد بوجه من الوجوه مما يدل على " أن الذين تصدو لجمع الأضداد اندفعوا في هذا السّبيل اندفاعاً عجيباً فصاروا يتلمسون هذه المادة في ضروب من التأويل والتفسير . والنظر الصّحيح لايمكن أن يثبت ذلك "[3] فأي تضاد حقيقي مثلاً في (إذ وإذا) الأولى للماضي والثانية للمستقبل و(إنْ) للنفي والشّرط و(لا) للجحد والإثبات و(ما) اسماً وحرفاً و(هل) للاستفهام وبمعنى قد . وغير ذلك مما لايتوصل إليه إلا بالتكلف الشّديد والالصّاق المتعمد الضيعف . ثم ماوجه القياس في الدلالة اللغوية ، واللغة سماع ونقل . يقول ابن الأنباري في مادة (النّاهِل) : " ويقال رجل مُنْهِلٍ إذا كانت إبله عطاشاً ، كما يقال رجل مُعطِش ورجل مُنِهْل على القياس إذا كانت إبله رواء "[4] .

ولاشك في أن المكاثرة وأسباباً أخرى " دفعت الرواة الأقدمين وعلماء اللغة على الذهاب بعيداً في هذا السّبيل فأدخلوا في الموضوع أشياء كثيرة لم تكن تشتمل على طبيعة الأضداد "[5]

---

[1] أضداد ابن الأنباري : ٢٣٣-٢٣٥

[2] أثر القرآن في تطور النقد العربي : ٨٠

[3] التطور اللغوي التاريخي د. ابراهيم السّامرائي : ١٠

[4] أضداد ابن الأنباري : ١١٧

[5] التطور اللغوي التاريخي : ١٠١

ويقول الدكتور إبراهيم السّامرّائي أيضاً – وقد بحث ظواهر كتاب ابن الأنباري – : "وقد أحصيت من هذا القبيل مايقرب من مائة وخمسين مادة حفلت بها كتب الأضداد وهي لاتملك الضدية إلا بهذه الوجوه البعيدة من التأويل والتفسير "[1].

ومع هذا كله يظل كتاب (الأضداد) لابن الأنباري من أجَلِّ ماكتب في هذا الموضوع وأكمل المحاولات الجادة لدراسة هذه الظاهرة مما اشتمل عليه من استيعاب واستقراء ودقة في أكثر الأحيان. وكان ومايزال المصدر الرئيس الذي يرجع إليه في هذا الباب من اللغة،فقد نقل القدماء عنه كثيراً واستشهدوا بآراء المؤلف فيه في كل مصنفاتهم ومعجماتهم اللغوية بدءاً من تلاميذ ابن الأنباري وانتهاء بالبغدادي صاحب الخزانة[2]. كما رجع إليه الباحثون المحدثون في دراساتهم عن الأضداد وعدوه أنضج الدراسات القديمة في هذا الموضوع وأشهرها جميعاً .

وأضخم كتاب في الأضداد على الإطلاق هو كتاب (الأضداد في كلام العرب) لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي[3](ت٣٥١ هـ) ، وإنما أتت ضخامة الكتاب من سعة المادة المبحوثة وكثافة الشّروح والتعليقات وكثرة الشّواهد والاستطرادات .

وقد وضح أبو الطيب في مقدمته القصيرة التي صدر بها الكتاب منهجه العام فقال : هذا كتاب الأضداد في كلام العرب ، تحرينا في تأليفه بعد ماسبق من كتب السّلف في معناه إحكام تصنيفة ، وإحسان ترصيفة ، والزيادة على ماذكر منه ، وإلغاء ماخلط من غيره فيه لتقوي مُنّة القائلين به ، ويضعف قول النافين له "[4]. وبهذا حدد لنفسه الطريق ورسم لكتابه المنهج الذي يسير عليه ، وكان كما قال ، والتزم بما أخذ على نفسه مما أكسب الكتاب روح الدقة والتنظيم ، وأشاع فيه الطابع العلمي المميز .

وبيّن المؤلف أيضاً في هذه المقدمة معنى الأضداد ، وحدد فكرة التضاد وفرق بينها وبين فكرة الاختلاف فقال : " والأضداد جمع ضد ، وضد كل شيء مانافاه نحو البياض والسّواد ، والسّخاء والبخل ، والشّجاعة والجبن . وليس كل ماخالف الشّيء ضداً له . ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين ، وإنما ضد القوة الضعف وضد الجهل العلم . فالاختلاف أعم من

---

[1] المرجع السّابق : ١٠١

[2] خزانة الأدب للبغدادي ٣٥٦/٣ - ٧٦/٤

[3] حققه الدكتور عزة حسن بدمشق سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف

[4] الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي ١/١

التضاد ، إذ كل متضادين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين "[1]. فكأنه يريد أن يوضح ماشاع في كتب غيره من الخلط بين الأضداد وغيرها من الألفاظ التي تكون معانيها مختلفة غير متضادة كأن تكون من المشترك مثلاً .

وألحق بآخر كتابه فصولاً لأنواع هذه الألفاظ التي عدها سواه من الأضداد ، وهي عنده ليست منها " ونرى من سبقنا إلى هذا الكتاب قد أدخل فيه ماليس منه مما نحن ذاكروا صدر منه في آخره بعد الفراغ من المقصد منه "[2].

وختم مقدمته بذكره أنه رتب الكتاب على حروف المعجم ، وذلك بأن يذكر في كل باب من أبواب الحروف كل الألفاظ التي تندرج تحته فقال : " وقد رأينا تبويبه على حروف المعجم ، إذ كانت هِمم أهل زماننا مقصورة عليه ، وقلوبهم مائلة إليه "[3]. وهو بهذا أول كتاب للأضداد يجيء مرتباً على حورف المعجم ، وذلك الترتيب يكون على الحرف الأول من اللفظ . إلا أن ألفاظ الحرف الواحد ليست مرتبة ترتيباً معجمياً إذ لم يلاحظ الحروف الثواني والثوالث . هذا عدا الأبواب الأربعة الأخيرة فهي مرتبة ترتيباً معجمياً دقيقاً . وبلغ مجموع الأضداد في كتاب أبي الطيب تسعةً وستين وثلاثمائة ضد

وطريقة أبي الطيب في معالجة اللفظة أن يذكرها ويذكر معنييها المتضادين مستشهداً على كلا المعنيين بالشّواهد المختلفة ناصاً على المعاني الأخرى التي تنصرف إليها اللفظة شارحاً الغريب منها ، ومعلقاً على الشّواهد ومستطرداً إلى ذكر كل مايتعلق بالموضوع من بعيد حتى يخرج أحياناً إلى بحث أمور لاتمت إلى صلب الموضوع بصلة ومن أمثلة ذذلك (التّلعة) و(الثّلة) و(الخَشِيب) و(السَّدَف) ، وغيرها من الأضداد لهذا كانت شواهده من التنوع والكثرة بقدر ملحوظ ، وهي تتوزع الشّعر والقرآن ، والحديث ، والمأثور من كلام العرب ، والأمثال ومالي ذلك ، يضاف إليها أقوال المفسرين والفقهاء كابن عباس ومجاهد وغيرهما في انصراف الآيات والأحاديث إلى معانيها التشريعية ، وآراء اللغويين والرواة في أساليب العرب في نظمها ونثرها ، مناقشاً كل ذلك بالتأييد مرة ، وبالرد والتفنيد مرة ، ذاكراً خلافات الأضداديين فيما ينقل من مسائل . دالاً بذلك

---

[1] الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي ١/١

[2] الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي ٢/١

[3] المصدر السابق ٢/١

على وفرة حفظه وتخزونه وسعة اطلاعه وبحثه وتقصيه الدائب لمصنفات العلماء ومؤلفاتهم ، وأمالي الرواة ونوادرهم ، ومجاميع الشّعراء ودواوينيهم ، كما اهتم اهتماماً كبيراً باللغات وقد أكثر من النص عليها في طائفة من الأضداد مرجعاً إليها المعاني المتضادة التي تنصرف إليها اللفظة كإرجاعه معنى البيع في (الشّرى) إلى لغة غاضرة حي من أحياء بني أسد و"القَلْت النقرة الصّغيرة في السّهل أو الجبل وفي الصّخرة ونحوها في لغة قيس وتميم وأسد"[1] و"السّامِد الحزين في كلام طيء ، واللاهي في كلام سائر أهل اليمن "[2] وشبيه بهذا في كثير من المواضع حتى إنه ذكر مايقرب من تسعين من لغات القبائل والبطون والأفخاذ والأرهاط والجماعات وما إلى ذلك مما انتشر واسعاً أو انحسر ضيقاً من اللهجات العربية القديمة .

وألحق أبو الطيب بكتابه أربعة أبواب أشار إلى فكرتها في مقدمة الكتاب ضمنها الألفاظ التي اعتبرها الأضاديون قبله من الأضداد ولكنها لم تصح أن تكون منها عنده . وفي انتهائه من الكلام على ماصح عنده من الأضداد قال : " هذا آخر الأضداد على الحقيقة ، وقد أدخل علماؤنا المتقدمون فيها أشياء ليست منها ، نحن نذكرها أبواباً لئلا يظن ظان أنا غفلنا عنها "[3]. وأول هذه الأبواب باب (يستوي فيه لفظ الفاعل والمفعول) ويشرح المقصود بهذا العنوان فيقول : "وهوماجاء على (مُفْتعِل) و(مُفتَعَل) مما عينه منقلبة عن ياء أو واو فليس يبين فيه كسر العين وفتحها لسكون الألف "[4] فهذا الباب قائم على ذكر الألفاظ التي مثل (المبتاع : المشتري شيئاً من الأشياء. والمبتاع أيضاً : الشّيء الذي تشتريه "[5] ومثله (المُجْتاب) و(المجتَاح) و(المُختال) . يأتي بعده باب (يستوي فيه لفظ الفاعل والمفعول به لإدغام عينه في لامه) ومواد هذا الباب مثل قوله : " غزا فلان في بني فلان فابْتَضَّهم أي استأصلهم فهو مُبْتَضّ وهم مُبْتَضون "[6]. وقوله (اختَصَصْتُ فلاناً بكذا وكذا أختَصُّه اختصاصاً فأنا مُخْتَصٌّ وهو مُخْتصٌّ أيضاً "[7].

---

[1] أضداد أبي الطيب ٣٠٠/١

[2] المصدر السّابق ٣٧٢/١

[3] أضداد أبي الطيب ٦٨٨/٢

[4] أضداد أبي الطيب ٦٩١/٢

[5] أضداد أبي الطيب ٦٩١/٢

[6] أضداد أبي الطيب ٧٥٠/٢

[7] المصدر السّابق ٧٠٧/٢

والحقيقة أن هذا الباب يعتبر من الباب الأول لأن مدار الأمر واحد ، وهو استواء الفاعل والمفعول بالصّيغة . إلا أن الفرق اليسير الذي سوّغ لأبي الطيب إفراد مواد هذا الباب من مواد الباب الأول هو كون مواد الباب الأول عينها فتقلبه عن ياء أو واو، لذا كانت هذه العين حرف مد وهو الألف ، أما مواد الباب الثاني فعينها مدغمة في لامها ، وكلا الحرفين العين واللام من الحروف الصّامته أي التي ليست بأحرف مد ، حتى إنه قال في آخر هذا الباب – وقد ذكر فيه تسع عشرة لفظة – : " وسبيل هذا الباب سبيل الأول في الإعراب لايبين في غير الفعل منه ، لأن الحرف إذا أدغم في غيره سكن ، فكل مافيه بمعنى (الفاعل) فوزنه (مُفْتَعِل) بكسر العين وما كان بوزن (المفعول) فوزنه (مُفْتَعَل) بفتح العين "[1].

وعقد الباب الثالث لـ (ماجاء مسمى باسم غيره لما كان من سببه فأدخله من كان قبلنا في الأضداد) ويقصد أبو الطيب بذلك موضوع انتقال مجال الدلالة للعلاقة السّببية وشمولية المدلول الأول . ومن أمثلة هذا النوع أنه قال : " ناقة عُشراء وهي التي بلغت عشرة أشهر من حملها . وبعضهم يقول هي التي دخلت في الشّهر الذي فيه نتاجها فإذا انتجت بقي عليها اسم العُشراء أياماً"[2]. وقوله : " وكذلك الوُجُور : الدواء الذي يُوْجَربه الإنسان ، وقد أَوْجَرْتُه إياه أُوْجِره إيجاراً . ثم قالوا : أَوْجَرَهُ الرّمح إذا طعنه في فيه "[3]. وواضح أن المعنى في (عُشْراء) كان بسبب انتقال مجال الدلالة للعلاقة السّببية بين الدواء ومكان الطعنة .

أما الباب الرابع فكان لما (تكلمت به العرب مقلوب المعنى مزالاً عن جهته فخلط بالأضداد وليس منها) ومن مواد المقلوب في هذا الباب : " ناء بي الحمل ينوء نوءاً ، وإنما أنت تنوءُ به أي تنهض متثاقلاً "[4]ومنها أيضاً : "ياخيل ا لله اركبي والخيل في الحقيقة تُركب ولاتَرْكب "[5]. ومن المزال عن جهته "قول الشّاعر :

أَتَجْزَعُ أنْ نَفْسٌ أتاها حِمَامُها فهلاّ التي عن بَيْن جَنْبيك تَدْفَعُ

يريد : فهلاّ عن التي بين جنبيك تدفع . وقال الآخر :

---

[1] المصدر السّابق ٢/٧١٠

[2] المصدر السّابق ٢/٧١١

[3] أضداد أبي الطيب ٢/٧١٥

[4] أضداد أبي الطيب ٢/٧٢٠

[5] أضداد أبي الطيب ٢/٧٢١

أُسْلموها فِي دمشقَ كما أسْلَمت وَحْشِيةٌ وَهَقاً

يريد : كما أسلم الوهقُ وحشية "[1] وهكذا في ست عشرة مادة

والحق أن فكرة هذه الأبواب الأربعة تدعو إلى الإعجاب بـأبي الطيـب وتقدير فهمـه لمسألة التضاد، فهو بجعله مواد هذه الأبواب خارجة عن مـواد الأضـداد ينكـر علـى السّـابقين عدّهـا مـن الأضداد إذ كانت جميع هذه المواد والاستعمالات حتى عهد قريب جداً من أبي الطيب تعتبر من الأضداد . فهذا ابن الأنباري قد خلطها بمـواد كتابـه فكـانت منهـا ، وكذلـك فعـل مـن سبقه في التأليف في الأضداد . غير أن أبا الطيب قد تنبه على العلل التصريفية والدلالية التي خلقت من هـذا أضداداً،فنص على العلة في اول كل باب وأدرج المواد شارحاً دور هذه العلـل في انصراف اللفظـة الواحدة إلى المعنيين المتضادين فانصرافها إلى الفاعل والمفعول هو بسـبب التصريـف إذ تكـون عـين الفعل منقلبة عن واو أو ياء ، أو أن تكون هذه العين مدغمة باللام . كما أن هناك ألفاظاً تنصرف إلى المعنى ومايلتصق به من معنـى آخـر بسـبب العلاقـة السّـببية أو المكانيـة ، أو تنصـرف إلى كـلا المعنيين بسبب عمومية المدلول الأصلي ، كما أن من أساليب العـرب مـايقُلب فيـه المعنـى إذا أمـن اللبس ، ومنها مايزال عن جهته إذا كان المعنى مفهوماً، فلايجوز أن يعتبر كل ماكان بسبب واحـد من هذه الأسباب أضداداً ، وإنما يجب أن يرجع به إلى علته لإلغائه من معجم الأضـداد الـتي ينبغـي أن تتوفر فيها فكرة التضاد بوضوح .

ومع هذا فقد كان في المواد التي اعتبرها أبو الطيب من الأضداد مايحمل العلل نفسها وقد فاته أن يتنبه عليها فيخرجها من الأضداد ، فمنها ماكانت الضديه فيه بسبب شمولية المدلول القديم مثل (المأتم والخَلْط والبَيْع والجَوْن والقَلْت والنّسْيان وفَزع وهَاجَ ..) وغيرهـا . ومنهـا ماكـان اختـلاف الصّيغ التصريفية هو العلة كالتي على زنة (فَعَل وأَفْعَل) مثل (ثَبَـتَ وأَثْبَـتَ) والأفعـال الـتي تتعـدى للمفعول أو بحرف الجر مثل راغ وراغ عن ، ومنها ماكـانت طبيعـة الصّيغـة هـي سـبب انصـراف اللفظة إلى المعنيين المتضادين مثل صيغة (فَعول) التي منها الأَكُولة ، وذَعُور ، ورَكُوب ، ورَغُوث، والزّعُوم ، والزّجُور ، وكثير غيرها مما وجدنا أمثالها عنـد الأضداديـين قبلـه ، وصيغـة (فَعِيـل) الـتي منها الأكِيل ، والسّميع ، والصّريخ ، والقنِيص . وهكذا حيث تدل هاتان الصّيغتـان علـى الفـاعل

[1] المصدر السّابق ٢/٧٢٦-٧٢٧

والمفعول على السّواء بسبب العوارض التصريفية . ومثلهما صغة (فاعل)التي تنصرف للفاعل والمفعول . وهو أسلوب عربي واسع مثل : الخَائِف ، والعُارِف ، والعَاصِم وغيرها .

ومع كل ذلك تبقى للكتاب قيمته اللغوية الكبيرة ، وفضله في خدمة العربية جنباً إلى جنب مع كتب الأضداد الأخرى التي سبقته في الظهور ، ولكنه فاقها في المنهج والدقة والتبويب والاستقراء الواسع ، وعزل الألفاظ التي الصّقت بالأضداد وليست منها ، وذلك بعملية تصفية جيدة تنم على فهم للفكرة وإدراك للغرض .

كما أن لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الهمذاني الرازي (ت٣٩٥ هـ) كتاباً في الأضداد ، ولكننا لانجد ذكره إلا على لسان مؤلفه في كتاب (الصّاحبي) إذا يقول : "ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد نحو (الجَوْن) للأسود و(الجَوْن) للأبيض . وأنكر ناس هذا المذهب ، وأن العرب تأتي باسم واحد لشيء وضده ، وهذا ليس بشيء ، وذلك أن الذين رووا أن العرب تسمي السّيف مهنداً ، والفرس طَرْفاً هم الذين رووا أن العرب تسمي المتضادين باسم واحد . وقد جردنا في هذا كتاباً ذكرنا فيه ماحتجوا به ، وذكرنا رد ذلك ونقضه، فلذلك لم نكرره "[1].

ونستشف من هذا النص أن ابن فارس كان من مؤيدي فكرة الأضداد والمتحمسين لها ، حتى إنه يجرد كتاباً في رد المنكرين ونقض حججهم . ولعل ابن درستويه بكتابه (إبطال الأضداد) رأس هؤلاء المتكرين الذين عناهم ابن فارس ، فقد سبق ابنُ درستويه ابن فارس بحوالي خمسين سنة .

واعتبر ابن فارس أن تسمية المتضادين باسم واحد هو من سنن العرب ، وهذا يُشعر بكثرة هذه الألفاظ ، وأن إنكار هذه السّنة ليس بشيء ولاوجه له ، لأنه إذا جاز أن نُقّر ورود المترادف، لأن روايته عن العرب صحيحة فلماذا لانقر ورود الأضداد وقد صحت روايتها عن العرب والرواة هم أنفسهم الذين رووا ذلك ، وهو بهذا يرسخ مذهبه اللغوي القائم على الرواية والنقل والاعتماد عليهما اعتماداً كلياً ، إذ اللغة عنده توقيف من الله ، فكل ماورد منها على لسان العرب لابد أن يكون لحكمة وعلة أرادها الموقف الأول . فلايمكن على هذا إنكار الأضداد بعد أن رويت عن العرب حتى ساغ أن يسميها من سننهم .

[1] الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس بن زكريا - مطبقعة المؤيد - القاهرة : ٦٦

وابن فارس بقوله : " فلذلك لم نكرره " قد منع عنا الطريق الذي يمكن أن يصل بنا إلى الكتاب ، لأنه بالتزامه بعدم تكرار ماذكره في ذلك الكتاب قد جعلنا في منأى عن مادته ومحتواه ومايتصل بذلك من ذكر حجج المنكرين ، وطريقته في رد هذه الحجج ونقضها ، لهذا فسوف نفيد من نص واحد في (الصّاحبي) وآخر في (المجمل) وثالث في (المقاييس) شيئاً يكوّن صورة عن الكتاب أو نموذجاً منه بسبب ماذكرناه من عدم تكرار مادة الكتاب من جهة ، ولأن هذه النصوص لاتعالج ماجعله سبب وضع الكتاب وهو ذكر ما احتج به المنكرون ، وذكر رد ذلك ونقضه .

والظاهر أن الدراسات اللغوية عند ابن فارس قد اختلطت بالعقيدة ، وتأثرت بالمذهب الديني ابتداءً بفكرة التوقيف في نشأة اللغة وانتهاءً بالأضداد ، فها هو ذا يقول في (القُروء) التي هي للحيض والأطهار: " قال أبو الحسين : وهذا ابن داود قد أنكر الشّافعي على مقالته في القروء أنها الأطهار واستشهاده بَقَرَيْتُ الماء في الحوض . ولو علم ابن داود مغزى الشّافعي لعرف مكان الشّافعي من اللغة"[1] فمن الواضح أنه مال إلى رأي الشّافعي في المسألة لكونه شافعي المذهب محتجاً على ابن داود أنه لم يعلم مغزى الشّافعي. ومتى كانت اللغة مغزى ليكون أخذها على أساس المغازي . وإنما هي استعمال قد اختلفت البيئات العربية في طريقته لسبب من الأسباب كما اختلفت بيئتا العراق والحجاز في معنى (القروء) فعند إحداهما الحيض ، وعند الأخرى الأطهار ، وبما أن اللغة قد وردت في التنزيل فيترتب على تحديد معناها الحكم الشّرعي الخاص ، لذلك اختلف فقهاء البيئتين بدورهم في هذا التحديد الذي ليس وراءه (مغزى) من أي نوع .

ونص ابن فارس أحياناً على اللهجات في ذكر المعاني المتضادة كقوله في مادةَ (وثب) : "ومن الاختلاف اختلاف التضاد . وذلك قول حِمْيَر للقائم : ثب أي أقعد .. قال وهم يسمون الملك إذا كان لايغزو (مَوْثَبان) يريدون أنه يطيل الجلوس ولايغزو . ويقولون للرجل (ثِبْ) أي أجلس "[2] . كما تفرد أحياناً بذكر معنى مضاد للمعنى الشّائع للفظة ، فخلق منها ضداً مثل : "النُّكَد بالضم : الغزيرات اللبن من الإبل ، والتي لا لبن لها ضد . وهذه عن ابن فارس صاحب (المُجْمَل) قال : ناقة نَكْداء لالبن لها . قال الصّاغاني : " تفرد ابن فارس وقد خالفه الناس "[3] .

---

[1] فتيا فقيه العرب لابن فارس تحقيق حسن علي محفوظ : ١٩-٢٠

[2] الصّاحبي : ٢٢

[3] تاج العروس للزبيدي ٩/٢٣٧

وذكر من رواة الأضداد أبا زيد الأنصاري ناقلاً روايته عن أبي حاتم قال :" قال أبو حاتم : قال أبو زيد : أَقَمّ أي صغير وعظيم من الأضداد "[1] .

نخلص من هذا إلى افتراض وجود مثل هذه الظواهر التي استطعنا جمعها من كتبه الأخرى في كتابه المفقود في الأضداد ، لأننا حين لانستطيع الحصول على شيء من مادة الكتاب مثبوثاً في مصنفاته اللغوية والمصنفات التي يحتمل أن تكون قد نقلت عنه شيئاً فلا أقل من تصور بعض الظواهر العامة لمنهجه في التأليف حسب ماتسعف به المصادر المختلفة وإن كانت قليلة لاتغني من الرجوع إلى الكتاب نفسه للتثبت منها .

أما ابن سيدة الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ) فذكر أن أحد شيوخه كان ينكر (الأضداد التي حكاها أهل اللغة ، وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضده) فراح يقسم دفاعه عن الأضداد وردّ هذا الشّيخ المنكر على شكل برهانين عقليين أحدهما من جهة السّماع ، والثاني من جهة القياس، بل الحجة من هذه الجهة عليه، لأن أهل اللغة كأبي زيد وغيره ، وابي عبيدة والأصمعي ومن بعدهم قد حكوا ذلك ، وصنفت فيه الكتب ، وذكروه في كتبهم مجتمعاً ومفترقاً ، فالحجة من هذه الجهة عليه لاله "[2] . وهو بهذا الدليل يشبه ابن فارس في استدلاله برواية الرواة للأضدادوغير الأضداد ، ولعله استقاه وأخذه من ابن فارس بعد أن قرأ كتابه .

ثم يأتي ابن سيده لبيان الدليل العقلي الذي يردّ به المنكر من جهة القياس ، فيصطنع حواراً جدلياً بينه وبين ذلك المنكر فيقول : " قيل له هل يجوز عندك أن تجيء لفظتان في اللغة متفقتان لمعنيين مختلفين ، فلا يخلو في ذلك أن يجوّزه أو يمنعه ، فإن منعه ورده صار إلى رد مايعلم وجوده وقبول العلماء له ومنع ماثبت جوازه ، وشبهت عليه الألفاظ ، فإنها أكثر من أن تحصى وتحصر نحو : وُجَدْت الذي يراد به العِلْم والوِجْدان والغَضَب . وجلست الذي هو خلاف قمت ، وجَلَست الذي هو بمعنى أتيت نجداً ، ونجد يقال لها جلس ، فإن لم يكن سبيل إلى المنع من هذا ثبت جواز اللفظة الواحدة للشيء وخلافه ، وإذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه جاز وقوعها للشيء وضده إذا الضد ضرب من الخلاف . وإن لم يكن كل خلاف ضداً "[3] فهو يحاول

---

[1] معجم مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق عبد السلام هارون – الطبعة الأولى – الاهر ٣/١

[2] المخصص ٢٥٩/١٣

[3] المخصص ٢٥٩/١٣

عن طريق هذا الجدل المنطقي أن يثبت أولاً وجود المشترك اللفظي في اللغة ، فإذا ثبت بدليل النقل والعقل ثبت أيضاً وجود الأضداد في كلام العرب ، لأن الأضداد نوع من المشترك ، ولكنه نوع أخص منه ، لأن التضاد عنده خلاف ، وليس كل خلافٍ تضاداً . وهو مذهب أخذ به كثيرون .

وواضح أن منهج ابن سيده في الدّفاع عن الأضداد يختلف عن منهج ابن فارس تماماً . فحين يعتمد ابن فارس على الرواية والنقل واستقراء الظواهر يعتمد ابن سيده على العقل والمحاكمة المنطقية والتقسيم الجدلي للبرهنة على وقوع الأضداد .

وفي القرن السّادس الهجري نجد كتاباً آخر في الأضداد وضعه سعيد بن المبارك بن علي بن سعيد البغدادي المعروف بابن الدهان (ت٥٦٩ هـ) وسماه (الأضداد في اللغة)[1] وهو يختلف تماماً عن كتب الأضداد السّابقة ، فإذا صح أن ننسب إلى الكتب السّابقة صفة الأدب بسبب كثرة الشّواهد الشّعرية والنثرية والتعليقات المختلفة بجانب بحثها اللغوي ، فلايصح هذا بالنسبة لكتاب ابن الدهان ، فهو إلى الترتيب المعجمي الجاف أقرب ، إذ خلا من الشّواهد والتعليقات خلواً تاماً ، فقد اكتفى بإيراد الضدّ وذكر معنييه المتضادين معرياً كتابه من كل مادون هذا . بل جعل تسويغ هذا الاختصار هو كثرة شواهد وتعليقات الكتب السّابقة ، بحيث أغنته عن ذكرها ، فأرجع إليها القارئ للاطلاع على هذه الشواهد والوقوف فيها على مالم يذكره هنا ، وهو يشرح ذلك مبيناً سبب التأليف بقوله في صدر مقدمته : " فإنه لما كثرت تصانيف العلماء فيما ورد من الألفاظ المتضادة من العرب ، ورأيت في بعض كتبهم أشياء لايجب ذكرها ، وفي بعضها اختلالاً فيما يجب ذكره ، ورأيت بعضها مشحونةً بالاستشهادات بأمثلة وأبيات . أحببت أن أجمع ماورد فيها مختصراً معرّى من الاستشهادات ، وذكرت بعض ماكتبت راضياً عنه لأنه مذكور في كتبهم ، إلا أني ذكرت في الفصل (وفيه نظر) علامة لما يجب أن أذكره ، وأحلت شواهد ماذكرته على كتب الكبار من العلماء كالأصمعي والفرّاء وأبي على قطرب وابن السّكيت وأبي العباس ثعلب وأبي حاتم السّجستاني وأبي بكر بن الأنباري ، فمن شك فيما ذكرته فليقصد هذه الكتب فإنه يجده فيها والعهدة له أو عليه "[2] . وعندما يذكر اللفظة ومعنييها المتضادين ويذيل ذلك بعبارة (~~وفيه نظر~~) فمعنى هذا أنه يرجع القارئ إلى كتب الأضداد السّابقة التي ذكر مؤلفيها للاطلاع على الشّواهد

---

[1] حققه الشيخ محمد حسن آل ياسين ضمن المجموعة الأولى من نفائس المخطوطات – الطبعة الثانية : بغداد ١٩٦٣

[2] أضداد ابن الدهان : ٩١

الشّعرية والقرآنية الخاصة بها . ومن أمثلة هـذه المواد في كتابه : المأتم ، إذْ ، رجل مُؤْدٍ ، بَعْد، البُحْتُرُ ، حايْ حايْ ، خانَ النعيم ، سَمِعَ ، مَا أسَرَّني ، أشدّهُ ، وهكذا في اثنتين وعشرين لفظة مذيلة بهذه العبارة . ويُستوحى من إرجاعه إلى الشّواهد الخاصة بهـذه الطائفة من الألفاظ ، أنه مزعزع الإيمان بضديتها وشاك في أصالة هـذه الضديه ، وإلا فلما ذا خص هذه المجموعة من الأضداد بعبارة (وفيه نظر) ليُرجع إلى شواهدها في كتب الأضداد في حين ذكرت كتب الأضداد من الشّواهد لكل الأضداد التي ذكرها في كتابه مايدعوه للإرجاع إليها لو كان الأمر مجرد إرجاع، ولكنه لم يقتنع بصحة ذهلب هذه الكتب إلى ضديتها ، فأحال القارئ إليها ليحكم بنفسه على ذلك بعد اطلاعه على الشّواهد . أضف إلى ذلك أنه كان محقاً في عدم قناعته وإيمانه بضدية هذه الألفاظ ، ونظرة فاحصة إلى المواد : إذْ ، إذا ، بعد ، حاي حاي ، يكون ، لا ، وغيرها تكفي لتأييده في شكه ، وتغني عن التثبيت من ضديتها دون الرجوع إلى الشّواهد .

ومع ذلك فقد فاته التنبيه على كثير من الألفاظ التي يخرجها النظر السّليم من قائمة الأضداد، منها ماكانت طريقة الاستعمال سبباً في اعتبارها من الأضداد كالفعل (كان) الذي قال عنه إنه للماضي والمستقبل ، ومنها ماكان لهمزة السّلب الدور ، الواضح في لمح التضاد فيها مثل (أشْكَيْتُه) التي ذكر أن أحد معنييها : أزلتُ شكواه ومنها ماكانت الصّيغة الصّرفية مما يستوي فيها الفاعل والمفعول مثل (الغَرِيم) للدائن والمدين وغير ذلك مما كان يجب أن يلحق بالذي قال عنه : (وفيه نظر) .

وابن الدهان من مؤيدي فكرة الأضداد والمدافعين عنها ، وهو هنا يقف إلى جانب ابن الانباري وأبي الطيب وابن فارس ... والظاهر أنه فصل بين الأمرين حين وجد أن مسألة الإنكار على العربية هذا الفن قد استغلها أعداؤها ، فلا بد من الدفاع إذن , ونظرة مقارنة بين كتابه وكتاب ابن الانباري تظهر أنه يزد شيئاً و لم ينقص في مواد الأضداد ، فقد حذا حذو ابن الأنباري ونقل منه ، فكأنه بهـذا الاعتبار قد اختصر كتاب ابن الأنباري ، وأسقط منه كل الشّروح والتعليقات مكتفياً بإيراد الضد ومعنييه إيراداً معجمياً مجرداً . ولندعه يقول : "وقد طعن قوم في هذا الفن وقالوا : ليس من الحكة أن تقع الكملة على الشّيء وضده ، ولما فيه من اللبس على السّامع ، والحكمة تقتضي غير ذلك . وأجابوا عن ذلك بأشياء ليس هذا المختصر محلّها ، وأقرب

مايقال : إن العرب شعوب وقبائل ، وبطون وأفخاذ، وعماير تتنوع ، والعربية إنما هـي مواضعة ، فوضع بعضهم :

(الجَلَل) للشيء الحقير ، ووضع بعضهم (الجَلَل) للشيء العظيم ، ونقلت النَّقَلة ذلـك عنهـم ، لأن العربي وضع (الجُلل) للشيء الحقير والعظيم وحده ، وفيـه غـير ذلـك "[1] . فتفسيره للأضـداد يعتمد أول مايعتمد على اللهجات العربية ولغاتها ، فاختلاف القبائل بلهجاتهـا ولـدّ تضـاد معـاني اللفظة الواحدة ، وذلك بعد أن جمعت اللغة ودونـت موحـدة . ونفهـم مـن المثـل الـذي سـاقه في (الجَلَل) أنه يعتبر ألفاظ العربية الأم كانت تنصرف إلى الضدين على أنهما معنى واحد ، فاختصت القبائل بعدئذ باستعمالها بأن تنصرف اللفظة عند واحدة منها إلى أحد المعنيين ، وعند الأخـرى إلى المعنى الآخر ، فصار للفظة معنيان وهما في الواقع معنى واحد ، وهذا معنـى قولـه : " لأن العربـي وضع (الجلل) للشيء الحقير والعظيم وحده" غير أن ابن الدهان لم يشـر في مـتن كتابـه إلى القبـائل واختصاص كل منها بمعنى من المعاني ولا عرضاً ، كأن ينص مثلاً في (السّدفَة) أنهـا تعـني الظلمـة عند قيس ، وتعني الضوء عند تميم. وإنما اكتفى بذكر المعنيين دون ذكر اللهجتين . فليس للكتـاب – على هذا – قيمة تذكر من الناحية اللغوية التاريخية ، كالتي لمسناها في كتب الأضداد السّابقة .

والكتاب بعد مرتب المواد على حروف المعجم ، أخذاً بـالحرف الأول للمجـرد ، الـذي هـو الأصل المشتق منه ، فمادة (ما أسرَّني) في باب السّين ، لأنها من (سَرَّ) ، ومـادة (أشُـدَّه) في بـاب الشّين لأنها من (شدّ) ومادة (المَأْتَم) في باب الهمزة ، لأنها من (أَتَمَ) وهكذا . ولكن ابن الدهـان ترك هذا الترتيب في الأحرف الثواني والثوالث للألفـاظ ، فلـم يعـر لغير الحـرف الأول شيئاً مـن الاهتمام . والظاهر أنه كان آخذاً بهذا الترتيب في جملة مـن مصنفاتـه اللغويـة إذا يقـول في مقدمـة هذا الكتاب : " فالتقطت هذه الألفاظ، وبوبتها علـى حـرف (أ) (بـا) (تـا) (ثـا) ، وبـدأت منهـا الكلمة واطّرحت الزائدة ، كما فعلت ذلك في كتاب (الضـاد والظـاء) ، وكتـاب (الغـين والـراء) وكتاب (المقصور والممدود)"[2] .

---

[1] أضداد ابن الدهان : ٩٢

[2] أضداد ابن الدهان : ٩٢

يضاف إلى ذلك أنه خلط بين الكلمات خلطاً عشوائياً ، فمثلاً يذكر أسماً من الأضداد ، وبعده يذكر حرفاً ثم فعلاً أو بالعكس دون تصنيف في ذلك من غير فصل بين هذه الأقسام ، وهذا ماشتركت فيه كل معجمات الأضداد دون استثناء .

ومن الممكن تسجيل بعض الملاحظات التي تعنّ لدارس الكتاب منها أن المؤلف أخطأ في معاني ألفاظ لغوية ليست بالقليلة ، منها مثلاً (النّبَل) فذكر أنها تعني الجِلَّة من المال وللصغار منه [1] في حين أنها تعني الحجارة كبيرة وصغيرة ، ولاعلاقة للحال في ذلك . كما قصر (المولى) على المُعْتِق والمُعْتَق دون غيرهما من المعاني . وكنا قد عرفنا اللفظة عند الأقدمين منصرفة إلى عشرة معان مختلفات كالصّاحب والصّديق والسّيّد وابن العم والصّهر وغير ذلك مما جعلنا نعتبر اللفظة من المشترك وليست من الأضداد .

ولايخلو أسلوب الكتاب من التقعّر مثل اعتباره (لم أضرب عبد الله و لم يضربني) مادة من مواد الأضداد قال فيها : "يحتمل عدم الفعلين ووجودهما"[2] وفي هذا إسراف كبير إذ يجب أن تكون الأضداد ألفاظاً مفردة لاعبارات أو أقوالاً أو أساليب تصطنع فيها الضدية اصطناعاً على هذا الشّكل البعيد عن روح العمل الدقيق ، وقريب من هذا (أَفْلَتَ الرَّجلُ الرَّجُلَ) : إذا تخلص منه فلم يطقه ، وإذا أعانه وخلصه[3]. وواضح أن للمعنيين وجهين ، ولاتضاد ، أو يكون لتقديم المفعول على الفاعل . وغير ذلك كثير في الكتاب .

والكتاب متأخر في طرقه الموضوع ، فقد سبق بتآليف كثيرة في ميدان الأضداد كانت على جانب كبير من التوسع والإفاضة . وابن الدهان – مع اختصاره المخل في الكتاب – لم يستطع أن يأتي بجديد يضاف إلى هذه الدراسات الأضدادية ، بل يستشعر الدارس أنه إنما ألف هذا الكتاب لأن عُرْفاً قد جرى أخيراً بين اللغويين أن يَؤلِّف في الأضداد مثل هذه المختصرات التعليمية الضغيفة، كما فعل بعده الصّغاني مثلاً من تأليفه في الأضداد على هذا النسق .

والصّغاني أو الصّاغاني رض الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن القرشي (ت ٦٥٠هـ) يقول في مقدمة كتابه[4]:" هذا كتاب جمعت فيه ماتفرق في الكتب المصنفة في

---

[1] اضدا ابن الدهان : ١٠٦

[2] أضداد ابن الدّهان : ١٠٢

[3] أضداد ابن الدّهان : ١٠٣

[4] حققه الدكتور أوغست هفنر ضمن (ثلاث كتب في الأضداد) بيروت ١٩١٢

الأضداد من عهد قطرب محمد بن المستنير إلى زمان إمام أئمة الهدى وعلم التقى أبي جعفر المنصور المستنصر با لله... مرتباً على حروف المعجم بعد الاطلاع على الكتب المصنفة والفوائد المؤلفة في الرد على من قال بالأضداد ، ومانبنو الطبع عنه لبعده عن حد الأضداد ، أقتفي فيه آثار من جمع فيها لئلا يخلولكتاب مما ذكروه مع القدرة على اطراحه وإحاطة العلم به ، فإن القادر على إثبات شيء أقدر منه على إلغائه فليمهد الناظر فيه العذر إن شاء ، مثل قولهم : البائِتة وماعنده بائِتة ليلة، أي مبيت ليلة ، ولولا تحري الاختصار لذكرت شواهدها من الأشعار .." [1] ونستفيد من هذا الكلام أن قطرباً أول من ألف في الأضداد فعلاً ، ليس بسبب تقديم تاريخ وفاته ، وإنما بنص الصّغاني على ذلك وأن الصّغاني ألف كتابه هذا في خلافة المستنصر بالله أي بين سنتي ثلاث وعشرين وستمئة وأربعين وستمئة ، بمعنى أنه ألفه في الربع الأخير من حياته . ونستفيد كذلك أنه وقف من الأضداد موقفاً وسطاً ليس فيه اندفاع للمكاثرة ولامغالاة في الإنكار ، وإنما جمع ما صح عنده من كتب المؤيدين للفكرة ، واطرح مالم يصح بعد اطلاعه على كتب الرد على أولئك المؤيدين ، وضرب مثلاً بلفظة (البَائِتة) التي تكلفوا فيها التضاد، ولولا رغبته في الاختصار لذكر مايجب ذكره من الشّواهد .

ورتب الصّغاني كتابه على حروف المعجم على طريقة ابن الدهان بالرجوع إلى الحرف الأول للمجرد الذي تشتق منه اللفظة ، إلا أأنه يختلف عن ابن الدهان في أنه أخذ الأحرف الثواني والثوالث بنظر الاعتبار في هذا الترتيب على حين أهملها ابن الدهان ، ففي باب الهمزة مثلاً جعل (الأبض) قبل (الأبْل) و(الأرْز) قبل (أسِدَ) مراعاة للحرف الثاني والثالث ،وهو بهذه الدقة يتلافى ما أغفله ابن الدهان ، لأنه تمرس بالعمل المعجمي في (التكملة) و(مجمع البحرين) و(العباب) وغيرها من معجماته اللغوية . ولكنه لم يتلاف بعثرة الكلمات واختلاط الاسم والفعل والحرف ، بل جعلها متداخلة شأن كل كتب الأضداد، مكتفياً بترتيبها جميعاً على حروف المعجم فقط فمثلاً نجد (البّطانة) و(بَعْد) و(بَعْض) و(وبَعْل) مسلسلة هكذا في باب الباء حتى يصل إلى (بِعْتُ) و(البَيْن) .

---

[1] أضداد الصّغاني : ٢٢١-٢٢٢

أما ماعدا ذلك فهو يكتفي – كابن الدهان – بذكر اللفظة متبعاً إياها بمعنييها المتضادين دون ذكر أي شيء آخر ، كقوله : " الجوْن : الأسود والأبيض "[1] و" الإخفاء : الإظهار والكتمان "[2].

أما المواضع التي نقل فيها الزبيدي في التاج آراء الصغاني في الأضداد وتعليقاته على هذه الألفاظ فليست عن كتاب (الأضداد) – كما يبدو لأول وهلة – لأن الكتاب ليس فيه أكثر من ذكر اللفظة ومعنييها المتضادين ، وإنما نقل الزبيدي ذلك عن معجمه (التكملة والذيل والصّلة) ، ففي (أَفِدَ) ذكر الزبيدي المعنيين المتضادين : أسرعَ وأبطأ وقال :"قال الصّغاني : وكأنه من الأضداد"[3]. وقال الصّغاني بنصه مع ذكر المعنيين المتضادين ومشتقاتهما في التكملة في الكلام على المادة نفسها[4]. وكذلك في مادة (قَعَدَ) فقد ذكر الزبيدي أنها بمعنى قام وجلس واستشهد لكلا المعنيين وذكر مشتقاتهما الاخرى وقال : " فهو ضد ، صرح به ابن القَطّاع في كتابه والصّاغاني وغيره "[5]. والمادة وجميع الشّواهد التي ساقها الزبيدي فيها والمعاني المختلفة التي تتفرع عن مشتقاتها والتصريح بضدتها ، كل ذلك في التكملة أيضاً[6]. وعلى هذا فالصّغاني قد اختصر في كتابه (الأضداد) ماوسعه ، وأفاض فيه وشرحه في معجمه (التكملة) وكأنه لم يرد أن يكرر كلاماً قاله قبل تأليف أضداده في كتاب موسع كالتكملة .

فمثلاً مادة (السّاجد) لم يزد في الأضداد على ذكر المنحني والمنتصب[7] دون أن يشير إلى أن أحد المعنيين هو لغة قبيلة ، في حين أنه في (التكملة) قد أشار إلى ذلك ، فبعد أن تكلم على هذه المادة واستشهد لمعانيها وذكر النخلة السّاجدة وهي التي أمالها حِمْلُها ، وذكر قوله تعالى :" ادخلو البابَ سُجَّدا)[8] أي رُكّعاً ، حتى قال : " السّاجد : المنتصب في لغة طيء ، وهو من الاضداد "[9] ومثل ذلك مادة (المُعَبَّد) التي قال في الأضداد : البعير المُذَلَّل والمُكَّرم[10] غير أنه أُسهب في التكملة

---

[1] أضداد الصّغاني : ٢٢٤-٢٢٥

[2] أضداد الصّغاني : ٢٢٨

[3] تاج العروس للزبيدي : ٣٩٠/٧

[4] التكملة والذيل والصّلة للصغاني تحقيق عبد العليم الطحاوي وجماعة دار الكتب – القاهرة ١٩٧٠: ١٩١/٢

[5] تاج العروس : ٩٤٨

[6] التكملة والذيل والصّلة ٣٢١/٢

[7] أضداد الصّغاني : ٢٣٢

[8] البقرة : ٥٨

[9] التكملة والذيل والصّلة ٢٤٧/٢

[10] أضداد الصّغاني : ٢٣٨

في الكلام على هذه المادة فذكر معنييها واستشهد لكل واحد منهما بالشّعر والأمثال ونص في آخر هذا الحديث الطويل على أن اللفظة من الأضداد[1] وشبيه بهاتين المادتين كثير من المواد التي يجدها الدارس مفصلة مستشهداً عليها بالشّعر والقرآن والحديث والأمثال عند رجوعه إلى (التكملة) في حين هي بهذا الإيجاز غير النافع في (الأضداد) .

وكنا نتوقع ألا نجد كثيراً من الألفاظ التي احتواها الكتاب لبعدها عن الأضداد ، ولأن الصّغاني اطرح " ماينبو الطبع عنه لبعده عن حد الأضداد "[2] غير أنا نعثر على جملة من هذه ، كقوله : " إن قام عبد ا لله، أي ماقام وقد قام "[3] . والتكلف في هذا واضح ، لأن (أنْ) هذه مرة تأتي نافية ومرة مخففة من الثقيلة ، والاستعمال كفيل بصرفها إلى أحد السّياقين . ومثلها : " يقوم هذا أو هذا ، على الشّك وعلى العطف ، أي وهذا "[4] ونقل عن السّابقين " بَرَّد : إذا بَرَّد وإذا أسْخَن "[5] وشاهدهم الوحيد على المعنى الثاني قول الشّاعر (بَرّدِيه) وتنبه ثعلب إلى أنه إدغام والأصل (بل ردِيه) وقال : " يقال في زَجرِ الغنم وطردها حاءِ حاي وحاء حاي وحاءِ حاءٍ في دعائها "[6] وهي أصوات تصدر عن الراعي لامعنى لها، يستخدمها في رعيه الغنم وتوجيهها ، ولامعنى لتضاد هذه الأصوات المبهمة . وقال : " سُمتُه بعيري إذا عرضته ليشتريه ، وسُمتُه بعيره إذا أردت اشتراءه منه "[7] ، وواضح أنه لولا ذكر بعيري أو بعيره بعد الفعل لما انصرف هذا الانصراف المتضاد ، إذ لايحمل الفعل أكثر من معنى التقديم والعرض ، وإنما كان هذا الاختلاف من سياق الكلام الذي يوجه معنى الفعل . وقال : " الصّلاة : مسجد المسلمين وكنيسة اليهود[8] ، وغريب أن يفعل وهو اللغوي المطلع عن أن معنى الصّلاة في اللغة هو الدعاء ، وفي مسجد المسليمن دعاء وفي كنيسة اليهود دعاء . وليس من المستساغ أن يكون مثل هذا من الأضداد ، فالدراسة اللغوية بعيدة عن هذه الصّنعة الفلسفية المتكلفة ، التي تحتاج إلى إعادة قراءة العبارة

---

[1] التكملة : ٢/٢٧٨

[2] أضداد الصّغاني : ٢٢٢

[3] أضداد الصّغاني : ٢٢٣

[4] أضداد الصّغاني : ٢٢٣

[5] أضداد الصّغاني : ٢٢٤

[6] أضداد الصّغاني : ٢٢٨

[7] أضداد الصّغاني : ٢٣٣

[8] أضداد الصّغاني : ٢٣٦

ليتوصل إلى موطن التضاد فيها . هذا عدا الألفاظ التي يفسر تضادها بالتصريف مثل : أطْلَبَه ، والمُتَظلّم ، والغَريم ، والتي على صيغة (فَعُول) المنصرفة إلى الفاعل والمفعول مثل : الذّعور، والرّكُوب ، وزَعُوم ، والتي على صيغة (فاعل) المنصرفة للفاعل والمفعول مثل : البائتة ، والحازِم ، والحالِقة ، ومن الألفاظ مايفسر بشمولية المدلول الأول مثل : الصّارخ ، والصّريم ، ومنها مايفسر بانتقال مجال الدّلالة مثل : الظّعينة ، وعزّرتُه ، والكأس ، ومنها مايفسر باختلاف اللهجات مثل : السّاجد، والسّدفة ، والمُعْصِر . وغير ذلك من الألفاظ التي كان من الطبيعي استبعادها عن الكتاب.

وقد استدرك السّيد نور الدين الجزائري (ت١١٥٨ هـ) في كتابه (فروق اللغات) كثيراً من الفاظ الأضداد على كتاب (الأضداد) للصغاني ، فقد عقد فصلاً في كتابه بدأه بقوله : " فصل في الأضداد ، ذكرها أبو الحسن الصّغاني ولكنه أهمل منها كثيراً ، ونحن نذكر ماذكر وأهمل على ترتيب حروف التهجي "[1]، وينهج الصّغاني في عدم الاستشهاد والتعليق ، والظاهر أنه استعان بكتاب ابن الأنباري في هذه المهمة ، لأن أكثر الألفاظ التي استدركنها على الصّغاني هي في كتاب ابن الأنباري ، وبعضها من التي تفرد بها بها الأنباري . ومع ذلك فليس استدراك الجزائري مما يزيد من قيمة كتاب الصّغاني ، إذ يبقى الكتاب تعليمياً مختصراً لايقدم مادة جديدة ، ولايوضح سمات تاريخية من حياة اللغة ، ولايبتكر أسلوباً في بحث الأضداد لم يسبق إليه ، وربما كان الذوق السّائد في تلك الفترة يميل إلى مثل هذه المختصرات التعليمية ، والعرف قد جرى على التأليف في علوم العربية وفنون اللغة على هذه الشّاكلة ، فكان كتاب الصّغاني صدى لذلك كما كان كتاب ابن الدّهان من قبله .

ومن التآليف المتأخرة في الأضداد كتاب (الأضداد) لكمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم العتائقي (ت ٧٩٠ هـ) . وهذا الكتاب مفقود ، "والذريعة" هو المصدر الوحيد الذي ذكر الكتاب ، إذ قال الشّيخ آغا بزرك الطهراني :" الأضداد في اللغة للشيخ كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن يوسف المعروف بابن العتائقي الحلي الذي فرغ من الشّهدة في شرح معرّب الزبدة سنة ٧٨٨ قاله في الرياض . ثم احتمل اتحاده مع كتابه الأعمار الذي نسبه إليه

[1] فروق اللغات د. نور الدين الجزائري تحقيق أسد الله الاسماعيليان - النجف ١٣٨٠ هـ ص١٩٠-١٩١

الكفعمي في حواشي البلد الأمين"[1] ولانملك فيما عدا هذا أية إشارة إلى الكتاب ومامن نقل عنه أو ذكر لمادته نستطيع بوساطته تبين الكتاب ومنهجه في دراسة الأضداد ولعله على غرار كتابي ابن الدهان والصّغاني ، ولولا نص الشّيخ الطهراني على أنه (الأضداد في اللغة) لافترضنا أن يكون كتاباً في الأضداد المنطقية ، التي بحثها المناطقة في كتبهم ، إلا أننا نستبعد هذا الاحتمال للنص على أنه في اللغة ، ومهما يكن فهو كتاب متأخر بين كتب هذا الميدان .

وهناك مؤلف آخر هو كتاب (الأضداد) لشمس الدين محمد بن أحمد بن شرف الدين المدني الشّافعي (ت ٩٠٤ هـ) وهو مخطوط بمكتبة السّليمانية بالأستانة رقمه (١٠٤١) لغة ، ولكن لم نوفق في الحصول على صورة عنه . وهو على كل حال كتاب يبعد أن نجد فيه مايستحق كبير اهتمام لتأخره زمناً من جهة ، ولعدم معرفتنا بحقيقة مُؤلّفه العلمية من جهة أخرى .

وهناك أيضاً كتاب (الأضداد) لتقي الدين عبد القادر التميمي المصري الحنفي (ت١٠٠٥هـ) وهو (مختصر كتاب الأضداد لابن الأنباري) وليست لدينا أية فكرة عن طبيعة هذا الاختصار ، هل كان مقصوراً على الشّواهد والأمثلة ، أو على التعليقات الكثيرة والاستطرادات المتشعبة ، أو شمل مواد الكتاب فحذف منها مالم ير ضرورة لذكرها في الأضداد ؟ لايمكن البت بذلك مادام الكتاب مفقوداً ، إلا أن من المختصرات ما هو مفيد ينم على معرفة واطلاع لما فيه من حذف الزائد وإطراح المشكوك فيه وإضافة أشياء قليلة جديرة بالإضافة ، واستدراك مهم على متن الكتاب الأصلي ، حتى يغدو الواحد منها كتاباً جليل القدر .

وكتاب آخر في (الأضداد) لملاّ حسن بن عبد القادر التميمي وتاريخ وفاته مجهول ، وهو ليس تأليفاً ولا اختصاراً ، وإنما ترتيب للمختصر السّابق على حروف الهجاء والظاهر أن التميمي اختصر كتاب ابن الانباري على ترتيبه الأصلي الذي لم يلتزم فيه ابن الأنباري أن يكون على حروف المعجم ، فجاء ملاّ حسن فرتبه على الحروف ، فكأن الأب والابن قد تعاونا على المختصر، فبعد أن وضعه الآب رتبه الابن ، وليس في عمل الآخير مايدل على علم أو معرفة ، لأن ما قام به يعتبر عملاً أقرب إلى الفهرسة من كونه عملاً علمياً يقوم على الدرس ، أو هو اختصار

---

[1] الذريعة إلى تصانيف الشّيعة : لآغا بزرك الطهراني مطبعة العربي - النجف ١٣٥٦ : ٢/٢١٤

يعتمد جودة الانتقاء ودقة الاطراح . وهذا المرتب هو الآخرمفقود ، لكن يظهر من ذكر حاجي خليفة له أنه رآه لأنه يقول : وأول هذا المرتب : حمداً لمن بحكمته الباهرة ..."[1].

وخلاصة القول في الكتابين - اللذين يجب أن يعدا كتاباً واحداً - أنهما لم يأتيا بجديد في موضوع الأضداد لامن حيث المادة ولامن حيث المنهج .

وللشيخ عبد الهادي نجا بن رضوان نجا المصري الأبياري الشّافعي الأزهري (ت ١٣٠٥ هـ) كتاب بعنوان (دورق الأنداد في أسماء الأضداد) مصور بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة رقمه (٨٤٤) لغة . وهو منظومة شعرية ضمنها الأبياري - الذي انتهى من وضعها سنة سبع وتسعين ومئتين وألف هجرية تقريباً - ماالستطاع من ألفاظ الأضداد ، وذلك - على مايبدو - تسهيلاً لحفظها شأن القصائد والأراجيز التي تنظم مضمنة علوماً ومعارف مختلفة كالفقه والنحو والبلاغة وغير ذلك مما ندعوه بالشّعر التعليمي . وأول منظومة الأبياري قوله :

قال ابنُ رضوانَ الأبْياريُّ مُلتَمِساً   من رَبِّه العَفْو مع حُسْنِ الرّضا كَرماً[2]

ومحاولته هذه أولى المحاولات من نوعها في الدراسات الأضدادية ، إذ لم يسبق إلى نظم ألفاظ الأضداد ، وربما كان دافعه إليها مع نزعته التعليمية هو رغبته أن يكون له جديد في مضمار بحوث الأضداد ، إن لم يكن هذا الجديد في المضمون فلا أقل من أن يكون في الشّكل . إضافة لما صرح به في أبياتها من أن هذه الألفاظ تعين الأديب على تأنيق كلامه وتزويق لفظه بما يمكن استخدامه منها في التجنيس والتورية ، إذ يقول :

أسماءُ الأضدادِ أَسْمَى مايُعين أديـ   ـباً رامَ تَأنيقَ أو تَرنيقَ مانَظَما
بها يُحلّي بتَجْنيسٍ وتَوريـــــةٍ   نَظْماً ونثراً ، ويُجلي الهمَّ والغُمما

وللمؤلف نفسه كتاب آخر في الأضداد هو (الرونق على الدورق) شرح فيه منظومته السّابقة (دورق الأنداد في أسماء الأضداد) وهذا الكتاب مفقود[3] . والظاهر أن المنظومة كانت صعبة الأسلوب متداخلة الألفاظ ، إذا لايخفى أن طبيعة الشّعر وموازنيه تفرض لغة خاصة يتكلفها الناظم خصوصاً في مثل هذه المواضيع العلمية ، لذلك نجد أن المنظومات التعليمية غالباً ماتتكاثر شروحها

---

[1] كشف الظنون لحاجي خليفة تحقيق بالتعايا والكليسي - استانبول ١٩٤١ ١/١١٦

[2] فهرس دار الكتب المصرية ٧/٧

[3] مجلة اللسان العربي ٩/١٠٥

من قبل الدراسين توضيحاً لغموضها وإفاضة في مادتها ، لتكون الفائدة منها أعم للدراسين المتتبعين. وفي هذه المرة يكون الناظم هو أول الشّارحين ، ونحن نفترض في هذا الشّرح أن يكون حافلاً بالشّواهد والأمثلة والتعليقات ، ونقل آراء الأضداديين ، وما إلى ذلك مما يتطلبه كتاب قائم على شرح وتفصيل ما أوجزته منظومة ليس فيها أكثر من ألفاظ الأضداد مجردة من كل شيء .

وكتاب متأخر في الأضداد وهو المسمى (الكأس المروق على الدورق في الأضداد) لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن اسماعيل الحلواني الشّافعي المصري (ت٣٠٨هـ) والكتاب محفوظة صورته في دار الكتب المصرية ضمن المجموع السّابق وبالرقم نفسه (٨٤٤) لغة ، وهو الآخر شرح لمنظومة الأبياري نفسها (دورق الأنداد) وقد فرغ من كتابة مسودته المحفوظة في الدار سنة اثنتين وثلاثمائة وألف هجرية، وعلى هامشها تقييدات كثيرة للمؤلف ، وهي في /٢٣٦/ لوحة ذات شطرين ، أول الكتاب : الحمد لله المنزه عن الضد ...[١] .

ويبدو من عدد لوحات المخطوطة أنه كتاب ضخم ، فيه شرح موسع للألفاظ وتعليق كثير واستشهاد مستوعب ومحاولات لتفسير التضاد ، ونعتقد أنه على الرغم من تأخره في الزمن وافتقاره الأكيد للدراسات اللغوية الحديثة في المدلول والأصوات واللهجات ، لايخلو من فوائد كثيرة ومعلومات طريفة وقد تعذر الوقوف عليه .

ونجد "الذريعة" مرة أخرى المصدر الوحيد الذي يذكر لنا كتاباً في الأضداد ألفه ميرزا محمد بن سليمان بن محمد بن رفيع بن عبد المطلب التنكابني ، وكان يلقب بالشّيعي (ت١٣٢٠هـ) يقول الطهراني: "الأضداد لميرزا محمد بن سليمان التنكابي المعاصر المتوفى قبل سنة ١٣٢٠ هـ عدّه من تصانيفه في كتابه قصص العلماء"[٢] .

والكتاب مفقود ومع معاصرة الشّيخ آغا بزرك الطهراني لمؤلفه وعنايته الفائقة بالمخطوطات ، واطلاعه على خزائنها ومكتباتها ، فإنه لم ير الكتاب ، ولم يطلع عليه ، لأننا نستشعر من كلام الطهراني أنه علم بالكتاب بعد أن وجد ذكره على لسان مؤلفه في كتابه (قصص العلماء) وليست لدينا الآن أية فكرة عن الكتاب حجمه ومنهجه وطريقة تناوله الأضداد ، وأسلوب معالجته

---

[١] فهرس دار الكتب المصرية ١٢/٧ – فهرس المخطوطات المصّورة ٣٦٤/١

[٢] الذريعة ٢١٤/٢

للمشكلة على حين يوحي تأخره الزمني أنه ليس ذا قيمــة كبـيرة ، إذا لابـد أن يكـون قائمـاً علـى التقليد والمحاكاة لكتب الأضداد القديمة .

وفي آخر هذه المجموعة من كتب الأضداد المتـأخرة نطـالع كتـابين لمجهولـين ، الكتـاب الأول لعبد الله بن محمد وهو مجهول الحياة والوفاة . ونسخة الكتاب الخطية محفوظة بدار الكتب المصريـة رقمها (٢٤١) مجاميع باسم (رسالة في بعض الألفاظ المستعملة في الضدين الموجودة في القـاموس)[1] ومن هذا العنوان الطويل يتبين لنا عمل المؤلف فيه ، إذ هو جمع لبعـض ألفـاظ الأضـداد الـتي نـص على ضديتها الفيروز آبادي في (القاموس المحيـط) ، أو بعبـارة أوضـح فهرسـة لأضـداد القـاموس . وعلى هذا فلا بد أن يكون الكتاب على شكل كتابي ابن الدهان والصّغاني مـن حيـث الاختصـار والترتيب .

أما الكتاب الثاني فمجهول اسـم المؤلـف أيضـاً ، ونسـخته الخطيـة محفوظـة مـع الأول بـدار الكتب المصرية رقمها (٣٢٩) لغة باسم (منبه الرقاد في ذكر جملـة مـن الأضـداد)[2] ولعلـه لمؤلـف الكتاب السّابق لتشابه العمل في الكتابين كما يظهر من العنوان ، إذ لايعدو العمل أن يكـون جمعـاً لجملة من ألفاظ الأضداد قد تكون مرتبة على حروف المعجم وقد لاتكون ، ولكنهـا علـى طريقـة ابن الدهان والصّغاني . ولاينمّ على باع كبير أو ذهنية علمية بقدر ماينم على الرغبة في المشـاركة. وإنما القيمة في الدراسة القائمة علـى الـرأي والمناقشـة وتفنيـد وجهـات النظـر ، وكشـف الحقـائق الغامضه مما يتطلبه الدرس الحديث من جهود الأقدمين في هذا الباب .

---

[1] مجلة اللسان العربي ٩/١٠٥

[2] مجلة اللسان العربي ٩/١٠٥

الفصل الثاني

- آراء اللغويين القدامى المنكرين لوجود الأضداد في اللغة العربية -

١- أبو العباس أحمد بن يحيى بن سيار الشيباني المعروف بثعلب / ت ٢٩١ هـ

٢- أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه / ت ٣٤٧ هـ

٣- أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي / ت ٣٧٠ هـ

يبدو أن إنكار الأضداد وإن تأخر عن البدء بروايتها والتأليف فيها قديم رافق التدوين مبكراً. فإذا عرفنا أن أول كتب الأضداد قد تم تأليفه في نهاية القرن الثاني أو بداية القرن الثالث على يد قطرب، عرفنا أيضاً أن المنكرين وجدوا في حدود القرن الثالث قريبين من عصر التدوين الأول للأضداد، ومتأخرين عن روايتها قليلاً .

وأول من أنكر الأضداد أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١ هـ) فقد نقل الجواليقي عنه أنه قال :" ليس في كلام العرب ضد ... لأنه لو كان فيه ضد لكان الكلام محالاً ، لأنه لايكون الأبيض أسوداً ولا الأسود أبيضاً ، وكلام العرب وإن اختلف اللفظ فالمعنى يرجع إلى أصل واحد"[١] فلو صح ذلك فإنه على طريق طائفة المنكرين منهجاً ونية ، فهو يرى أنه يمكن أن يرجع بالمعنيين المتضادين إلى أصل واحد هو المعنى الشامل بالرؤية نفسها التي سنجدها عن ابن درستويه والآمدي .

ولثعلب كتاب في (الأضداد) إلا أنه مفقود ونفى محقق أضداد ابن الدهان[٢] أن يكون لثعلب كتاب مستقل في الأضداد ، وإنما كان يعرض لها في مصنفاته وكتبه[٣] التي حاول فيها أن يفسر التضاد في بعض الألفاظ فيردها تارة إلى التصريف ، وأخرى إلى التفاؤل وثالثة إلى السياق . والقرائن الكلامية وما إلى ذلك . قال مثلاً في تفسير (الظن) الذي يقع شكاً مرة ويقيناً مرة : "وقال أبو العباس : إنما جاز أن يقع الظن على الشك واليقين لأنه قول بالقلب ، فإن صحت دلائل الحق ، وقامت أماراته كان يقيناً ، وإذا قامت دلائل الشك وبطلت دلائل اليقين كان كذباً، وإذا اعتدلت دلائل اليقين والشك ، كان على بابه شكاً لايقيناً ولاكذباً "[٤] وقال في (السَّلِيم) و(المَفَازة) : " وقال أبو العباس : قالت العرب: إنما سمينا الملدوغ سليماً لما به . وقال بعضهم : سميت المفازة مفازة تفاؤلاً أن ينجو من سلكها"[٥] وقال في (القُرء) وقد تنبه للتصريف ، وما يمكن أن تؤديه الهمزة في (فَعَلتُ) و(أفعلتُ) : " وأخبرنا أبو العباس عن سلمة عن الفراء قال : يقال أقرأت المرأة إذا حا ضت ، وقَرَأت : حملت. ويقال: قد أَقْرَأْتْ الحية إقراءاً إذا جمعت السم

[١] شرح ادب الكاتب لأبي منصور الجواليقي مكتبة القدسي - القاهرة ١٣٥٠ - ص ١٧٧

[٢] الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٣م

[٣] أضداد ابن الدهان : ٩١ - الهامش .

[٤] أضداد ابن الأنباري : ١٦

[٥] مجالس ثعلب ١/١٧٠ - المزهر ١/٣٩٣ - أضداد ابن الأنباري : ١٠٦ رأى الأخير أن ثعلب نقله عن سلمة بن الفراء .

شهراً، فإذا وفى لها شهر مَحّته " [١]. كما لاحظ في (الخِنذيذ) شمولية المدلول الأول فقال : "وأخبرنا أبو العباس عن ابن الأعرابي قال : الخِنذيذ الضخم والخناذيذ الضخام وأنشدنا :

يَصُدُّ الفارسُ الخِنْذيذُ عَنّي صدودَ البِكر عن قرمٍ هجانِ

وأخبرنا أبو العباس عن ابن الأعرابي قال : الخنذيذ الضخم ، والخناذيذ : الضخام وأنشدنا :

تَعلُوا أواسِيهِ خَناذيذ خِيَمْ "[٢]

فليس الخنذيذ على هذا من الأضداد يكون للفحل ويكون للخصي من الخيل ، وإنما هو الضخم منها سواء كان فحلاً أو خصياً . كما رجع في تفسير (بَرِح) إلى الأصل اللغوي للفظة ، وقالوا إنها من الأضداد للظهور والخفاء ، ومنها (بَرِح الخَفاء) فقال : " قال أبو العباس : أصل (بَرِح) صار في براح من الأرض ، وهو البارز المنكشف والخفاء : المستور المكتوم . فإذا قال القائل: بَرِح الخَفاء ، فمعناه ظهر المكتوم "[٣].

ودعاه استقراؤه لكلام العرب وتعمقه فيه أن يشترط في (الوَراء) شرطاً ليكون استعمالها في المعنى الثاني جائزاً فقال : " قال ثعلب : الوراء : الخلف ، ولكن إذا كان مما تمر عليه فهو قُدّام ، هكذا حكاه الوارء بالألف واللام ، ومن كلامه أخذ "[٤].

وتنبه للتصحيف ودوره في خلق التضاد : " وَرَقَأَ بينهم يَرْقَأُ رَقْأً : أفسد وأصلح . ورَقأ مابينهم يرقأ رَقْأً إذا أصلح . فأما رَفأ بالفاء فأصلح ، عن ثعلب "[٥] ومن هذا يستنتج أن التصحيف في اللغة – وهو قريب جداً بين القاف والفاء – خلق من الفعل (رقأ) ضداً .

وناقش ثعلب مضطراً الشاهد الذي سيق دليلاً على ضدية (البَعْض) وحاول أن يجد تفسيراً مقبولاً للمعنى الذي يريده الشاعر ، فقال : " قال أبو العباس أحمد بن يحيى : أجمع أهل النحو على أن البعض شيء من أشياء أو شيء من شيء إلا هشاماً فإنه زعم أن قول لبيد :

أو يَعْتَلِقَ بعضَ النُّفوسِ حِمامُها

---

[١] أضداد ابن الأنباري : ٣٠

[٢] أضداد ابن الأنباري : ٥٩-٦٠

[٣] أضداد ابن الأنباري : ١٤١

[٤] لسان العرب ١٩٣/١ - تاج العروس ٨٦/١؛

[٥] لسان العرب ٨٨/١

فادعى وأخطأ أن البعض ههنا جمع ، ولم يكن هذا من عمله وإنما أراد لبيد ببعض النفوس نفسه..."[1] وأشار إلى القلب اللغوي ودوره في خلق التضاد ، كما في مادة (تَلَحْلَحَ) التي تعني أقام وتعني زال فيقول في تفسير المعنى الثاني : وأنشدنا في المعنى الآخر أبو العباس عن سلمة عن الفراء:

تقولُ وُرْياً كلّما . تنحنحا   شَيخ إذا حَرَّكْتَه تَلَحْلَحا

أراد بـ (تلحلح) تحلحل ، فقدم اللام وأخر الحاء ، كمال قالوا : جذب وجبذ ، وعاث في الأرض وعثا ، وهذا تفسير الفراء "[2]. ووجد أن الإدغام سبب ماعتبر من الإدغام خطأ ، ذلك أنهم قالوا إن الفعل (برّد) له معنيان متضادان هما المعنى المعروف وسَخّن ، وذلك لقول الشاعر :

عَافَتِ الشُّربَ في الشّتاء فُقلْنا   بِرّديه تُصِادِ فيه سِخينا

" قال أبو بكر : وحكى لي بعض أصحابنا عن أبي العباس أنه كان يقول في تفسير هذا البيت : بل رديه، من الورود فأدعم اللام في الراء ، فصارت راء مشددة "[3].

كل محاولات التفسير هذه تعطي صورة عن تفتح الذهن واستيعابه للفكرة وإنكاره أن يكون مثل هذه الألفاظ من الأضداد ، وقد ظهر بوضوح سبب تضادها وانصرافها إلى معنييها الوهميين بما نص عليه ثعلب ، وأشار إليه من تفسير .

إلا أن ثعلباً أغفل تفسير بعض الألفاظ في الوقت الذي يكون تفسيرها يسيراً بيناً ، مثل قوله : "قال أبو العباس : ويقال طواهُ ، أي أتاه وجازه ، وهو من الأضداد "[4]. في حين لايتم معنى اللفظة إلا بما اعتبره معنيين متضادين معاً وهو الإيتان والاجتياز ، وبعبارة أوضح نقول إن (طواه) له معنى واحد هو أتاه وجازه معاً ، وليس كل منهما معنى خاصاً تنصرف إليه اللفظة على حدة انصرافاً مضاداً ، وكذلك قوله : " النّاهل : العطشان والرّيان ، من الأضداد "[5]، وقد فسره غيره على التفاؤل كأبي حاتم السجستاني مثلاً[6]، ومثل هذا (السّاجد) للمنحني والمنتصب[7]، في حين

---

[1] لسان العرب ١١٩/٧

[2] أضداد ابن الأنباري : ٢٣٦

[3] أضداد ابن الأنباري : ٦٤

[4] مجالس ثعلب ٤٢٥/٢

[5] مجالس ثعلب ١١٨/١

[6] أضداد أبي حاتم : ١٢٧

[7] المزهر ٣٩٣/١ نقلاً عن مجاز الكلام وتصاريفه .

يكون المعنى الثاني في لغة طيء دون سائر اللغات العربية . و(المُتَظَلِّم) للذي يشكو من ظلامته وللظالم[1]. في الوقت الذي يكون دور التصريف واضحاً في كون الصيغة من صيغ السلب و(القَنِيص) للصائد والصيد[2]، وهو أيضاً من عوارض التصريف . كما لم ينص ثعلب على المقلوب في كلام العرب ، كقوله : " تقول العرب نُؤْت بالحمل أَنُوء به نَوْءاً أي نهضت به ، وناء بي الحمل أي نؤت به نهوضاً ، ويقال : ناء النجم ينوء نوءاً إذا سقط "[3]. وكان أبو حاتم أيضاً قد عدّ هذا من المقلوب ، وجعله في الفصل الذي عقده في آخر كتابه ، ونص على أنه ذكر فيه "حروفاً لاعلم لي بها أتقال أم لا "[4] . وفي (المَسْجُور) لم ينص ثعلب إلا على المملوء[5]، كما لم ينص في (البَسْل) إلا على الحلال[6]، كأنه لم يرفيها إلا معنى واحداً ، فهي على هذا ليست من الأضداد . غير أن ثعلباً سوّغ كل ذلك ووضحه بقوله : " الأسماء كلها لعلة ، خصت العرب ماخصت منها من العلل مانعلمه ، ومنها ماتجهله "[7].

وهو بهذا يثبت لنفسه تواضع العالم الذي أيقن بعد طول المران والتجربة والبحث أنه لايمكن الإحاطة بأساليب العرب واستعمالاتهم وعلل لغتهم ، فلا بد من الإقرار بما يُعلم منها وما يُجهل .

وهناك شيء يجب أن لايغيب عن البال ، هو أننا الآن تحت رحمة وسيط بيننا وبين الكتاب ، قد لايكون ناجحاً في رصد الصور الكافية عن الكتاب فيما نقل عنه ، وربما كان هذا الوسيط - هو أبو بكر بن الأنباري في الدرجة الأولى - مهتماً في جوانب معينة من كتاب ثعلب فأكثر من النقل منها . كاهتمامه الواضح بالشعر والتعليقات المختلفة على الشواهد الشعرية ، دون غيره من الشواهد التي تشمل القرآن والحديث والمثل والمأثور وغير ذلك . ويؤيد هذا أن ثعلباً نفسه قد اهتم بالقرآن وآياته في مجال الأضداد عندما عرض لها في كتابه (المجالس) ، ولابد أن يكون تعرضه لها أكثر في كتاب يجرده للأضداد . إلا أن أبابكر لم ينقل عنه شيئاً من ذلك في كل المواضع التي ذكره

---

[1] المزهر ٣٩٣/١

[2] المزهر ٣٩٣/١

[3] مجالس ثعلب ٤١٧/٢

[4] أضداد أبي حاتم : ١٤٨

[5] لسان العرب ٣٤٥/٤ ، وفي المزهر ٣٩٣/١ أن ثعلباً ذكر المعنى الثاني وهو (الفارغ) في كتابه (مجاز الكلام وتصاريفه)

[6] أضداد ابن الأنباري : ٦٣

[7] ضداد ابن الأنباري : ٧

فيها . أريد أن أقول إنه ربما وجدنا في الكتاب - لو كان في أيدينا - كل مافتقدناه في مجموع هذه النقول الكثيرة عنه، والتي حفلت بها معجمات الأضداد وكتب اللغة .

أما من حمل لواء إنكار الأضداد فعلاً فهو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت٣٤٧هـ) . وقد جرد في هذا كتاباً سماه (إبطال الأضداد) ذكره أكثر من مرة في كتابه (تصحيح الفصيح) وأرجع إليه تفصيل مايوجزه في هذا الأخير من مسائل الأضداد .

وكتاب (إبطال الأضداد) مفقود . والظاهر أن فقده قديم ، ذلك أننا لم نعثر في كتاب من الكتب المعنية بالأضداد خاصة وباللغة عامة إشارة إلى مادته أو نقلاً عن آرائه أو إرجاعاً إليه أو مايشبه ذلك، فقد سكتت كل كتب الأضداد حتى المعاصرة نسبياً ككتابي ابن الأنباري وأبي الطيب اللغوي عن ذكره أو الإشارة إليه . ومما يؤكد قدم فقدانه أن السيوطي عندما وجد ذكر ابن درستويه للكتابه (إبطال الأضداد) في شرح الفصيح قال : " فاستفدنا من هذا أن ابن درستويه ممن ذهب إلى إنكار الأضداد ، وأن له في ذلك تأليفاً "[1].

نفهم من هذا أنه لولا إخبار ابن درستويه بأن له كتاباً في (إبطال الأضداد) أثناء الكلام في كتابه (تصحيح الفصيح) لما عدّت المصادر بعده هذا الكتاب في جملة كتبه ، ولما عرفنا أن له تأليفاً في هذا الموضوع .

والكتاب - كما يوحي به العنوان - قائم على إنكار الأضداد ، وهدم فكرة التضاد وإبطالها. ويبدو أن ابن درستويه كان مغرماً بإبطال الظواهر اللغوية في دلالات الألفاظ حتى إن ولعة في هذا تعدى (إبطال الأضداد) إلى (إبطال القلب) كما توضح من قائمة مؤلفاته . ولا ندري فيما إذا كان مدفوعاً حقاً بدافع الحرص على اللغة من الابتذال والتعسف حين وجد أن الأمر تجاوز كونه جمعاً وإحصاءاً إلى كونه مكاثرة وتمحلاً شديداً لاجدوى منه ، أم بدافع غيرته على العربية لكيلا تكون مجالاً للطعن والإزراء ، أم أنه رأى فعلاً مايمكن أن تفسر به الأضداد من التفسيرات الكثيرة التي وجدنا بعضها عند غيره من الأضداديين كابن الأنباري ؟ لانستطيع أن نقطع بشيء في ذلك مادمنا نجهل عمله في الكتاب ، والمنهج الذي سار عليه ، والنتائج التي وصل إليها في هذه السبيل . وكل الذي نملكه بخصوص (إبطال الأضداد) ما أشار إليه مؤلفه في كتابه (تصحيح الفصيح) :

---

[1] المزهر ٣٩٦/١

"النَّوْء : وهو الارتفاع بمشقة وثقل ، وقد قيل للكوكب قد ناء إذا طلع فهو يَنُوء . وقد قيل للجارية الممتلئة اللَّحمية إذا انهضت قد ناءت ... وقد زعم قوم من اللغويين : أن النوء السقوط أيضاً وأنه من الأضداد . وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا : في إبطال الأضداد ، وليس هذا موضع ذكره ... "[1] وعندما عرض لتنفسير أبي عبيدة لقول حضرمي بن عامر :

أفْرَحُ أنْ أُرْزَأ الكرامَ وأنْ أُورثَ ذوداً شَصائصاً نَبَلا

" قال ابن درستويه : وقد بينا من تفسيره هذا الشعر وغيره في كتاب (إبطال الأضداد) ، ومالايصلح ذكره هاهنا "[2] . فكل مالمستطعنا معرفته من المواد التي أبطل تضادها في اكتاب المفقود مادتا (ناء) و(النَّبَل) اللتان بحثتهما كتب الأضداد بالتفصيل ذاهبة في (ناء) إلى الارتفاع والسقوط ، وفي (النَّبَل) إلى الصغار والكبار من الحجارة . ولابد أن يكون ابن درستويه قد أنكر تضاد هاتين المادتين في كتاب (إبطال الأضداد) بصورة من الصور .

وابن درستويه كان أيضاً من منكري المشترك اللفظي والرادين على سيبويه في اعتباره لفظة (وَجَدَ) من المشترك حين قسم سيبويه كلام العرب إلى أقسامه الثلاثة المعروفة ، ونص على أن منه: اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ممثلاً لذلك بلفظة (وَجَد) فيقال : وَجَد الشيء وِجْداناً ووَجَد عليه مَوْجِدَةً ووَجِد به وَجْداً[3] وهكذا ، مشيراً بذلك إلى المشترك ، فقال ابن درستويه في رده : "هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العرب مايتفق لفظه ويختلف معناه ، لأن سيبويه ذكره في أول كتابه، وجعله من الأصول المتقدمة . فظن من لم يتأمل المعاني ، ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظ واحد قد جاء لمعانٍ مختلفة ، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد ، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً ، ولكن فرقوا بين المصادر لأن المفعولات كانت مختلفة ، فجعل الفرق في المصادر بأنها أيضاً مفعولة ، والمصادر كثيرة التصاريف جداً ، وأمثلها كثيرة مختلفة ، وقياسها غامض ، وعللها خفية ، والمفتشون عنها قليلون والصبر عليها معدوم . فلذلك توهم أهل اللغة أنها تأتي على غير قياس ، لأنهم لم يضبطوا قياسها ، ولم يقفوا على غورها "[4] .

---

[1] تصحيح الفصيح لابن درستويه ق ٨ ب . ونقله المزهر ٣٩٦/١

[2] تصحيح الفصيح ق ٢٥٦ أ

[3] كتاب سيبويه ٧/١

[4] المزهر ٣٨٤/١

يعطينا هذا النص فكرة أولية عن طريقة ابن درستويه في رد المعاني وإرجاعها إلى أصل دلالي واحد . ومايصدق على المشترك هنا يصدق على الأضداد لتشابه الظاهرتين في كون اللفظة منهما منصرفة إلى أكثر من معنى ، يكون في المشترك متعدداً من غير تضاد ، وفي الأضداد ثنائياً متضاداً. فأسلوبه في تخريج (وَجَدَ) يكوّن صورة عن أسلوبه في تخريج ألفاظ الأضداد التي بحثها في كتابه (إبطال الأضداد) . ثم يشرح ابن درستويه الفكرة فيقول : " ومن هاهنا يجب أن يُتَعَرّف ذلك . وأن قول ثعلب : " وَقَفْتُ الدَّابة ووَقَفْتُ أنا ووَقَفْتُ وَقْفاً للمساكين ، ولايجوز أن يكون الفعل اللازم من هذا النحو والمجاوز على لفظ واحد في النظر والقياس ، لما في ذلك من الإلباس ، وليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب ، وواضع اللغة عز وجل حكيم عليم . وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني . فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ، أو أحدهما ضد الآخر ، لما كان ذلك إبانه بل تعمية وتغطية "[1]. فهو بهذا ينكر أساساً أن يكون وجود المشترك أو الأضداد من الحكمة في اللغة ، لما يورثه ذلكما الشيئان من التعمية والإلباس في الكلام .

إلا أننا لوسلمنا لابن درستويه بأن الأغلب الأعم من حروف الأضداد يجوز فيه التفسير والإنكار والتخريج ، فلايمكننا أن ننكر – ولاهو أيضاً – كل ماورد من الأضداد ، لأن شيئاً قليلاً ونادراً حفلت به هذه اللغة , لهذا اضطر ابن درستويه إلى الاعتراف بمجيء هذا القليل النادر فقال: " ولكن قد يجيء القليل النادر من هذا لعلل ، كما يجيء فَعَل وأَفْعَل ، فيتوهم من لايعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين وإن اتفق اللفظان ، والسماع في ذلك صحيح عن العرب ، فالتأويل عليهم خطأ "[2]. فالسماع الصحيح عن العرب يؤيد مجيء النادر من الأضداد الذي يحتمل التأويل ، لأن التأويل في هذه الحالة خطأ . وكان يؤمن ابن درستويه في هذا الصدد بأن " يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان وخفي سبب ذلك على السامع وتأول فيه الخطأ "[3].

وعلى كل فربما أعطتنا هذه الآراء والنظرات المنقولة عن ابن ردستويه ملامح من منهج الكتاب وطريقته في معالجة الأضداد ، وأسلوبه في إنكارها ، وما إلى ذلك من الظواهر العامة التي

---

[1] المزهر ٣٨٥/١

[2] المزهر ٣٨٥/١

[3] المزهر ٣٨٥/١

اشتمل عليها الكتاب ، وسواء كانت ألفاظ الأضداد بالكثرة التي سجلها ونقلها المؤيدون المكثرون كابن الأنباري وأبي الطيب اللغوي ، أم بالقلة التي اعترف بها المنكرون كابن ردستويه فإن النتيجة هي أن الأضداد ظاهرة لغوية موجودة في عربيتنا القديمة ، وماهذا الاختلاف في وجهات النظر عند القدماء من علماء اللغة إلا صورة من صور معاناتهم لهذه المشكلة اللغوية ، التي وجدوها متجسدة أمامهم بهذا الوضوح ، وهذا التطرف في إنكار الأضداد الذي حمل لواءه ابن درستويه ، قد دفع العلماء المعنيين بهذه الجوانب اللغوية إلى الوقوف بالموقف المضاد تماماً كالذي فعل ابن فارس مثلاً في تجريده كتاباً مستقلاً يدافع به عن الأضداد ويؤيد ورودها في اللغة بشكل واسع كبير .

ومن الأضدادين الذين ساروا على نهج بان درستويه في إنكار الأضداد الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠هـ) ، مؤلف (الحروف من الأصول في الأضداد) . وكتابه هذا ضاع ولم يصل . وربما هدانا ذكره للأصول في عنوانه إلى مغزى وضعه ، لأني عثرت له في (الموازنة) على كلام طويل يعالج فيه ضديه عدد من الألفاظ عدها الأضداديون من الأضداد بالطريقة نفسها التي يعالج بها ابن درستويه الأضداد من إرجاع المعاني إلى أصول واحدة . بقول الآمدي : " وأمَّا ماذكرته من أن (دون) تأتي بمعنى خلف ، وأنها عند أهل العربية من الأضداد مثل (وراء) فقد أخبرتك أن معناها عند أهل اللغة والعربية (التقصير عن الغاية) وإذا كان الشيء وراء الشيء أو أمامه أو يمنه منه أو شأمة صلح في ذلك كله أن نقول هو دونه . فليس هذا من الأضداد في شيء ، وإنما جعلها قوم من الأضداد لما رأوها تستعمل في هذه الوجوه لما فيها من الإبهام ، وكذلك (وراء) إنما هي من الموراة والاستتار . فمااستترعنك فهو وراء ، خلفك كان أوقدامك "[1] .

وواضح من هذا أن الآمدي من القائلين بإنكار الأضداد إذ يمكن أن يرجع بمعنيي قسم منها إلى معنى عام يصلح أن يكون أصلاً لكل من المعنيين ، ونفترض أن يكون كتابه في الأضداد سائراً على هذه الطريقة .

أما كتابه – كما ذكرنا – فاسمه (الحروف من الأصول في الأضداد) قال ياقوت الحموي بعد أن ذكره بهذا الاسم : " رأيته بخطه في نحومائة ورقة "[2] وهذا يعني أن الكتاب ليس بالصغير ،

---

[1] الموازنة للآمدي تحقيق أحمد صقر – دار المعارف بمصر ١٩٦١ ١/١٧٣

[2] معجم الأدباء لياقوت الحموي مكتبة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ١٩٣٦ ٨/٨٦

ويعني أيضاً أن الكتاب كان يحوي مادة غزيرة واسعة . غير أننا – والكتاب مفقود – لانستطيع أن نتبين منهج الآمدي فيه ، وطريقة معالجته للموضوع ، إلا إذا توفرت في المصادر المعنية بهذا الجانب من اللغة نقول كافية ، ونصوص كثيرة من الكتاب ، عند ذاك يمكن أن ينكشف لنا شيء من ذلك المنهج ولكن المصادر بخلت ، فلانملك فيها نقلاً من الكتاب أو رأيا للآمدي في الأضداد ، والسبب في ذلك أن كتب الأضداد التي عنيت بنقل آراء العلماء ، وبسط وجهات نظرهم قد سبقته في الظهور ، إذ يكون أقربها إليه زمناً كتاب أبي الطيب (ت ٣٥١هـ) وبين المؤلفين مايقرب من عشرين سنة ، قد يكون الآمدي قد ألف أضداده خلالها . أما الكتب المتأخرة عنه ، فمنها الذي لم يصل ككتابي ابن فارس وأبي البركات الأنباري ، ومنها الذي وصل ولم يعن بذكر رأي أو شاهد أوتعليق ، وإنما اكتفى بذكر ألفاظ الأضداد مرتبة على حروف المعجم ككتابي ابن الدهان والصّغاني ، لهذا لايمكن أن نعثر له على مايفيد في كتب الأضداد وكل مانستطيع الحصول عليه كلام طويل في كتابه (الموازنة) فيه تعرض لضديه (دون) (وفوق) . ومنه استشهاد بالقرآن لمعاني اللفظتين . ننقله هنا ليكون نموذجاً يوضح أسلوبه في معالجة الأضداد ، ومدى استعابه لفكرة التضاد ، وبالتالي نتصور منهجه وطريقته في كتابه الضائع . فبعد أن ذكر بيت أبي تمام :

الودُّ للقُربى ولكن عُرْفه   للأبْعَدِ الأوطانِ دونَ الأَقْرَبِ

قال : " قال : فقد تأتي (دون) بمعنى فوق ، كماتأتي (فوق) بمعنى دون في قوله عز وجل : " إن الله لايستحي أن يضرب مثلاً مابعوضه فما فوقها " ذكر أن معناها فما دونها ، لأن (فوق) قد تكون دون عند ماهو فوقها ، و(دون) قد يكون فوق عند ماهو دونها ، فيجوز أن يكون أراد الشاعر بقوله (دون الأقرب) أي فوق الأقرب ، بمعنى زيادة على ما أعطاه الأقرب ، أو تكون (دون) ههنا بمعنى أمام ، لأن بعض أهل اللغة جعلها من الأضداد لأنها تأتي بمعنى خلف ، وبمعنى أمام مثل وراء فيكون معنى قوله (دون الأقرب) أي أمام عرفِه في الأقرب ، أي : قبله .قلت له : أما ما قيل في قوله عز وجل (فما فوقها) أن معناه فما دونها ، فإن أهل العربية على خلاف ذلك ، وليس لهذه اللفظة عندهم إلا وجهان ، أحدهما : أن يكون فما فوقها بمعنى فما هو أكبر منها ، لأن البعوضة نهاية في الصغر . فيكون المعنى أنه تعالى لايستحي أن يضرب مثلاً مابين هذا الشيء الذي هو غاية الصغر إلى ماهو فوقه ، أي مازاد عليه وتجاوزه . والوجه الآخر أن يكون فما فوقها

بمعنى فما فوقها في الصغر . وهذا قول أبي العباس محمد بن يزيد المبرد وابي إسحاق الزّجّاج والكسائي من قبلهما ، وأبي عبيدة ، وما أظن غير هؤلاء من النحويين يقول إلا مثل ذلك "[1] .

ويستمر في بيان المعاني الأخرى التي يمكن أن تنصرف إليها لفظة (دون) مناقشاً ضديتها ، ومفنداً القول في ذلك ، راجعاً إلى المعنى العام ، يقول : " وأما ما ذكرته من أن (دون) تأتي بمعنى خلف ، وأنها عند أهل العربية من الأضداد مثل (وراء) ، فقدأخبرتك أن معناها عند أهل اللغة والعربية التقصير عن الغاية ، وإذا كان الشيء وراء الشيء أو أمامه أو يمنة منه أو شأمة صلح في ذلك كله ان تقول : هو دونه ، ألا ترى أنك إذا قلت : " بيوت بني فلان دون الحرَّة صلح أن تكون دونها إلى مهب الشمال أو إلى مهب الجنوب ، أو إلى غيرهما من الجهات . فلا يعلم المخاطب أي الجهات التي تعني . فليس هذا من الأضداد في شيء ، وإنما جعلها قوم من الأضداد لما رأوها تستعمل في هذه الوجوه لما فيها من الإبهام ، وكذلك (وراء) إنما هي من المواراة والاستتار ، فما استتر عنك فهو وارء خلفك كان أو قدامك ، هذا إذا لم تره أو تشاهده ، فأما إذا رأيته فلا يكون أمامك وراء ، وإنما قال لبيد :

أَلَيسَ وَرائي إنْ تَراخَتْ مِنيّتي لزومُ العَصا تحني عَليها الأصابعُ

بمعنى أليس أمامي ، لأنه قال ذلك قبل أن يرى ويشاهد نفسه وقد لزم العصا . وكذلك قول الله تعالى : " وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا " قالوا : إنه كان أمامهم ، وصلح ذلك لأنهم لم يعاينوه ، ولم يشاهده . فقد وضح لك الآن معنى (دون) وأنها لاتخرج عن بابها الذي وضعت له ، ألا ترى أنك تقول: (نزلت القرية دون النخل) فيجوز أن تكون القرية أمام النخل وخلفه ، ويكون المعنى أنك افردت القرية بنزولك ولم تعرج على النخل . وكذلك (لقيت زيداً دون عمرو) و(أكلت السمك دون اللبن) أخرجت عمراً من لقائك ، واللبن من أكلك . فكذلك قول الطائي (دون الأقرب) قد أخراجهم من العرف، وهذا الا شيء أوضح منه "[2] .

من هذا كله نخلص إلى ملاحظات عدة منها :

[1] الموازنة ١/١٧٢

[2] الموازنة ١/١٧٣

١-إنه من القائلين بإنكار التضاد إذا وضح السبب الذي يوهم بهذا التضاد ، وهذا ظاهر في قوله:"فليس هذا من الأضداد في شيء ، وإنما جعلها قوم من الأضداد لما رأوها تستعمل في هذه الوجوه لما فيها من الإبهام" .

٢-إن أسلوبه لايخلو من نزعة عقلية جدلية متأثرة بالفلسفة والمحاكمات العقلية والجنوح إلى القياس والعامل ، فهو هنا يتسعين بفكرة التناسب والنسبية العقلية مثل قوله : " لأن فوق قد تكون دون عند ماهو فوقها ، ودون قد تكون فوق عند ماهو دونها ..." وقد يفسر لنا هذا المنزع تسميته لكتابه (الحروف من الأصول في الأضداد) لأن في هذا العنوان مايوحي بذلك .

٣-تنبهه على عوامل خلق الأضداد التي يمكن أن يفسر تضاد الألفاظ بها. منها النسبية ، ومنها إرجاعه المعاني إلى معنى عام أصلي كالذي فعله في (وارء) التي قالوا إنها تعني خلف وقُدّام ، فقال : " إنما هي من المواراة والاستتار ، فما استتر عنك فهو وراء خلفك كان أو قدامك ، هذا إذا لم تره أو تشاهده ، فأما إذا رأيته فلا يكون أمامك وراء" وهذا مايمكن أن نسميه (شمولية المدلول الأول) . ومثل هذا التفسير قاله في (دون) حين أرجع المعاني كلها إلى معنى اصلي واحد هو (التقصير عن الغاية) وربما كان هذا البحث عن الأصل المعنوي من أسباب ذكر (الأصول) في عنوان كتابه إذ يكون عمله فيه على هذا الأساس .

٤-إنه لم يغفل الاستشهاد على الرغم من كون المادة المبحوثة قد جاءت عرضاً أثناء شرحه لبيت من أبيات أبي تمام ، فقد استشهد في (فوق) بالقرآن ، كما استشهد به في (وراء) كما استشهد ببيت شعري للبيد في (وراء) .

ومهما يكن من أمر فلا يمكن أن نقطع بشيء مادام الكتاب مفقوداً ، ولاتكتمل دراسته مادمنا بهذا الفقر أمام النصوص ، ولايمكن أن يكون نص من النصوص لانملك غيره صورة عن كتاب مفقود . لكن هذا النص يبصرنا بطريقة المعالجة ، ويضع أيدينا على خط عريض واسع ربما استطعنا منه أن نفترض بعض الملامح الجزئية والمسالك الثانوية الأخرى .

وأما ما يوضح لنا الرأي العام في الأضداد ، فهو ما أتى على لسان اللغويين المحدثين والمعاصرين ، فمن أنكروا وجود الأضداد في العربية في بعض مؤلفاتهم ، وسعوا إلى بيان الدلالات الدقيقة للألفاظ .

الفصل الثالث

+ آراء اللغويين المحدثين في ظاهرة الأضداد –

١– آبل .
٢– لجوست .
٣– جيز .
٤– رد سلوب .
٥– كوتولدفايل.
٦– عبد الفتاح بدوي .
٧– الدكتور منصور فهمي .
٨– الدكتور إبراهيم السامرائي .
٩– الأب مرمرجي الدّومينكي .
١٠– الشيخ محمد الخضري .

وقف المحدثون من علماء اللغة من الأضداد موقفاً واحاً هو إنكار هذه الظاهرة - عدا القليل النادر منهم - لعدم إمكان استعمال الضد في اللغة ، وقد ذهبو في ذلك مذاهب مختلفة تبعاً لتطور علم اللغة الحديث Linguistcs الذي هيأ من سبل دراسة الألفاظ ودلالتها مايمكن معه الرجوع إلى أصول الكلمات ، والدوافع النفسية والاجتماعية البدائية التي هيأت لنشوء الأضداد .

فقد وقف المستشرقون من الأضداد مواقف متباينة ، إذ أوغل بعضهم في تاريخ البشرية وأرجع ظاهرة الأضداد إلى العصور القديمة ، عندما كان العقل البشري في سذاجته ، فلم يفطن لما يعتريه من تناقض ، وكان قائل هذه النظرية هو آبل (Abel) إذ أعلن أن الأضداد هي البقية الباقية مما كان للأوائل من تناقض منطقي في التفكير[1]، وأرجع لجوست ظاهرة الأضداد إلى اشتقاقات مبالغ فيها[2]. ولكن هذين الرأيين لم يلقيا رواجاً في أوساط بقية المستشرقين فرد عليهما فايل (Weil) ورفضها لأن كلاً منهما كان يرمي إلى تفسير جميع الأضداد من ناحية واحدة[3]. وهما بذلك يشبهان إلى حد بعيد ابن درستويه ومن سار على نهجه ، فقد حاولت هذه الطائفة - كما مر - إرجاع جميع الأضداد إلى تفسير واحد هو شمولية المدلول القديم ، ولعل آبل ولجوست قد استلهما عمل ابن درستويه في هذه الناحية ، واتفقا معه على الفكرة ، ولكنهما توجها في المنهج وجهة أخرى ، تتفق مع تلك في الأساس ، وتختلف معها في العلة .

ودرس المستشرق جيز (Giese) الشعر الجاهلي دراسة معمقة ، مستعيناً بنتائج تطور علم المعاني، فوضع قواعد معينة طبقها على الأضداد ، فخرج منها بأنه لايوجد في الشعر القديم غير اثنين وعشرين ضداً فقط[4]. وأغلب هذه القواعد التي وضعها جيز كان قد أشار إليها القدماء من العرب في دراستهم للأضداد ، ونصوا على إمكان تفسير هذه الألفاظ بهذه القواعد وهي :

١ - **الاستعارة** : ومثل لها جيز بمادة (ناءَ) التي تأتي بمعنى بهض مثقلاً بالحمل ، كما تأتي أيضاً بمعنى بعدبة ، و(ناهِل) التي تقال للعطشان والريان ، وكان أبو علي الفارسي قد أشار إلى تفسير

---

[1] دائرة المعارف الاسلامية ٢٩٣/٢ - مادة أضداد

[2] دائرة المعارف الاسلامية ٢٩٣/٢ - مادة أضداد

[3] دائرة المعارف الاسلامية ٢٩٣/٢ - مادة أضداد

[4] مجلة المجمع اللغوي المصري ٢٣٠/٢ - دائرة المعارف

الأضداد بالاستعارة فقال : " أو تكون كل لفظة تستعمل لمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتصير بمنزلة الأصل"[1] .

٢- **تصاحب المعاني المتضادة بالذهن** ، وقد مثل لها جيز بمادة(بَين) التي تفيد الفراق ، كما تفيد الوصال وفقاً لحالة الشخص الذي يكون إما مفترقاً وحده عن جماعته أو متصلاً بجماعة أخرى ، ومثل (جَلَل) ومعناها في العبرية يدحرج ، ومن ثم جاءت بمعنى ثقيل ، كما تأتي أيضاً بمعنى يتدحرج في سرعة ويرتفع ، ومن ثم جاءت بمعنى حقير وخفيف . وبغض النظر عن الأمثلة التي جاء بها جيز ، فإن فكرة تصاحب الأضداد في الذهن قد تنبه عليها القدماء بما يمكن أن يُسمى بالدوافع النفسية والاجتماعية التي يقول فيها الكسائي "إن العرب قد تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره "[2] وكذلك ماروي عن غيره من الدراسين القدماء[3] .

٣- **المشتق من الأسماء واختلاف صيغ الأفعال** ، ومثل جيز لذلك (فَعل) و(أَفْعَل) وقال إن معناهما في الأصل إحداث الحدث بالشيء المراد ، ولذلك يمكن استعمالها في الإيجاب والسلب نحو (فرّع) التي تأتي بمعنى صعد ، كما تأتي بمعنى انحدر , وهذه العلة هي الأخرى - بعيداً عن أمثلتها عند جيز - وقف عندها القدماء ونظروا فيها ، حتى صرح أبو الطيب - كما مر - أن جميع الأضداد الناشئة بعوامل التصريف واختلاف الصيغ ليست من الأضداد الحقيقية ، واستبعدها ، وأفرد لها فصولاً في آخر الكتاب . وحين أضاف جيز إلى هذه النقطة أن عدم وجود حروف الجر المركبة في اللغة العربية يؤدي إلى الكثير من الالتباس ، وكذلك وجود كثير من الكلمات المتقاربة في النطق ، أو المشتركة في الأصل، مما يحملنا على تفسيرها بمعنيين . مثّل لها بمادة (مأتم) التي تطلق على جمع النساء في الحزن أو الفرح . فإننا نجد ابن الأنباري وأبا الطيب يناقشان هذه المادة على أساس إرجاعها إلى معنى الاجتماع المطلق سواء كان في الفرح أو الحزن[4] تماماً كما يحاول جيز أن يفسرها مشعراً أنه عمل جديد .

٤- **تداخل الأحداث وغموض الانفعالات واختلافها من شخص إلى آخر** ، ومثل لها جيز بمادة (طرب) التي تأتي بمعنى حزن أو بمعنى فرح ، و(الذَفَر) للرائحة الطيبة والرائحة النتنة . وكان

---

[1] المخصص ١٣/٢٥٩

[2] الاقتضاب في شرح أدب الكاتب للبطليوسي تحقيق عبد الله البستاني : ٢٤١

[3] الأشباه والنظائر للسيوطي : ١/١٩٥

[4] أضداد ابن الانباري ١٠٣ - أضداد أبي الطيب ١/٢١

ابن الأنباري قد شك في المادة الأولى ، ورأيه إرجاع المعنيين إلى معنى الخفة التي تلحق الإنسان في حالتي الفرح والحزن[1] وقال الأصمعي في المادة الثانية : " يقال لكل ريح ذكية شديدة من طيب أو نتن ذفر "[2] وحتى قطرب لم يجد بدأ من أن يُذَيّل كلامه عليها بقوله : " وكأنها من الأضداد "[3].

٥- **التباس نسبة فعل من الأفعال إلى فاعله أو قائله** ، ومن أمثلته عند جيز (باع) و(اشترى) اللتان كان معناهما الأصلي (تبادل) ويعتبر جيز أن ذلك كان من أثر الثقافة على الأغلب ، بأن تباينت الكلمات التي كانت تدل في الأصل على معنى واحد ، وهو مما لم يلتفت إليه القدماء في دراساتهم للأضداد .

٦- **قصر الفكرة على معنى الإصلاح والإفساد على التوالي** ، ومن أمثلة عند جيز (رَمَّ العظمُ) بمعنى قوي حين يكون فيه النخاع ، وبمعنى ضعف حين يكون العظم رميماً .

ويظهر من هذا أن جيز قد أفاد من دراسات القدماء فائدة كبيرة بحيث راح يستقي كثيراً من قواعده التي وضعها لدراسة الأضداد ، من مصنفات الأوائل وبحوثهم . ومع ذلك فهو لم يستطع أن يفسر بهذه القواعد جميع الأضداد أو أن يثبت عدم أصالة الضدية فيها كما ذهب إلى ذلك (فايل) الذي نقل لنا هذه القواعد وقال : " لم يفلح جيز في تفسير جميع الأضداد "[4] بل ذهب (هرشفلد) إلى أبعد من ذلك حين علق على قول جيز الذي أعلن أنه لم يجد غير اثنين وعشرين ضدا بقوله : "إن هذا العدد يمكن أن نقلل منه لو ازدادت معرفتنا بالمعاني الأصلية لهذه الألفاظ "[5]. كما استدرك فايل عليه تفسير الأضداد باختلاف اللهجات ناقلاً ما أورده الأضداديون من أمثلة كالسُّدْفَة ، ووَثَبَ ، وسَامِد ، وقُرْء وغيرها . وذهب (فايل) كذلك إلى أن تغير المعنى الأصلي للكلمة قد يكون بسبب تباين وجهات النظر إلى الحياة والكون ، لا في اللغة العربية وحدها ولكن في اللغات السامية . وذكر أن لندبرغ قد جاء بمعلومات قيمة في هذا الصدد أفادها من دراسة اللهجات الحديثة[6].

---

[1] أضداد ابن الانباري : ١٠٢

[2] أضداد الأصمعي : ٤٢- أضداد ابن السكيت : ١٩٦

[3] أضداد قطرب : ٢٦٢

[4] دائرة المعارف الاسلامية ٢٩٣/٢

[5] مجلة الجمعية الأسيوية الملكية - لندن ١٨٩٥ م ص ٢٣٣ عن مجلة اللسان العربي ٩٨/٨

[6] دائرة المعارف الاسلامية ٢٩٤/٢

وربما يكون ردسلوب (Redslob) أعمق المستشرقين نظراً إلى الأضداد ، وأشملهم تفسيراً وتصنيفاً لها بعد أن أدرك أن مصنفي العرب توسعوا كثيراً في فهم كلمة (أضداد) فجمعوا في شيء كثير من التصنع والتكلف عدداً كبيراً منها ، فهو يرى :

١-أن معظم الأضداد كانت معروفة عند العرب أوشائعة بينهم بمعنى واحد فقط أما المعنى المخالف فلم يرد إلا في روايات نادرة ، وربما كانت موضوع الشك ، ولو كان الأمر كذلك لكثر الالتباس في محاورات الناس ، على أن ابن الأنباري قد أنكر في مقدمة كتابه إمكان الالتباس . وابن الأنباري هو الذي لفت نظر المستشرقين إلى الشك في الأضداد التي يوجد لها شاهد[1].

٢-أنه يجب أن يلاحظ الضد في المعنى اللغوي الذي تدل عليه الكلمة وهي مفردة ، ومن الخطأ أن تلاحظ المعاني التي تدل عليها الكلمة في التراكيب المختلفة ، ويحكم عليها بالضد تبعاً لذلك ، مثل (لم أضرب عبد الله ولم يضربني زيد) وأشباه ذلك ، لأن السياق قد يكسب اللفظة معنى جديداً يخرجها إلى التضاد . ولم يكن الأضداديون الأوائل ملتفتين إلى هذا النوع من الأضداد ، ولم يشيروا إليه في كتبهم ، وإنما وجدناه عند الطبقة التي تلت أولئك عندما شاعت الرغبة في الإحاطة والاتساع والإتيان به بما لم يأت به السابقون ، فكان هذا النوع وفيراً عند ابن الأنباري ومن حذا حذوه من المتأخرين كابن الدهان والصغاني .

٣-أن تخرج من الأضداد الحروف مثل (أن) و(من) و(أو) و(ما) و(هل) وغيرها ، إذ لاقيمة للاستدلال بأن (أن) مثلاً معناها إذ الشرطية وما النافية أو الإمكان والنفي بعبارة أخرى . وأن تخرج كذلك بعض الصيغ الفعلية المختلفة للفعل الواحد إذا دلت صيغة منها على زمانين مختلفين مثل (كان) و(يكون) اللتين تدل كل مهما على زمانين . وأن تخرج أيضاً أسماء الأعلام مثل (إسحاق) و(يعقوب) و(أيوب) وغيرها التي اعتبرت من الأضداد لوجود معان ثانوية أخرى . وقد رأينا أن الأضداديين لم يتفقوا على ذكر هذه الأنواع في كتبهم ، إذ لم يرد من هذا شيء عند أبي الطيب مثلاً ، وإنما تكثّر منه ابن الأنباري وتابعه ابن الدهان والصغاني .

٤-أن تخرج من الأضداد الألفاظ التي تشترك فيها الحالية والمحلية مثل (كأس) التي تدل على الإناء ومايملؤه . وتخرج كل الصيغ التي على وزن (فاعل) وتدل أحياناً على المفعول ، و(فعيل) التي تفيد معنى فاعل ، وصيغ المبالغة التي تنصرف للفاعل والمفعول ، والأفعال التي تشعر صيغتها

---

[1] أضداد ابن الأنباري : ١٣٨

المجردة بمعنى مـن معـاني التعديـة مثـل (زال) ، ويخـرج الضمـير (نحـن) الـذي يسـتعمل للمفـرد والجمع، فجميع هذه الأنواع ليست مـن الأضـداد . والحقيقـة أن الأضداديـين تنبهـوا لهـذا كلـه فرفضوا قسماً منه، وشكوا في القسم الآخر ، ولم يذكروا بعضه .

٥-أن تخرج جميع الألفاظ التي استعملت للتهكم والاستهزاء مثل (ياعاقل) للمجنون ، والتي اسـتعملت للتفاؤل مثل (ياسالم) للمريض من الأضداد ، لأن استعمال هاتين الاستعارتين موقوف علـى اختيـار المتكلم . وقد مرّ علينا أن الأضداديين القدماء نصوا على ألفاظ هـذا النـوع مـن الأضـداد، وذكـروا دوافعه النفسية والاجتماعية ، وأكثرهم نصاً على ذلك أبو حاتم وابن الأنباري .

٦-أن تخرج الألفاظ التي يظهر التعسف والافتعال في إدخالهما في الأضداد مثل (التَّلعة) التي معناها المسيل من الماء والمرتفع من الأرض ، لأن الماء يهبط والأرض ترتفع .

هذا مجمل آراء ردسلوب وملاحظاته في تقويم الأضداد ودراستها ، ولو وازنا بـين ماجـاء بـه (جيز) وما جاء به (ردسلوب) لوجدناهما يتفقان في بعض النقاط ويختلفـان في بعضهـا الآخـر وإن كان الأخير أدق من الأول ، وأشمل نظراً إلى فكرة التضـاد ، ومـن هنـا نفهـم قناعـة (فـايل) بهـذه الملاحظات حين أوردها في بحثه عن الأضداد مشعراً أنه آخذ بها في موقفه من الأضداد إذ يقـول : " ومعظم الشواهد التي أوردها ابن الأنباري تنطبق عليها واحدة مـن الملاحظـات الـتي مـرت بنـا ، ولذلك لاتعتبر من الأضداد ، وهكذا لايبقى من الأضداد بعد هـذا إلا القليـل "[1] . غـير أن هنـاك فرقاً أساسياً بين قواعد (جيز) وملاحظات (ردسلوب) يجب التنبه عليه ، هو أن جيز وضع قواعـد عامة قبل البحث في الأضداد نفسها ، وبتطبيق هذه القواعد على الأضداد تكـون النتيجـة المطلوبـة في رفض الأضداد ، وإنكار أصالة ضديتها ، في حين كان ردسلوب دارساً للأضداد قبـل أن يضـع تقسيمه لأنواعها ، فبعد أن وجد مايمكن أن يُسلك في الأضداد ، سجل ملاحظاته التي مـن شـأنها أن تفسر التضاد ، وتخرج من الأضداد مايمكن إخراجه .

وحين أراد فايل أن يعترف للعرب القدماء بمحاولاتهم في تفسير الأضداد لم يعمـم هـذا علـى جميع التفسيرات ، وإنما قصرها على بعضها دون بعض فقال : " وقد حاول العرب أنفسهم تفسـير هذه الظواهر ، إلا أن تفسيراً واحداً يستحق منا الاهتمـام ، وهـو التفسـير الـذي يريدنـا أن نرجـع

[1] دائرة المعارف الاسلامية ٢/٢٩٣

لأصل الكلمة الذي يؤخذ الضدمته "[1] مشيراً إلى ما أسميناه شمولية المدلول الأول ، لأنه أرجع في الهامش إلى الصفحة التي يعالج فيها ابن الأنباري هذه الناحية في (الصَّريم) و(الصَّارخ) و (السُّدفة) وغيرها . ثم يقول فايل : " أما التفسيرات الأخرى فتعلل المعاني الموجودة بالفعل ، وترى أن الأضداد عبارة عن معان مستعارة من ناحية أصول الكلمات بعضها من بعض (مشيراً إلى تداخل اللهجات الذي أشار إليه ابن الأنباري في الجون) أو تجاهل إيجاد صلة سقيمه بين المعاني ، فالعرب يقولون مثلاً إن (بعض) تأتي بمعنى كل لأن كل الشيء ما هو إلا بعض من شيء آخر "[2]. فلم يعجب فايل من تفسيرات الأضداد إلا التفسير الذي اتفق فيه ابن الأنباري مع المنكرين القدامى للأضداد وهو إرجاع المعنيين المتضادين إلى معنى واحد أو أصل قديم ، ومن هنا كان المستشرقون ميالين إلى انكار الأضداد على طريقة ابن درستويه وأمثاله ، فقد ذكره فايل في صدر مقالته مشعراً بإيمانه بصحة ماذهب إليه في إنكاره الأضداد ، فقال : "ولايؤخذ الآن بالرأي الذي كان سائداً منذ عهد بعيد والذي يقول إن اللغة العربية بخلاف اللغات السامية الآخرى ، تشمل عدداً عظيماً من الأضداد، ذلك لأننا إذا استبعدنا جميع الكلمات التي ليست بأضداد حقيقية أو الموضوعة في غير مواضعها ، وهي كثيرة من غير شك ، لايبقى من الأضداد في اللغة العربية إلا القليل ، وهذا ما دعا ابن درستويه الذي نقل عنه السيوطي إلى إنكار وجود الأضداد إنكاراً تاماً "[3]. فالنية لدى فايل وسواه من المستشرقين متجهة إلى الإنكار مرة على طريقة من أزرروا بالعرب ، وذلك حين اتهم آبل العرب بتناقضهم المنطقي في التفكير ، ومرة على طريقة ابن درستويه في إرجاع المعنيين المتضادين إلى أصل واحد كما صرح فايل بإعجابه بهذا التفسير ، ومرة على طريقة علمية شاملة تنظر إلى الأضداد نظرة تأريخية فاحصة وتحاول استبعاد مايمكن استبعاده منها لاعلى أساس عدم وجوده وإنما على أساس عدم أصالة الضديه فيه ، كما فعل ردسلوب مثلاً .

أما إذا عرضنا لدراسات لغويي العرب المحدثين في دراسة الأضداد ، فيبرز أمامنا عبد الفتاح بدوي أكثر الرافضين للأضداد تطرفاً وتوسعاً في رأيه ، إذ ينكرها إنكاراً تاماً ، قال : " وإننا لنتحدى الذين يزعمون أن في اللغة أضداداً ، ونباهلهم بجميع كلمات اللغة العربية أن يأتونا بلفظ

---

[1] دائرة المعارف الاسلامية ٢/٢٩٣

[2] دائرة المعارف الاسلامية ٢/٢٩٣

[3] دائرة المعارف الاسلامية ٢/٢٩١-٢٩٢

واحد له معنيان متقابلان بوضع واحد ، فإن لم يفعلوا – ولن يفعلوا – فليس في اللغة تضاد "[1].
وهو يبني موقفه من الأضداد مستلهماً موقف ابن درستويه في أن الأضداد دليل على عدم الإبانة ، منكراً على ابن الأنباري دفاعه عن الأضداد ، ورد هذه الشبهة بالقرائن والسياق إذ يقول : "ينبغي أن لا يغرب عنا أن التضاد مناف لطبيعة اللغة ، وأنه لايسهل التفاهم بين الناس ، فمن الصعب أن نقبل أن المعاني الأولية المتضادة يتفاهم الناس عنها بلفظ واحد ، والصعوبة التي تنشأ من التضاد أكبر من التي تنشأ من الاشتراك ، وإذا قيل إن القرائن توضح المراد كان هذا تسليماً حقاً بمنافاة التضاد لطبيعة اللغة ، لأن الاعتماد على القرائن ليس من طبيعة اللغات في سذاجتها ، وإنما هو طور آخر فوق ذلك "[2].

والضدان – عند عبد الفتاح بدوي – هما الأمران الوجوديان المتقابلان في المعنى اللذان لايجتمعان في وقت واحد لشيء واحد ، وقد يتخلفان عنه معاً كالحلاوة والملوحة والسواد والبياض فيجب أن يبحث التضاد في اللغة في ناحيتين : الأولى ناحية أنه مظهر من مظاهر الكلام في تأديتهاالأغراض والمعاني التركيبية . والثانية أنه مظهر من مظاهر اللغة نفسها في تأدية المعاني الأولية للمفردات[3] ويرى أن التضاد بالمعنى الأول شيء عام وواسع ، يشمل الاستعمالات المجازية وأنواع التشبيه والمحسنات البديعية ، والمقدمات اللغوية لعلم الأصول وغير ذلك ، وعليه فلايجب أن يدقق في بحث من هذه الناحية من التضاد لأن العلماء تلمسوه في الألفاظ بشكل واسع ، اما الناحية الثانية فهي التي يجب أن تبحث ، لأن الأضداديين حين ألفوا كتبهم في الأضداد غلب على الألفاظ التي ذكروها المعنى الأول للتضاد ، وبدراسة ماذكروه من أمثلته تتضاءل الأضداد الحقيقية التي يجب أن ينظر إليها من الناحية الثانية وهي التقابل الواقعي بين معنييها .

وكان عبد الفتاح بدوي قد وضع بحثه هذا تعقيباً على مقالة فايل في الأضداد ، ولهذا نجد ردوده عليه ومآخذه على المقالة السابقة متلاحقة متعددة أولها قوله : " ويظهر أن شمول البحث في تلك التواليف العربية للناحيتين معاً متلاصقتين متتابعتين أبهم على كاتب المقال وأماله ، فذكر الملاحظات التي ذكرها والتي منها ماهو جدير بالاعتبار إذا قصرنا البحث على وجهة النظر

---

[1] دائرة المعارف الإسلامية ٣٠٢/١
[2] دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٦/٢
[3] دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٥/٢

الثانية"[1] . فكأنه كان يريد أن يُفهم فايل أنه غير موفق في أخذه على القدماء اعتبارهم جميع الألفاظ التي ذكروها في كتبهم من الأضداد ، لأن فهمهم لفكرة الأضداد كان يشمل الناحيتين اللتين ذكرهما ، وأنهم لذلك توسعوا في جمع الأضداد حتى التي لم يتقابل فيها المعنيان تقابلاً تاماً ، كأن يكون المعنى الثاني مستخدماً استخداماً مجازياً غير بعيد عن مجال الأول ، وعليه فلا يمكن أن ينظر إلى عمل القدماء هذه النظرة الدقيقة في تحديد مفهوم (الضد) .

واستكمالاً لما ذهب إليه بدوي راح يقسم الأضداد المدونة في الكتب حسب مايمكن أن تفسربه من تفسيرات ، وذلك من ناحية المفهوم الثاني الذي ذكره للأضداد ، ليثبت عدم أصالة الضدية فيها من جهة، وليدافع عن منهج القدماء أمام استخفاف فايل بهم فجعل الأضداد عشر طوائف[2].

ويخلص من هذا العرض لطوائف الأضداد والكلام على كل منها إلى قوله : " وبعد هذا الذي قدمنا من استعراض الطوائف المتقدمة نجدنا صائرين في طريق إنكار وجود الأضداد بالمعنى العلمي البحت المجرد عن اعتبار التراكيب وملابساتها ولامفر من ذلك . وقديماً أنكر كثير من العلماء وجود الأضداد بهذا المعنى .. ومن ثم تسقط الملاحظات التي أبداها كاتب المقال ، وتصبح فاقدة القيمة العلمية سواء منها مايقبله كالذي فعله حيز ، ومايرده كالذي فعل آبل "[3] وهذا يؤكد ماذهبنا اليه من أن بدوي أكثر الرافضين للأضداد والمنكرين لها مستلهماً إنكار ابن ردستويه كما يشير هنا ، ثم يصرح بذلك في الهامش الذي أرجع فيه إلى السيوطي الذي نقل إنكار ابن درستويه للأضداد ، وقوله يؤكد أيضاً ماقلناه إنه بعمله هذا الذي قسم فيه الأضداد وناقش ضديتها إنما يدافع عن الأضداديين أمام اتهامات فايل لهم بعدم الدقة والبعد . إلا أنه جانب الصواب في رده على فايل بقوله : " وكذلك تعبير الكاتب عن عمل العرب المجيد في التضاد العلمي بأنه محاولة لتفسير هذه الظواهر يكون غمطاً لهذا العمل الذي هو فاخر في الوجهة التي يتجهها ، ويكون خلطاً من الكاتب لنظرية الضد العلمية بالنظرية العملية ، وتطبيقاً لأحكام الأخرين وذلك غير سديد "[4] . نقول إنه جانب الصواب لأن الأضداديين قد ألزموا أنفسهم منذ البدء بالعمل بمفهوم

---

[1] دائرة المعارف الإسلامية ٢/٢٩٦

[2] دائرة المعارف الإسلامية ٢/٢٩٦-٣٠٠

[3] دائرة المعارف الإسلامية ٢/٣٠٠-٣٠١

[4] دائرة المعارف الإسلامية ٢/٣٠١

دقيق لفكرة الضدية ، ووضع تعريف علمي للضد ، ونص بعضهم على أن التضاد غير الاختلاف ، إذ كان كل تضاد اختلافاً ، وليس كل اختلاف تضاداً ، ومثلوا لذلك بأمثلة صريحة تنبىء عن أنهم سيأخذون أنفسهم في الكتب بجمع الألفاظ المتضادة تضاداً حقيقياً ، وهو الذي جعله عبد الفتاح بدوي بالمفهوم الثاني للأضداد ، غير أن الذي دونوه لم يكن كذلك فقد كان اكثر ماذكروا يفتقر التي هذه الضدية العلمية كما يعبر عنه فايل ، فلهذا كان لفايل الحق في أن يحاسب الأضدادين على توسعهم الذي لم يقروه ابتداءً . كما أن بدوي لم يدرك قصد فايل من قوله : "لقد عاق العرب عن الوصول إلى حل صحيح لمشكلة الأضداد جهلهم بأصولها وتطورها ... " فقال يرد عليه : " و لم يعن العرب بحل مشكلة الأضداد لأنه لاتوجد عندهم أضداد حتى يكون لها مشكلة تُحَل[1] فلم يرد فايل من هذا أن العرب لم يحاولوا أن يحلوا مشكلة الأضداد أو يفسروها ، وإنما أراد أنهم لم يصلوا في محاولاتهم إلى حل صحيح كما يرى ، وذلك لجهلهم بأصول الألفاظ القديمة وعلاقتها باللغات القريبة وتطور هذا الأصل وما إلى ذلك ، لأننا وجدنا العرب - لاكما يقول بدوي - قدعنوا بدراسة الأضداد ، ووقفوا على حقيقة كثير منها سواء منهم المنكرون كابن درستويه ، والمدافعون كابن الأنباري ، فكلا الفريقين طرح حلولاً للمشكلة تتعلق بالمعنى القديم وبالسياق وباختلاف اللهجات وبالاستعارة وغير ذلك ، ولامعنى لقوله " لأنه لاتوجد عندهم أضداد " فلماذا إذن وضعوا مصنفاتهم في إحصائها ، وأجهدوا أنفسهم في جمعها وبتوبيها بل نصوا على أن هذا كله أضداد موجود في كلام العرب وقد نطقت به أشعارهم . وماهذا الإنكار والدفاع القديمان إلا صورة من صور تحسس المشكلة ، ومحاولة للوصول منها إلى حل للأضداد الموجودة عندهم .

ويعود عبد الفتاح بدوي إلى طوائفه العشر فيجد أن أمثلتها مستفيضه في اللغات غير العربية ، ويستعرض لكل طائفة منها مايشبهه في اللغة الفرنسية[2]، ليدلل بهذا على أن الأضداد بهذه الاعتبارات المختلفة هي ليست مما تختص به العربية دون غيرها من اللغات ، وإذا كان ثمة عيب يلحق العربية منها ، فليلحق غيرها أيضاً .

---

[1] دائرة المعارف الإسلامية ٢/٣٠١

[2] دائرة المعارف الإسلامية ٢/٣٠٢

وثمة باحث آخر درس الأضداد بمقالة ضافية مستفيضة مستوعبه هو الدكتور منصور فهمي[1]، وكان موقفه وسطاً بين إلغائها جميعاً وإثباتها جميعاً ، فبعد أن ذكر مصادر دراسة الأضداد ، وعرض لاختلاف الآراء في وقوعها ، ونقل شيئاً من آراء المنكرين والمدافعين ، قال : " ويخيل إلينا أن الفريقين أسرفا فيما ذهبا إليه من المبالغة في إثبات الأضداد أو في إنكارها إنكاراً تاماً ، فأما الذين أبطلوا الأضداد فعندنا أنهم غلوا فيما ذهبوا إليه ، لوجود بعض ألفاظ تشهد على التضاد فيما بين أيدينا من كتب اللغة ، حتى إن ابن درستويه نفسه – وهو من المنكرين – قرر وجود النادر من تلك الألفاظ ... وأما الذين أثبتوا الأضداد وبالغوا في عدها على نحو مابينا ، فقد انحرفوا عن جادة الصواب ، ذلك لأن هناك كثيراً جداً من الألفاظ حشرت حشراً بين الأضداد بعد أن زيد في معناها زيادة لم تكن في اصل الوضع "[2]. ولهذا فهو يأخذ بملاحظات ردسلوب التي مرَّ ذكرها ، ويسقط على أساسها كثيراً من الأضداد التي جعلها أولئك العلماء في زمرة الأضداد ، إلا أنه بعد أن يعدد تلك الملاحظات يرى أنها تفتقر إلى أربع أخرى يضيفها إليها وهي[3]:

١-إن بعض علماء اللغة كابن الأنباري وغيره حرصوا على أن يذكروا في الأضداد مالم يدققوا في تطوراته الصرفية ، فقد يأتي بعض الأضداد من عرواض تصريفية بحته ، وذلك بأن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتنفق لفظتان متقاربتان في صيغة صرفية واحدة ، فينشأ عن ذلك لبس في معناها ، يؤدي بها إلى الأضداد ، ومن أمثلته عند " (فُلْك) و(مُرْتَد) و(مُزداد) وغيرها .

٢-هناك من الألفاظ مانقل عن معناه الأصلي إلى معنى آخر مجازي لضرورة البلاغة أو التأدب أو غير ذلك فاعتبرت من الأضداد وهي ليست منها ، ويمثل لذلك بقوله تعالى : " نُسوا الله فَنسِيهم" .

٣-إن كثيراً مما أورده من الأضداد هو من المشترك اللفظي وليس منها ومثالها (المُعْصِر) و(الحَزَّور) و(أَفَادَ) وغيرها .

٤-إن بعض علماء اللغة والنحو تساهل في تكثير معاني اللفظ الواحد ، بحسب اختلاف مؤدى المعنى باختلاف المواقع ، ويمثل لذلك بمادتي (فَوق) و(وَرَاء) .

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ٢/٢٢٨ - ١٩٣٥م

[2] مجلة المجمع الملكي ٢/٢٣٣، ٢٣٤

[3] مجلة المجمع الملكي ٢/٢٣٦، ٢٣٧

وفي ضوء ملاحظات ردسلوب وملاحظاته التي أضافها إليها ، يحذف من الأضداد أكثرها الأغلب بحيث يتفق مع جيز في أنه لايبقى في اللغة غير نحو من عشرين ضدا ، يصح أن تكون قد نشأت نشأة طبيعية لسبب من الأسباب ثم يقول : " ولايستغرب في لغة من اللغات أن نجد قليلاً من الألفاظ التي تقبل معنى التضاد ، ولكن ليس من المقبول عندنا أن يذهب علماء اللغة إلى مثل ماذهبوا إليه في جمع المئين منها "[1].

ويعود بعد هذا إلى استعراض آراء علماء العرب وغير العرب في تفسير الأضداد إنكاراً ودفاعاً ليؤيد من يؤيد ويخالف من يخالف ، فيذكر رأي ابن فارس في أن تسمية المتضادين باسم واحد من سنن العرب ، ويذكر رأي ابن الأنباري في أن اختلاف لهجات العرب ، ومن ثم امتزاجها ولد الأضداد ، وينقل رأي أبي علي الفارسي في أن الاستعارة كان لها شأن في نشأة الأضداد ، ويعرض لرأي ابن درستويه في تعليل ما اعترف بوجوده من الأضداد بأنه قد تنشأ لحذف واختصار وقعا في لفظ من الألفاظ ، وأخيراً يذكر تعليل الشيخ محمد الخضري من الأصوليين المحدثين لنشأة الأضداد ليخلص من هذا إلى أن من هذه التعليلات مايُرد بسهولة ، والآخر الذي يؤخذ به ينقصه الشمول - لأنه يسوغ التضاد من ناحية واحدة ، واحتمال أن يصدق على جميع الأضداد بعيد "[2].

فهو يرد مذهب ابن فارس ، " لأن الأصل أن كل لفظ يعبر عن معنى بعينه ، ولايجوز أن نأخذ بمذهب ابن فارس إلا إذا أخذنا بمذهب بعض علماء الاجتماع الذين يذهبون إلى أن الشعوب في أول نشأتها تبدو كأنها في دور طفولة ، فكما أن الطفل قد يعبر بحرف واحد عن عدة معان ، فكذلك الأمم في طور سذاجتها ، ولكننا لانذهب هذا المذهب "[3]. ولكنه يأخذبمذهب ابن الأنباري في اختلاف اللهجات ، ويوسعه حتى يشمل اختلاف اللغات ويقول : " أما المذهب الثاني الذي يرد الأضداد إلى لغات مختلفة ، فمذهب تؤيده الشواهد الكثيرة ... وقد نجد في لغتين من أصل واحد مايكون سبباً للاختلاف الذي يتضمن من بعض الوجوه نوعاً من التضاد "[4].

---

[1] مجلة المجمع الملكي ٢٣٨/٢

[2] مجلة المجمع الملكي ٢٣٩/٢

[3] مجلة المجمع الملكي ٢٤٠/٢

[4] مجلة المجمع الملكي ٢٤٠/٢

ويقبل كذلك مذهب أبي على الفارسي " لأن الاستعارة قد اعتمدت عليها كل اللغات في تطورها ونمو ألفاظها ومعانيها : علمية وغير علمية . فكثيراً مايستعار لفظ كان يدل على معنى لمعنى آخر ، وقد يكون هذا المعنى الآخر يخالف أويضاد ، وشواهد الاستعارة كثيرة في مختلف اللغات "[1]. ويرجح أيضاً رأي ابن درستويه " فكثيرا مايكون الحذف والاختصار والقلب والنحت سبباً في إيجاد بعض ألفاظ من العسير أن نوفق إلى أصلها ، وقد يكون من هذه الألفاظ بعض الأضداد "[2].

يرجع الدكتور فهمي بعد هذا إلى قواعد (جيز) يعددها ويدعمها بأمثلة من عنده ، وكأنه يؤيده فيما يذهب إليه من تفسير ، فعندما ذكر مثلاً قاعدة (جيز) الأخيرة وهي (التباس نسبة فعل من الأفعال إلى فاعله أوقائله) مثل باع واشترى ، قال : " وإني أضيف إلى ذلك أمثلة مما يستخدم في حياتنا اليومية .... فقد نستخدم لفظاً واحد لشيء يؤدي معنيين متضادين فنقول صعدنا (بالمصعد) لندل على الآلة المعروفة نصعد بها إلى طبقات الدور ، ونقول هبطنا بالمصعد ، فهو إذن آلة تفيد الهبوط "[3]. ويستدرك على قواعد (جيز) قاعدتين أخريين يراهما ضروريتين لتفسير قسم من الأضداد الأولى: النزعة الطبيعية للتفاؤل والتهكم مثل (المَفَارة) للمهلكة و(ياعَاقِل) للأحمق . والثانية: هي فكرة تداعي المعاني المتضادة في الذهن .

وأنهى الباحث مقالته بقوله : " ونكرر القول بأن القواعد التي ذكرناها في تعليل الأضداد لاتصلح إلا لتأويل قليل من الألفاظ لامحيص من الاعتراف بالتضاد فيه . فأما ماعداه فقد اعتبر من الأضداد بكثير من التعسف والتمحل "[4].

ولو قارنا موقف عبد الفتاح بدوي السابق وموقف الدكتور منصور فهمي هذا من الأضداد ، لوجدنا الأخير أقل تطرفاً من الأول في إنكار الأضداد وألين منه في رفضها ، فلم يجزم بإمكان حذف الأضداد جميعاً واستبعادها كما فعل الأول ، وإنما ذهب مذهب ابن درستويه في الاعتراف بالقليل النادر والذي أيده (جيز) أيضاً .

---

[1] مجلة المجمع الملكي ٢٤١/٢

[2] مجلة المجمع الملكي ٢٤١/٢

[3] مجلة المجمع الملكي ٢٤٢/٢

[4] مجلة المجمع الملكي ٢٤٣/٢

أما الدكتور ابراهيم السامرائي فقد درس الأضداد دراسة مستفيضة في كتابه (التطور اللغوي التاريخي) ولعل أول مانستشفه من موقفه من الأضداد هو وضعه لهذه الدراسة ضمن هذا الكتاب، إذ يشعرنا منذ الوهلة الأولى أنه يرى أن الأضداد ماهي إلا نتيجة للتطور اللغوي التأريخي الذي يعمل بدأب في تغيير دلالة الألفاظ ، ومن هذه الألفاظ ماكان تطوره خلال تاريخ اللغة متضاداً ، فكانت الأضداد . إذ يقول : " ومعنى هذا أن فكرة التضاد تكون نتيجة التطور في الاستعمال ، ونتيجة الجديد في الدلالة ، ومن أجل هذا فدراسة الأضداد تؤلف موضوعاً لغوياً تاريخياً من حيث علم الدلالة التاريخية ... وبهذا التفسير يمكن أن نرد كثيراً مما اعتبر من الأضداد إلى هذه الحقيقة في التطور والاستعمال "[1] ويمثل لذلك بـ (رغب في) و(رغب عن)ذاهباً إلى أن الاستعمال اقتضى أن تستفاد خصوصية التضاد من هذا الفعل بما يتعلق به من حرف ، ومثله (الأمين) للفاعل والمفعول وزمان استعمال المعنى الأول غير زمان الاستعمال الثاني .

عرض الدكتور السامرائي أهم كتب الأضداد معدداً إياها حسب تسلسلها الزمني ، وانتقل إلى بيان اختلاف القدماء في موقفهم من الأضداد ، ووقف عند ابن الأنباري يدرس موقفه ومنهجه بالتفصيل ، وجعل كتابه محوراً يدور حوله البحث في الأضداد ، لأن كتاب الأضداد لابن الأنباري أوسع الكتب مادة وأهمها معالجة ، ثم إن ابن الأنباري عرض في مقدمته إلى أشياء من تفسير الأضداد تستحق أن يقف عندها الدارس ، وبين وجهة نظر ابن الأنباري في الرد على من طعن بالعربية ، وبسط القول في مذهبه الذي يقوم على اعتبار المعنى الواحد في السياق الذي يتوضح فيه معنى الضد بما يتقدمه ويتأخر عنه من قرائن . والظاهر أنه يأخذ به ويراه ، لأنه حين ناقش ضديه الفعل (ظن) الذي قالوا إنه بمعنى شك وبمعنى يتقن مستقرياً النصوص القرآنية التي سيقت للبرهنة على ذلك يخلص إلى القول : " وهذا المعنى الذي ذهبوا إليه يشير إلى أن المعاني قد تختلف باختلاف الأحوال التي يجري فيها الكلام ، وأن مايستفاد منها داخل في باب الاستعمال ، وماجدّ فيه من صور مختلفة في زمن واحد أو في أزمنة مختلفة ، فقد يجوز أن يحصل في هذا الاختلاف في الاستعمال مايمكن أن يجري على التضاد"[2] وأيد ذلك بما نقله ابن الأنباري عن الذين قالوا إن المعنيين المتضادين أصلهما واحد ، وقد تداخل الاثنان على جهة الاتساع : " يؤيد ماذهبنا إليه من أن في طوقنا أن نرد الأضداد إلى لون من الاستعمال الذي جرى

---

[1] التطور اللغوي التاريخي : د. ابراهيم السامرائي دار الرائد للطباعة القاهرة ١٩٦٦ – ص ٩٢

[2] التطور اللغوي التاريخي : ٩٣

على طريق التوسع . وإن القائلين بهذا يؤمنون أن التضاد مستفاد مما يتصل بالكلمة من خصوصية في المعنى تصرفها إلى الضادية "[1] . وكان من المستشرقين والعرب - كما مر - من فهم ابن الأنباري هذا الرأي على أنه إرجاع المعنيين إلى أصل واحد ، وعليه فهو إنكار لأصالة الضادية على طريقة ابن درستويه ومن سار على هديه الذين قالوا بشمولية المدلول الأول ، وهذا الفهم - في الظاهر - يخالف مذهب ابن الأنباري، إلا أن تفسيره بالشكل الذي استفاده الدكتور السامرائي ينسجم مع موقف ابن الأنباري من الأضداد ، ويتحد مع ملاحظته السابقة من تحدد المعنى في السياق ، فكأنه يريد من هذا أن استعمال اللفظة في المعنيين المتضادين إنما كان بسبب قرائن الكلام ، لأن أصل المعنيين واحد في اللغة .

وذكر الدكتور السامرائي تفسير ابن الأنباري للأضداد باختلاف اللهجات فأيده واستدرك عليه بقوله : " هذا صحيح جائز ، ولكن معاجم الأضداد لاتقيد الكلمة بأصحابها القائلين بها ، وإنما تذكر طرفاً من ذلك "[2] .

ولعل أهم مامتاز به بحث الدكتور السامرائي من البحوث السابقة هو الدرس المعمق لما اعتبر من الأضداد في لغة القرآن مستعرضاً آراء المفسرين في هذه الألفاظ ومناقشاً إياها ، إذا أنهم - أي المفسرين - لم يتفقوا على ضدية هذه الألفاظ ، فما كان من اضداد عند جماعة لم يكن كذلك عند جماعة أخرى ، وشواهد ذلك كثيرة مثل (أَسَرّ) و(الأَصْفَر) و(تَوَسّد) و(أشد) وغيرها .

ويبدو أن الخلاف بين المفسرين حول مؤدى اللفظة ، كان بسبب بواعث دينية محضة ، ولم يكن خلافاً لغوياً ، إذ يعلق السامرائي على خلافهم في ضديه (أَسَرَّ) بقوله : " لعل هذا الخلاف بين المفسرين يوحي إلينا الخلاف بين أهل السنة من المفسرين وبين المعتزلة منهم ، فهذا التفصيل وهذه المحاكة العقلية يكون من نتائجها أن يبدو وفي الآية لون من فكرة التضاد في هذا الفعل "[3] .

ثم يستقرىء الباحث مواد الأضداد في كتاب ابن الأنباري فيجد أن كثيراً منها ألصق بالأضداد، ولاتتوفر فيه فكرة التضاد بوجه من الوجوه ، وهي عنده أنواع منها في اللفظ المفرد مثل (الأصفر) و(توسد) و(أنشد) ، ومنها في التركيب ، وهي تللك الآيات التي اعتبرت برمتها من الأضداد لاختلافهم في تفسيرها والأشعار التي عدت بشطريها من الأضداد للسبب نفسه ، ومنها

---

[1] التطور اللغوي التاريخي : ٩٤

[2] التطور اللغوي التاريخي : ٩٤

[3] التطور اللغوي التاريخي : ٩٨

في الأدوات مثل (أو) للشك واليقين . ثم يخلص من ذلك إلى أن هذه الأمثلة " تثبت أن مادة الأضداد لم تكن على هذا النحو من الاتساع والشمول في لغة العرب ، ولكن أسباباً كثيرة دفعت الرواة الأقدمين وعلماء اللغة على الذهاب بعيداً في هذه السبيل ، فأدخلوا في الموضوع أشياء كثيرة لم تكن تشتمل على طبيعة الأضداد . وقد أحصيت من هذا القبيل مايقرب من مائة وخمسين مادة حفلت بها كتب الأضداد ، وهي لاتملك الضدية إلا بهذه الوجوه البعيدة من التأويل والتفسير "[1].

والدكتور السامرائي يأخذ بمذهب تفسير الأضداد بالتفاؤل مثل (بصير) و(السَّليم) و(جَلَل) و(المَفَازة) ، وبالتهكم مثل (النَّجيب) لمن يفتقر إلى النجابه و(العاقل) للمجنون و(الكريم) للبخيل ، ويضرب لذلك أمثلة من اللهجات العامية العربية ، فالتونسيون يطلقون على النار (الكافية) وعلى الفحم (البياض) وسمى هذه الدوافع لإطلاق اللفظة على ضد معناها بالاعتبارات الاجتماعية .

لكن (جيز) سماها استعارة ، وأدخل أمثلتها في هذا الباب ، والدكتور منصور فهمي جعلها (مشاعر طبيعية) تدفع لمثل هذا الإطلاق .

والدكتور السامرائي يمثل مرحلة أخرى في دراسات العرب المحدثين للأضداد ، فبعد أن رفض عبد الفتاح بدوي الأضداد رفضاً كاملاً لااستثناء فيه ، وتساهل الدكتور منصور فهمي قليلاً ، فاعترف بوجود القليل منها مؤيداً (جيز) في صحة عشرين ضداً فقط ، لم يرفض الدكتور ابراهيم السامرائي مئة وخمسين ضداً ، وهي أقل من نصف أضداد ابن الأنباري ، وعليه فهو قائل بضديه مابقي من المواد . فهو منكر للأضداد ، وقائل بها في الوقت نفسه ونستطيع أن نشبه موقفه بموقف ابن الأنباري الذي أنكر ضديه كثير مما ذكر في كتابه ، غير أن السامرائي أيد ابن الأنباري في تفسيراته للأضداد ، وخصوصاً تللك التي تنظر إلى السياق وتخصيصه لمعنى الضد .

وأما الآب مرجي الدومنيكي الذي درس الأضداد في كتابيه (المعجمية العربية) و(هل العربية منطقية) فمنهجة في دراستها منهج خاص ، ذلك أنه أنكر الأضداد إنكاراً تاماً ، وعاب على العربية وجود الأضداد فيها ، وأرجع نشأتها إلى عامل واحد هو ماسماه بالثنائية والألسنية السامية ناصاً على صواب ماذهب إليه المنكرون القدماء ، إذ أن أدلتهم على إبطالهم مقنعة . ولندعه يفصح عن هذا ، ويشرح طريقته في إبطال الضدية : " من غرائب بل قل من معايب المعجمية العربية ، أنها لاتحوي ألفاظاً متضاربة المعاني متنافرتها وحسب ، ولكنها – فضلاً عن ذلك – نجد فيها

[1] التطور اللغوي التاريخي : ١٠٣

كلمات لكل منها مدلولان متضادان ، وقد دعاها أرباب اللغة (الأضداد) ، ويمكننا أن نطلق على خاصيتها اسم (الضدية). وقد عني بعضهم بجمع هذه المفردات ... فأوصله إلى مافوق الأربعمائة ، أما غيره فقد أنزلة إلى نحو المئة . على أن آخرين حاولوا إبطال حقيقة وجود الأضداد ، إما في جملتها ، وإما في طائفة منها . وعندنا أنهم في رأيهم مصيبون ، وأغلب أدلتهم في صدد هذا مقنعة . إلا أننا نزيد على ذلك وسيلة لم يذكرها أحد منهم – لأنهم لم يذهبوا مذهبها – ألا وهي وسيلة (نظرية الثنائية) و(طريقة الألسنية السامية) ، وبالحق إن لم تكونا الذريعة الوحيدة ، فلا أقل من أنهما حريتان بأن تنظما في سلك المسالك المتعددة ، لإبطال الضدية الضدية في العربية ،، وللبلوغ إلى هذه الغاية المتوخاة ينبغي أن تتخذ الثنائية بنوعها الخاص الذي اكتشفناه بالتقصي الشخصي ألا وهو أن لايرد الثلاثي إلى ثنائي واحد ، بل إلى ثنائيين أو أكثر عند اقتضاء الحاجة . وهذا ما يجب تطبيقه في مسألة إبطال الضدية ، أي أن يرد الثلاثي أولاً إلى ثنائي يطابق أحد المعنيين المتضادين ، ثم إلى ثنائي آخر يناسب المعنى الثاني ، وإذا كان اللفظ من الأصل ثنائياً يقارن بما يقابله في اللغات السامية "[1]. ومن أمثله تطبيق هذا المذهب مادة (ذَرَبَ) ، إذ يقول : " ذَرَبَتْ معدته : فسدت ، وذَرَبَت معدته : صَلحت ـ بالمعنى الأول ذرب صادر من (ذَبْ) : هزل ، ذوى ، جف من العطش، مما يحصل عنه الفساد المرضي . وبالمدلول الثاني هذا الفعل صادر من (ذَرَ) البقل والنبات إذا طلع وانتشر ، وذلك لقوته وصحة ، وإلا ذبل وذوى"[2] ومن الأمثلة كذلك مادة (عَفا) إذا يقول : " أول معنى لهذا الفعل : دَرَس ، خفي ، ذهب أثره . ثم مايضاده : ظهر ، نما ، كثر . فإذا اعتبرت دلالته الأولى كان مصدره الثنائي (عَفْ) ويتجلى معناه في في (aF) السرياني الدال على معنى اللّف والغطاء والستر ، ومن ثم على الكف والطمر ومحو الأثر .

وإذا لوحظ الثاني كان اشتقاقه كذلك من (عَفْ) الدال على الجمع ومن (aF) السرياني المراد به اللي والطي واللف . فإن مايطوى ويلف يجمع جمعاً مضاعفاً ، ومايضاعف ينمو ، ومماينمو يصبح ظاهراً"[3]

[1] المعجمة العربية للاب مرمرجي الدومنيكي مطبعة الآباء الفرنسيسيين - القدس ١٩٣٧ ص ٢١٩

[2] هل العربية منطقية ، الأب مرمرجي الدومينكي مطبعة المرسلين اللبنانيين – جونة – ١٩٤٧ – ص ١٣٤

[3] المعجمية العربية : ٢٢٢

وإذا صح تفسير نشأة الأضداد بهذا الرأي ، فإنما يصدق على قسم منها لاعلى جميعها وليس كما يحاول الآب مرمرجي أن يفعله ، لأن كثيراً مما عالج ضديته بهذه الوسيلة واضح فيه تعسف تطبيقها عليه وإخضاعه لها . وبالرجوع إلى المواد (بَطَلَ) و(بَاعَ) و(زَحَكَ) و(سَبَدَ) و(سَجَدَ) و(فَزِع) و(عُضَا) و(قَسطَ) و(الحَزوَّر) و(ضَرا) و(أَقْوى) و(غَفَر)[1] وغيرها نجد من تكلف التعسف مايؤيد ما ذهبنا إليه .

وقبل أن نحدد ملامح موقف الدومينكي من الأضداد ، لابد من الوقوف عند ردود عادل أحمد زيدان عليه . وأول ذلك استغراب الاستاذ الدومينكي للمنكرين بحجة أن أدلتهم مقنعة ، فيقول : " ومن الغرابة أننا نرى أن الأب مرمرجي يؤيد ماذهب إليه مبطلو الأضداد ، وأنه يرى أن أدلتهم مقنعة ، مع العلم أنه لم يصلنا شيء مما قالوه من أدلة في إبطالهم الأضداد ، فكتاب ابن درستويه لم يصلنا ، وابن سيده لم يذكر لنا شيئاً مما اعتمد عليه أحد شيوخه في إنكار الأضداد ، وأما أهل الزيغ والبدع الذين ذكرهم ابن الأنباري فأقروا بها إلا أنهم عدوها منقصة . وكل ماوصلنا هو ردود على هؤلاء وتعليل للأضداد "[2] .

وهذا الذي يقوله عادل زيدان فيه شيء كثير من الصحة ، إلا أن الآب مرمرجي قد لايعني هذا ، فربما كان يشير إلى الشيء القليل الذي وصلنا من آراء النكرين وخصوصاً ابن درستويه ، فهي على قلتها تفصح عن المذهب الذي ذهبه ابن درستويه وغيره من المنكرين ، وعليه يكون صحيحاً – من وجهة نظر الدومنيكي – القول بأنها أدلة مقنعة في هذا الصدد .

ويعود زيدان مرة أخرى فيعتبر ماجاء به الآب مرمرجي دليلاً على إبطال الضدية في اللفظ بل العكس ، أعدة دليلاً على وجود الأضداد ، وخاصة إذا عددنا الأضداد لغات تداخلت ... فالتضاد واقع في اللفظ المفرد سواء كان تطوراً صوتيا للفظين ثم اتحدا في الصورة ، أو تطوراً للفظ سامي اختلفت دلالته باختلاف استعماله "[3] فهو يشبه في هذا الموقف ابن الأنباري الذي لم يمنع من تفسير الأضداد والقول بوجودها في آن واحد ، بل عد ابن الأنباري التفسير دليلاً على

[1] المعجمية العربية ٢٢٣ ،٢٢٩

[2] أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة : ٨٨

[3] أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة ٨٨-٨٩

الوجود، ولكن زيدان – من جهة أخرى – لم يفرق بين إبطال الضدية وبين إنكار ماهو موجود فعلاً ، فالدومينكي ذهب إلى الناحية الأولى ، وهو ذهب إلى الناحية الثانية .

ويقف الآب مرمرجي من الأضداد أكثر من موقف ، فهو مع من عاب العربية وأزرى بها ، ومع ابن درستويه وآبل في الأخذ بتفسير واحد ، ومع عبد الفتاح بدوي في رفض جميع الأضداد ، كما لم يأخذ بأي تعليل سابق وإن اعترف بعلل المنكرين ، وجاء بشيء خاص في تفسير الضدية وإبطالها افاده من فكرة الثنائية التي قال بها القدماء منذ الخليل ، إلا أنه أضاف إليها مقارنة الثنائي بأشباهه في اللغات السامية كالسريانية مثلاً لأنها لغة الكتاب المقدس .

بقي أن نعرض لأحد علماء الفقه والأصول المحدثين ، الذين تنبهوا على أهمية البحث في المشترك والأضداد ، لما لهما من دور في تحديد أحكامهم الشرعية ، لأن التشريع عندهم هو (العمل بما يدل عليه اللفظ) ، وهذا الباحث الفقيه هو الشيخ محمد الخضري الذي رأي أن المشترك والأضداد عنده نوع يختلف قليلاً – لايدل على أحد معنييه بعينه مالم يكن مصحوباً بقرينة تبينه ، فإذا جاء غير مبين مع أن المراد به أحد معانيه كان مجملاً بالضرورة ، إذ يستحيل العمل بمقتضاه لعدم العلم به[1]. ومنع الأصوليون أن يستعمل المشترك ويراد به جميع معانيه " وأجازه فريق منهم، واختار آخرون جوازه في النفي دون الإثبات ، وآخرون جوازه فيما عدا المفرد منه . والمجوزون اختلفوا فيه إذا استعمل في جميع معانيه : أحقيقة أم مجاز "[2].

وحاول الشيخ الخضري خلال بحثه في المشترك أن يعلل نشأة الأضداد ، وأهم ماذكره من علل ذلك اثنتان :

١– **شمولية المدلول الأول** ، قال : " أن يكون بين المعنيين معنى يجمعهما ، فتصلح الكلمة لكل منهما ، لذلك المعنى الجامع ، وهذا مايسمونه الاشتراك المعنوي ، وقد يغفل الناس عن ذلك المعنى الجامع ، فيظنون الكلمة من قبيل المشترك اللفظي ، ومثال ذلك : القُرْء ، فإنه في لغة العرب الوقت المعتاد ، فيقولون للحُمَّى قَرْء : أي دور معتاد تكون فيه ، وللثريا قُرْء : أي وقت معتاد تمطر فيه ، وللمرأة قرء: أي وقت تحيض فيه ، ووقت تطهر فيه "[3].

[1] الأصول للشيخ محمد الخضري ١٧٥، ١٧٦ عن مجلة المجمع الملكي ٢/٢٤٣

[2] الأصول للشيخ محمد الخضري ١٧٦ عن مجلة المجمع الملكي ٢/٢٤٤

[3] الأصول للشيخ محمد الخضري ١٧٤ عن مجلة المجمع الملكي ٢/٢٣٩

٢- **تطور الدلالة عن طريق انتقال مجالها** ، يقول : " أن يضع الواضع الكلمة لمسمى ، وعند الإشارة إليه يكون مع المسمى غيره ، فيتلقاها عنه السامع من غير أن يتبين حقيقة ماوضعت له الكلمة ، فتستعمل في الشيء وفيما كان معه وفيهما جميعاً ، وربما ينفصلان بعد . وقد يكونان ضدين كما في نحو (جَوْن) فإنه وضع في الأول للسحاب ، وفيه الأبيض والأسود ، حتى إذا كان أبيض صرفاً أو أسود صرفاً فهو جون "[١] ! هذا باطل من الشيخ ، لأن الجون فارسية الأصل "كون " انتقلت الكلمة بطريق السريانية " كَاونا " إلى العربية .. ثم كان هذا الوهم ممن صنفوها في الأضداد .

فالشيخ الخضري على هذا - وإن كان ميدانه العلمي غير ميدان اللغويين - قائل بالإنكار في تفسيره الأول على طريقة ابن درستويه وطائفة من المنكرين ، وهو الرجوع بالمعنيين إلى أصل واحد، والذي قال به ابن الأنباري فيما قال من تعليل ، ولكننا نلاحظ أن المثل الذي ساقه في التعليل الثاني لايخرجه عن دائرة التعليل الأول فكلا معنيي الجون يرجعان إلى أصل واحد ، ولو التمس المثل في (الظَّعينة) مثلاً لكان أدق ، فهي عندهم من الأضداد ، لأنها تعني الهودج والمرأة التي فيه ، ومثله (الكأس) الذي يعني الزجاجة ومافيها من شراب ، ومواد كثيرة من هذا النوع ، وعلى أمثالها يصدق قوله: " أن يضع الواضع الكلمة لمسمى ، وعند الإشارة إليه يكون مع المسمى غيره"[٢]

هذه أهم دراسات العرب المحدثين للأضداد ومحاولاتهم للكشف عن أسرار وجودها وعلل نشأتها ويجب أن نشير في هذه الدراسات إلى مسألتين هما :

١-أن أكثر دراسات المحدثين - ومنهم المستشرقون - قد اعتمدت في تسجيل ملاحظاتها وبيان نتائجها وتحديد قواعدها على ماتركته لها دراسات القدماء من ملاحظات ونتائج وقواعد ، وهذه التوصلات القديمة وإن كانت ناقصة وسطيحة أحياناً ، فإنها بلاشك كانت نافعة وجديرة بالاهتمام ، فقد أفاد منها الدراسون المحدثون في إلقاء الضوء على المشكلة التي هم بصددها ، كما كانت المفتاح الأول الذي فتحت به الأبواب للباحثين الجدد في الأضداد ، وقد رأينا هذه الصلة في كثير من الآراء المطروحة.

---

[١] الأصول: ١٧٤ - ١٧٥ . مجلة المجمع ٢/٢٣٩

[٢] المرجع السابق

٢-إن البون الزمني الواسع بين الفريقين كان من شأنه أن يدفع بالعلم اللغوي مراحل مهمة إلى الأمام إذ كشف للدارسين المحدثين كثيراً من الحقائق التي اعتمدوها في أبحاثهم ، ممالم يكن يتوفر لدى القدماء.

نخلص من دراسة مواقف الدارسين من الأضداد ، ومناهجهم المختلفة في تناول المشكلة إلى ضرورة التأمل الدقيق في التفسيرات التي أوردوها لوجود الأضداد وعلل نشأتها .

فنجد أن أهم وأخطر ماعللوا به الأضداد رجوع الضدين إلى معنى واحد هو الأصل الذي تفرع منه المتضادان ، أما سائر العلل الأخرى فهي أقل شأناً من هذا ، وهي لمعرفة السبيل التي سلكها اللفظ حتى وصل إلى درجة التضاد مثل ، اللهجات ، والمجاز ، والحذف ، والاختصار وما إلى ذلك. وعليه يجب إعادة النظر في الأضداد ، وفيما ذكر لها من معانٍ لاستشكاف الطريق إلى المعنى الأصلي لكل منها ، وهو المدلول الشامل ، وينبغي أن يتم ذلك بعيداً عما يكتنف اللفظة من ملابسات ، ومايرتبط بها من سياق يتقدم فيه ويتأخر مايخصص معناها ، وبعيداً أيضاً عن ملاحظة اللفظ فيما قطعه من أشواط دلاليه قريبة وبعيدة لأن الألفاظ في العربية تبقى مشدودة إلى أصولها الدلالية ، فإذا استطعنا أن نصل من ذلك إلى المعنى الأصلي وقفنا على بداية تطور هذا اللفظة ، واكتسابها المعاني الجديدة والدلالات الطارئة ، ووقفنا أيضاً على نشأة الظلال التي تحيط بالمعنى القديم ، والتي ستصرفه إلى الضدية باستعمال من الاستعمالات .

ونخلص من دراسة هذه المواقف أيضاً إلى نفي أن يكون أحد اللغويين ممن وصلتنا آراؤه وتعليقاته بهذا الصدد ، قد أنكر وجود الأضداد في العربية إنكاراً تاماً ، وإنما هناك منكرون لأصالة الضدية في الألفاظ . فاللغة بالصورة التي نظر فيها القدماء كانت تحوي ألفاظاً تضادت معانيها فسميت بالأضداد بغض النظر عن اختلاف أصول هذه الأضداد ، والطرق التي سلكتها حتى وصلت إلى ماهي عليه ، وهذا مااتفق عليه القدماء جميعاً : من أنكر الأضداد ، ومن دافع عنها .

وشيء أخير تجب ملاحظته في هذه الدراسات هو اتفاق المنكرين والمدافعين على قلة الأضداد في العربية فابن درستويه يعترف بمجيء النادر منها ، وابن الأنباري يقول : " هذا الضرب من الألفاظ هو القليل الظريف في كلام العرب "[١]. وجيز من المستشرقين لايرى في اللغة أكثر من عشرين ضداً ، والدكتور منصور فهمي من العرب المحدثين يؤيد جيز ولايقول إلا بالقليل من الأضداد . وهكذا أغلب دراسات الآخرين .

---

[١] أضداد ابن الأنباري : ٦

الباب الثالث

- عوامل وجود الأضداد في اللغة العربية -

الفصل الأول : اختلاف اللهجات العربية .

الفصل الثاني : التطور الدلالي والتباس الدلالات .

الفصل الثلث : التطور الصوتي .

الفصل الأول

- اختلاف اللهجات العربية -

كثير من الأضداد كان من تلك الظواهر التي خلفها لنا اختلاف اللهجات ، وذلك بأن تكون اللفظة في لهجة عربية وبمعنى مضاد في لهجة أخرى . واجتمع المعنيان في اللفظة على أصلي وضعهما بعد توحد اللغة وتدوين مفرداتها ومعانيها في معجمات الألفاظ الأولى .

وإذا كان الأمر كذلك فليست هذه الألفاظ من الأضداد ، لأن شرط الأضداد أن يكون استعمالها في المعنيين المتضادين في لهجة واحدة ، إذ يستعمل أفراد هذه اللهجة الأضداد في كلامهم ، فيحصل اللبس في فهم المعنى فيما بينهم ، وتكون الغرابة بعدئذ من وجود هذه الألفاظ التي تورث الاضطراب والفوضى في دلالة الألفاظ . أما إذا كان التميميون جميعاً يستعملون (السُّدفه) بمعنى الظلمة فلا يمكن أن تسمى هذه من الأضداد بحجة أن القيسيين يستعملونها بمعنى الضوء . لأن لغة هؤلاء غير لغة أولئك ، وكل قبيلة منهما قد تعارفت على معنى تنصرف إليه اللفظة في الاستعمال، فلايحصل في كلامها لبس ولاغموض ، لأن اللفظة عندها ليست من الأضداد ، وبديهي أن تكون اللفظة من الأضداد في معجمات اللغويين بعد أن يجتمع هذا المعنى بذلك ، وتدون اللفظة على أنها منصرفة إلى المعنيين ، ولكن ذلك في المعجم فقط لافي لغة التخاطب والكتابة ، لأن العرب بعد أن توحدت لغتهم ، ونشأبينهم جيل تكلم هذه اللغة الموحدة وقفوا من هذه الألفاظ موقفين تلقائيين :

الأول : أنهم أماتوا قسماً كبيراً منها فزالت من الاستعمال ، وذلك لعدم حاجتهم إلى معانيها .

والثاني : أنهم استعملوا القسم الآخر منها بأشهر المعنيين المتضادين ، وخصصوه في الاستعمال ، إضافة إلى أن من استخدام هذه اللغة الموحدة قد علم أن هذه اللفظة انصرفت انصرافاً مضاداً بفعل توحد اللغة ، فلم يكثر استعمالها ، وقل ورودها في نصوصه الأدبية بوضوح .

وقد تنبه القدماء على ما يمكن أن يسببه اختلاف اللهجات من تضاد الألفاظ ، فنصوا على هذا المعنى عند تعرضهم لهذه الطائفة من الألفاظ . وأول هؤلاء إشارة الخليل بن أحمد الفراهيدي عند ذكره للفظة (سَجَد) – التي عدت بعده من الأضداد – للانحناء والانتصاب . فذكر معناها الشائع في الانحناء ، ووضع الجبهة على الأرض ، وقال إنه يعني انتصب في لغة طيء . قال الأزهري : "ولايحفظ لغير ليث"[1]

ولذلك فهو لم يتعجب من ضديتها ، كما تعجب من ضدية (الشَّعب) و(النّاشِد) ، لأنه علم أن معنى الانتصاب إنما هو في لهجة طيء فالعرب تستعمل السجود استعمالاً متضاداً فيما بينها وإنما تسعتمله بمعنى واحد هو الخضوع ووضع الجبهة على الأرض عند عامتها، والانتصاب عند طيء .

---

[1] تاج العروس : ١٧٢/٨

وأوضح من هذا ماورد عن ابن دريد من أن الشِّعب بمعنى الافتراق وبمعنى الاجتماع . وقال : وليس من الأضداد ، وإنما هي لغة قوم[1]. وقد علق السيوطي على هذا بقوله: " فأفاد بهذا أن شرط الأضداد أن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لغة واحدة "[2]. كما بين هذه الفكرة ابن الانباري في مقدمة كتابه فقال . " إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب ، والمعنى الآخر لحي غيره "[3]. وقريب من هذا ماقاله ابن الدّهان في مقدمة أضداده[4]، لأن الرواة عندما شافهوا الأعراب لم يقصروا هذه المشافهة على قبيلة دون أخرى ، فسمعوا من هؤلاء وسمعوا من هؤلاء ، فكانت حصيلتهم من ذلك هذه الجمهرة من الألفاظ التي لم يرووها بادىءذي بدء على أنها من الأضداد في لغات الأعراب وإنما حلا لبعض اللغويين فيما بعد أن يجعلوها باباً من أبواب اللغة يضعون فيه مؤلفاتهم كما فعل قطرب عندما ألف في الأضداد .

ودليل ماذكرناه من أن الرواة لم يروا في مثل هذه الألفاظ أضداداً أنه لم ينقل عنهم أنهم نصوا على ضديتها ، وإنما أكتفوا بالنص على اللهجتين أو إحدى اللهجتين عند ذكر المعنيين المتضادين ومن أمثلة ذلك قول أبي عمرو الشيباني : " السَّاجد في لغة طيء المنتصب ، وفي لغة سائر العرب المنحني "[5] وقول أبي زيد الأنصاري : " السُّدفة في لغة تميم الظلمة ، والسُّدفة في لغة قيس الضوء "[6] وقوله : لَمَقْتُ الشيء ألمقه لَمْقاً : إذا كتبته في لغة بني عقيل . وسائر بني قيس يقولون : لَمَقْته : مَحَوته "[7].

إلا أن كتب الأضداد عدت هذه المواد مع عدم نص رواتها على ضديتها وأمثال هذه كثيرة في كتبهم ومنه :

باع : للبيع والشراء . والمعنى الثاني في تميم وربيعة[8]

شرى : للشراء والبيع . والمعنى الثاني لغة لناضرة حي من بني اسد[9]

الرَّجاء : للرجاء والخوف . والثاني لغة حجازية[10]

---

[1] جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي - الطبعة اولى - حيدأبا دالدكن ١٣٤٥ - ٢٩٢/١

[2] المزهر ٣٩٦/١

[3] أضداد ابن الانباري : ١١-١٢

[4] أضداد ابن الدهان : ٩٢

[5] التنبيهات : ٤٩٢- الاقتضاب : ١٨٦- البتر لابن الاعرابي تحقيق د. رمضان عبد التواب - الهيئة المصرية العامة للتأليف - القاهرة ١٩٧٠ - ص ٧٠

[6] الغريب المصنف : ٥١٨ - المزهر ٣٨٩/١

[7] الغريب المصنف ٥٠٠ - الابدال لابي الطيب تحقيق عز الدين التنوخي - دمشق ١٩٦٠ ٤٠٤/٢ - المزهر ٣٨٩/١

[8] معاني القرآن ٥٦/١ - النوادر في اللغة لأبي زيد الانصاري تحقيق سعيد الشرتوني - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٦٧ ص ٣٢

[9] أضداد أبي الطيب ٣٩٣/١ - الالفاظ الكتابية للهمذاني : ٢٧٩

[10] معاني القرآن ٢٨٦/١

زَبَرَ : كتب وقرأ ، والثاني لغة يمانية[١]

المُعْصِر : التي دنت من الحيض في لغة قيس وأسد ، والتي تعنست في لغة الأزد[٢]

القُرء : الطهر عند أهل الحجاز والحيض عند أهل العراق[٣]

السَّامِد : اللاهي عند أهل اليمن ، والحزين عند طيء[٤]

الحَائِب : المتندم والقاتل ، والأخير في لغة طيء[٥]

المُقْوَر : للمهزول والسمين ، والأخير في لغة الهلاليين[٦]

القَلْت : النقرة الكبيرة عند أهل الحجاز ، والنقرة الصغيرة عند تميم وقيس وأسد[٧]

العُرِيض : الصغير والجذع من ولد الشاة . والثاني لبني تميم[٨]

لم أرج : لعدم الرجاء وعدم المبالاة . والأخير بلغات كنانة وخزاعة ونضر وهذيل[٩]

المُشَايح : الجاد في لغة هذيل ، والمحاذر في لغة أهل نجد[١٠]

العَنْوَة : القهر والطاعة . والأخير لأهل الحجاز[١١]

وَثَب : قفز وجلس . والثاني في لغة أهل حمير في اليمن[١٢]

الجَوْن : الأبيض والأسود والثاني في لغة قضاعة[١٣]

رزَق : أنال وشكر والأخير في لغة الأزد . ولم توردها كتب الأضداد[١٤]

---

[١] الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبد السلام هارون : ٤٨

[٢] أضداد قطرب : ٢٦ - أضداد ابن الأنباري : ٢١٦ - أضداد أبي الطيب ٥١١/٢

[٣] أضداد الأصمعي : ٢٦ أضداد ابن الانباري : ٢١٦ _ أضداد أبي الطيب ٥١١/٢

[٤] أضداد قطرب : ٢٤٥ - أضداد أبي حاتم : ١٤٤ - أضداد ابن الأنباري : ٤١٣ - أضداد أبي الطيب ٣٧١/١

[٥] أضداد الأصمعي : ٤٣ - أضداد ابن السكيت : ١٩٧- أضداد بن الأنباري : ٢٩٣

[٦] أضداد الأصمعي : ٤٤ - أضداد ابن السكيت : ٩٧- أضداد بن الأنباري :٢٩٤

[٧] أضداد أبي حاتم : ١٤٩ - أضداد ابن الانباري : ٤٢٠-٤٢١ أضداد أبي الطيب ٥٨٧/٢

[٨] أضداد قطرب : ٢٧٨ - أضداد ابن الأنباري : ٣١٩ - أضداد أبي اطيب ٥١١/٢

[٩] أضداد ابي حاتم : ٨١ أضداد الانباري : ١٨-١٠٢ - أضداد أبي الطيب ٣٠٠/١

[١٠] أضداد قطرب : ٢٦٨ - أضداد الأصمعي ٣٠٩ أضداد ابي الطيب ٤٥١

[١١] أضداد أبي حاتم : ١٢٦ - أضداد أبي الطيب ٤٩١/٢

[١٢] أضداد قطرب ٢٦٤ - أضداد الأصمعي : ٤٥- أضداد ابن السكيت ١٩٣ - أضداد ابي الطيب ٤٠٥/١

[١٣] أضداد قطرب : ٢٥٦ - أضداد أبي الطيب ١٥١/١

[١٤] تاريخ آداب العرب للرافعي : ٢٠١/١

هذه كل الألفاظ التي ذكرتها كتب الأضداد ومصادر اللغة ناصة على اللهجات التي تقتسم معانيها المتضادة . وقد يكون عدد الألفاظ التي يمكن أن يرجع بها إلى اللهجات أكثر من إحدى وعشرين لفظة، ومع ذلك فيمكن أن نرجع بهذه الألفاظ إلى أصول واحدة وجذور مشتركة ، ذلك أن أغلب هذا التضّاد في المعنى كان إما بين قبيلتين متجاورتين في الموطن مما يشعر أن الأصل المغوي المشترك لابد أن يكون قريباً من كلتيهما في الزمن ، وإما بعيدتين الواحدة عن الأخرى ، بحيث يكون هذا الأصل سحيقاً في القدم . فالبيع والشراء لفظتان كانتا تدلان على الطريقة التي يتم فيها البيع أو الشراء قديماً وهي المقايضة وتبادل الحاجات والسلع ، بحيث يصح إطلاق لفظ البائع على كلا المتبادلين، كما يصح إطلاق المشترى على كليهما أيضاً . فلا غرابة أن ترتبط لفظة البيع عند قبيلة من القبائل بمفهوم الشراء الشائع، أو ترتبط لفظة الشراء عند قبيلة أخرى بمفهوم البيع الشائع ، لهذا كان البيع بمعنى الشراء عند تميم وربيعة وهما قبيلتان متجاورتان في شرق الجزيرة ، وكان الشراء بمعنى البيع عند بني أسد الذين يتوسطون شمال الجزيرة نحو غربها ، فموطن هذه القبيلة بعيد عن موطن القبيلتين ، ولهذا كان تخصيص الدلالة مختلفاً بينهما .

وكذلك الرجاء والخوف والمبالاة هي في حقيقتها مشاعر واحدة ، ففي كل رجاء مبالاة وخوف من عدم تحقيق المرجو ، وفي كل خوف رجاء في الخلاص منه ، وفي كل رجاء وخوف مبالاة واهتمام ، لهذا كانت هذه المعاني العاطفية شيئاً واحداً في نفس الإنسان لايمكن له أن يفصلها ، إلا أن تكون طبيعة قبيلة من القبائل وجبلة أفرادها هي التي تعمق الإحساس بالخوف في ساعة الرجاء ، فتنصرف لفظة الرجاء بمرور الزمن عند هؤلاء إلى معنى الخوف وحده ، والعكس صحيح أيضاً ، إذ تكون في هذه الطبيعة قدرة على أن تبلور الإحساس بشكل صمود نفسي وتحمل فيكون معنى (لم أرج) : لم أبال ، لهذا كانت القبائل الآخذة بالمعنى الأخير متقاربة فيما بينها بحيث تصطف خزاعة ، وكنانة ، ونضر ، وهذيل في غرب الجزيرة على ساحل البحر من اقليم الحجاز ، وهذا القرب يقوي أن تكون عوامل الاتصال المختلفة متوفرة ، بحيث تساعد على نمو روح متشابهة ونفسية متقاربة الخصائص بين أفراد هذه القبائل .

ولقرب قيس من أسد اتفقتا على معنى (المُعْصِر) وخالفتهما أزد لبعدها عنهما ، فعند الأوليين بمعنى التي دنت من الحيض ، وعند الأخرى بمعنى التي تعنست . ولئن كنا نلمح الصلة المعنوية بين

الدلالتين وتداخلهما ، فالدنو من الحيض يستتبعه عبور زمن الحيض وهو التعنس . إلا أن الشيء الذي نلاحظه هو اتفاق القريبتين على تخصيص المعنى ، ومخالفة البعيدة بتخصيصه من الناحية الثانية.

ومثلها (السُّدفة) خصصت تميم معناها بالظلمة ، وخصصتها قيس بالضوء ، وهو في الأصل معنى جامع للمعنيين ، لأن السدفة هي اختلاط الضوء بالظلمة ، ولعل السبب في ذلك أيضاً بعد القبيلتين الواحدة عن الأخرى بشكل يجعل كلاً منهما بيئة لغوية مستقلة .

أما تفرد طيء بمعنى الانتصاب في مادة (السجود) فلعله من قبيل جريان العرف في تحديد الدلالة، وليس معنى مضادا - كما يبدو - لأن معنى الفعل في الأصل هو (الخضوع) ومنه خضوع المصلي الذي عُبرّ عنه بالسجود ووضع الجبهة على الأرض بالسجود، لما يحمل هذا من عمق معنى الخضوع . وقد يكون هناك انتصاب وخضوع في الوقت نفسه، وهو ماجرى عليه عرف الطائيين ، فهم إذا خضعوا لملك أوآسر انتصبوا له ، ولم ينحنوا أو يتطامنوا إلى الأرض ، لهذا يكون الأصل واحداً في كلا المعنيين . وإنما الذي جعل من اللفظة ضداً هو اختلاف العادة في طريقة الخضوع . وإلى هذا أشار الزبيدي في التاج ناقلاً عن شيخه أنه لاتضاد بين الخضوع والانتصاب[1]. والظاهر أن معناها في جميع اللغات السامية (خضع) وتخصصت دلالته في العربية بالانحناء بعد الإسلام على الأرجح ، لأن الاستعمال القرآني للفعل لايمحض المعنى للانحناء ، فالسجود لأدم هو بمعنى الخضوع له لا الانحناء والتطامن ، لأن الانحناء المعروف في الصلاة الذي أطلق عليه لفظة (السجود) هو لله وحده . ومما يقوي هذا أن السجود الإسلامي غير معروف لدى الأقوام السامية حتى في شعائرهم الدينية ، لأن الخضوع في هذه الشعائر يكون بالوقوف الخاشع والانتصاب الروحاني كما هو معروف .

وأما (القَلْت) فلعله من الصواب أن يقال في معناها إنها النقرة صغرت أم كبرت . أما أنها عند أهل الحجاز الكبيرة ، وعند تميم وقيس الصغيرة فهذا لايخلق من اللفظة ضداً ، لأن الأمر راجع إلى اختلاف الخصائص الجغرافية والجيولوجية في البيئات العربية ، إذ أن هذه القلات تنشأ بفعل المياه النازلة من أعلى الجبل ، فتتكون بمرور الزمن وبتآكل الصخر حفر صغيرة تتسع شيئاً فشيئاً حتى تصل في الحجاز إلى السعة التي يمكن أن يغرق فيها فيل كما يقولون . فإذا كانت الطبيعة الجغرافية في جبال الحجاز قد جعلت من صخورها أهش وأطرى مما هي عليه في جبال تميم وقيس

---

[1] تاج العروس : سجد ١٧٢/٨

وأسد يكون فعل المياه في هذه الصخور أشد ، وتكون القلات أكبر ، وكلما كانت الصخور أصلب وأقسى كانت القلات أصغر وأضيق . ولهذا أطلق الحجازيون لفظ (القلت) على نقرتهم ، وأطلق التميميون وبنوأسد اللفظة على نقرتهم . وعندما جمعت هذه إلى تلك وضاعت النظرة الدقيقة نشأ مايوهم بالتضاد ، وهو في الأصل شيء واحد .

وبمثل هذه المحاولات من الربط بين المعاني و الرجوع بها إلى أصولها اللغوية تنكشف لنا حقائق كثيرة كانت خافية على الدارسين لعدم اهتمامهم بهذا الجانب من الدرس اللغوي الذي يقوم على دراسة اللهجات ، وأثر اللغات المجاورة فيها حتى إن قسماً من علمائنا القدامى كان يصل إلى علمهم شيء من هذا ، ولكنهم يهملونه ويتجاهلونه . يقول أحدهم : " صار حرف من الأضداد . يقال : صِرْت الشيء إذا جمعته ، وصِرْته إذا قطعته ومزقته . وفسّر الناس قوله تعالى : "فَصِرْهُن إليك ... " على ضربين . فقال ابن عباس : معناه قطعهن ، وقال غيره : معناه ضمهن إليك . وقال بعض المفسرين: صرهن معناه : قطع أجنحتهن ، وأصله بالنبطية صريه . ويحكى عن مقاتل بن سليمان : فإن كان أثر هذا عن أحد الأئمة ، فإنه مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة النبط "[1].

ومثل هذا اعتبارهم الفعل (وَثَبَ) من الأضداد ويكون للقفز وللقعود مدللين على ضديته بالقصة التي تناقلتها المصادر المعنية بأنه خرج رجل من بني كلاب أو من سائر بني عامر بن صعصعه إلى ذي جدن ، فأطلع إلى سطح والملك عليه ، فلما رآه الملك اختبره ، فقال له : ثب أي أقعد ، فقال : ليعلم الملك أني سامع مطيع ، ثم وثب من السطح ، فقال الملك : ماشأنه ؟ فقالوا : أبيت اللعن إن الوثب في كلام نزار القفز ، فقال الملك : ليست عربيتنا كعربيتهم ، من ظَفَّرَ حَمَّرَ، أي : من أراد أن يقيم بظفار فليتكلم الحميرية[2] . والفعل موجود في العبرية بمعنى جلس أو أقام . وهو بالسريانية بمعنى جلس . والظاهر أنه المعنى السامي القديم .

ومن الأمثلة لفظ (بَسل) التي قالوا إنها من الأضداد تعني الحلال والحرام[3] واستشهدوا على ذلك بأيات لايتضح فيها أحد المعنيين بسهولة كقول زهير بن أبي سلمى :

بلادٌ بها نادمتهم وعَرَفتُهم فإنْ أَوْحَشَتْ منهم فإنهم بَسْلُ

---

[1] أضداد ابن الأنباري : ٣٦-٣٨

[2] المزهر : ٣٩٦/١ – أضداد ابن الانباري : ٩٢

[3] أضداد أبي حاتم : ١٠٤ – أضداد بن الأنباري : ٦٣ – أضداد ابي الطيب ٣٢/١ – نوادر أبي زيد : ٤ – الالفاظ الكتابية للهمذاني ١٠٧ إعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٣٦ – أمالي القالي : ٢٧٩/٢

يقول ابن الأنباري معلقاً : أراد حرام . وهو تفسير بعيد ، إذ لامعنى لقوله : فإن أوحشت منهم فإنهم حرام . والظاهر أن المعنى الأصلي للفظة هو (الجزاء أو المثوبة) بفعل تطور الدلالة تخصص المعنى في الاستعمال على صور عدة بها يمكن أن يفسر معنيا الحلال والحرام في الشواهد التي سيقت في هذا المجال . ومايقوي أن تكون (بَسْل) بمعنى الجزاء أو المثوبة استعمالها في العربية بمعنى (آمين) السامية التي تعني (اللهم استجب) واستشهدوا لهذا بقول الشاعر :

لاخابَ من نفعكَ من رجاكا　　بَسْلاً وعَادى اللّه من عاداكا

وقالوا : إنه يقال في قراءة الدعاء : بُسْلاً بُسْلاً أي آمين آمين : فيكون على ماقدرناه من معناها كأنه قيل : اللهم جزاء ومثوبة ، إذ لامعنى لأن يقال هنا : حلالاً حلالاً أو حراماً حراماً كما حدد الأضداديون .

ومن الألفاظ التي ورثتها اللغات السامية لفظة (الجَوْن) التي قالو إنها تكون للأبيض وتكون للأسود[1]. إلا أنه يظهر مع تتبع هذه اللفظة أنها فارسية الأصل (كَون) بمعنى اللون مطلقاً ، ونقلت إلى العربية بطريق الآرامية بلفظ " كاونا qawna " وعربت بلفظ (جَون) وأطلقت على اللون الأبيض والأسود. ومن هنا جاء الالتباس والتضاد الذي انبنى عليه . وعلى الرغم من وجود استعمالات في العربية تصرف اللفظة إلى معنى الأخضر والأحمر والأدهم وغيرها ، فإن نصوص العربية تدل على استعمالها بمعنى اللون مطلقاً كقول النبي – صلى الله عليه وسلم – يسأل أصحابه في سحابة مرت فوقهم : فكيف ترون جونها ؟ " قالوا ما أحسنه وأشد سواده[2]. فلا يمكن أن يكون النبي قد قال : فكيف ترون سوادها أو بياضها ، فقالوا : ما أحسنه وأشد سواده لأنه أراد معنى اللون المطلق[3].

وقد يكون العامل الثاني لوجود الأضداد التباس الدلالات ببعضها وضعفها ، والخلط بين المعاني المتضادة، وكذا التطور الدلالي لبعض الألفاظ بألوانه المختلفة .

---

[1] أضداد ابن الانباري : ١١١ أضداد أبي الطيب ١/١٥١- المزهر ١/٣٩٠ - فقه اللغة وسر العربية للثعالبي : ٥٦٥

[2] أمالي القالي ١/٩

[3] القاموس المحيط ج ٤ - مادة جون

الفصل الثاني

- التطور الدلالي والتباس الدّلالات -

إن اللفظة العربية تحيا حياة متجددة متغيرة ، شأنها شأن اللفظة في جميع اللغات الإنسانية الحية ، ذلك أن اللغة باعتبارها ظاهرة من الظواهر الاجتماعية لابد لها من أن تواكب تطور المجتمع في عقليته وثقافته ووسائل إنتاجه المختلفة سالكة في ذلك سبلاً عديدة ، اختلف الدارسون في تحديدها ، وفي مدى قبولهم لنتائجها . وسنة التطور شملت دلالة مجموعة من الألفاظ متجهة بها اتجاهين متقابلين ، فخلقت منها أضداداً تنصرف الواحدة منها إلى المعنى وضده في الظاهر ، فتكون اللفظة من هذه الطائفة ذات دلالة قديمة عامة تشمل المعنين المتضادين ، بحيث يصح أن يكون لكل منهما دلالة تلك اللفظة ومعناها القديم . وهذا مايدعى بـ (شمولية المدلول الأول) الذي سماه اللغويون التداخل على جهة الاتساع كأبي بكر بن الأنباري[1]. وعلى هذا فالأضداد التي تندرج تحت هذا العنوان والتي يمكن أن يستشعرون فيها التطور الدلالي بسهولة على طائفتين :

الأولى : الألفاظ التي كان لها مدلول عام تطور على جهة التخصيص إلى مدلولين متضادين .

الثانية : الألفاظ التي تطورت مدلولاتها ، وانتقلت إلى مجال آخر لعلاقة مكانية أو سببية بين المدلولين، فكانت من الأضداد .

ومن أمثلة الطائفة الأولى :

١- القُرْء : للحيض والطهر[2]. والظاهر أن المدلول الثاني (الطهر) للفظة هو الوقت كما صرح أبو عمرو ابن العلاء فقال : " إنما القُرْء الوقت ، فقد يجوز أن يكون وقتاً للطهر ووقتاً للحيض ، وأَقْرَأَت الرياح : هبت لوقتها ، والقارئ. قال مالك بن الحارث الهذلي :

كَرِهْتُ العَقْرَ عَقْرَ بني شليل   إذا هَبَّتْ لقَارِئها الرِّياحُ

وأنشد أبو عمرو هذا البيت . أي هبت الرياح لوقتها في الشتاء[3]

ويبدو من كلام أبي عمرو أنه لايرى اعتبار اللفظة من الأضداد ، وذلك لتأكيده معنى الوقت فيها ، بحيث أدى شمول هذا المدلول إلى أن يصدق على طهر المرأة وحيضها ، لأن كليهما وقت معتاد تعرفه هي . فتخصص عند فقهاء العراق بمعنى الحيض ، وعند فقهاء الحجاز بمعنى الطهر ،

---

[1] أضداد بن انباري : ٨

[2] أضداد بن الأنباري : ٢٧ - أضداد أبي الطيب ٢ / ٥٧١ - فقه اللغة وسر العربية : ٥٦٥

[3] أضداد الأصمعي : ٥ - أضداد ابن السكيت : ١٦٤

وغاب هذا المعنى عنهم ، فبنوا أحكامهم المختلفة لاختلاف الدلالتين الخاصتين ، كما هو مفصل في كتبهم ، وتبعهم في ذلك الأضداديون .

٢- الصَّريم : لليل والنهار[1] والمدلول الأول لهذه المادة على مابينه قطرب هو (المنقطع) قال : " ومن ذلك يقال : صَرِيم الزمان أي منقطع من معظمه . ومنه يقال : الصِّرْمَة من البيوت أي القطعة ومنه يقال : صِرْمة من الابل ، ومنه يقال : صَرَم الناس النخل . ومنه يقال : صريمتي أي بحزمي وقطعي الأمر ."[2]

قال ابن الأنباري : " فمن ذلك : الصَّريم ، يقال لليل صَرِيم ، وللنهار صَرِيم ، لأن الليل يَنْصرم من النهار ، والنهار ينصرم من الليل . فأصل المعنين من باب واحد هو القطع "[3].

فعلى هذا تكون الدلالة قد تخصصت بالليل مرة ، وبالنهار أخرى ، لأن كلاً منهما ينقطع عن صاحبه ، فيصح على كلا المنقطعين أن يقال : (صَرِيم) . وبهذا الوجه من النظر نستطيع معرفة منشأ التضاد في هذه اللفظة ، وهو منشأ ولده تطور الدلالة عن طريق التخصيص . ولاوجه لقول أحدهم في هذا الصدد : " وهذا المذهب - كما نرى - جدلي ، ونظن القائلين به من علماء الكلام "[4].

فلا أثر للجدل فيه ، وليس القائلون به من علماء الكلام . فهل البحث في الدلالة القديمة للفظة ودراسة تطور هذه الدلالة وتخصصها في معنيين متضادين يسمى جدلاً أو كلاماً ؟

ثم هل أثر عن قطرب وابن الأنباري - وهما أول من أشار إلى هذه الناحية - أنهما من الجدليين أو الكلاميين ، فالأول - على إجمال قوله - لم يعاصر شيوع ونمو الدراسات الكلامية والفلسفية بعد . أما ابن الأنباري فكان بحكم منهجه الدرسي وتلمذته لثعلب وتلقيه علوم الكوفيين أبعد مايكون عن الجدل والكلام خصوصاً في دراسته اللغوية والنحوية .

٣- السُّدْفة : للضوء والظلمة . وهما لغتان لقبيلتين ، ولكنهما يرجعان إلى معنى عام هو اختلاط الضوء بالظلمة ، ثم تحدد معناها وتخصص عند القبيلتين ، لأن المدلول الأول كان يشمل المعنيين المتضادين ، ثم بفعل تطور الدلالة عن طريق انتقال مجالها صارت السُّدفة تعني الباب أو السترة التي

---

[1] أضداد ابن الأنباري : ٨٤ - أضداد أبي الطيب / ٤٢٦ - أضداد الأصمعي : ٤٢ - أضداد أبي حاتم : ١٠٥ - أضداد ابن السكيت : ١٩٥ - أضداد الصغاني : ٢٣٥ - أضداد قطرب : ٢٦٦ - أدب الكاتب : ١٦١ - فقه اللغة العربية : ٥٦٥ - المزهر : ١ / ٣٩٠ - الغريب المصنف : ٥٢ - لطائف اللغة : ١٤٧ .

[2] أضداد قطرب : ٢٦٦ .

[3] أضداد ابن الأنباري : ٨ - فقه اللغة وسر العربية : ٤٦٨

[4] تاريخ آداب العرب للرافعي ١ / ١٩٨

على الباب ، وذلك لأنهما يمنعان شدة الضوء ، ويشفّان عنه ، فيكون من الداخل حال بين الضوء والظلمة[1]. ثم استعمل منه الفعل (أَسْدَفَ) أي نتج عن الضوء تقال للواقف على الباب يسد النور الداخل منها إلى البيت المظلم ، تقال له لكي يدخل ضوء فتكون سدفة . ومما يؤكد أن الأول كان يعني اختلاط الضوء بالظلمة أنهم كانوا يطلقون السُّدفة على الفجر لاختلاط الليل بأول ضوء الصبح . كما نقل ذلك ابن قتيبة[2].

قال الشاعر :

قد أسْدَفَ الليل وصَاحَ الخزاب

والخزاب هو الديك ، وهو يصيح في الفجر حين يَسْدف الليل ويختلط ظلامه بضوء النهار .

وقال ابن مقبل :

وليلةٍ قدْ جَعَلْتُ الصُّبْحَ مَوْعِدَها   بِصَدْرَةِ العَنْسِ حَتى تَعْرِفَ السَّدفا

قال ابن الأنباري في تفسيره : " العنس : الناقة . ومعنى البيت أني كلفت هذه الناقة السير إلى أن يبدو الضوء وتراه "[3] وهو أمر لايتحقق إلا فجراً .

وهكذا نجد أن معنى الظلمة والضوء ماهما إلا جزء من معنى شامل يجمعهما ، وعدم تبين المعنى الحقيقي الشامل يوهم بمعنى التضاد في اللفظة .

٤- عَسْعَسَ : أقبل وأدبر [4] وذلك لقوله تعالى : " والليل إذا عسعس " . والمعنيان - كما يبدو - يرجعان إلى المعنى الشامل وهو (أظلم) أو (رقّتْ ظلمته) قال أبو حاتم يناقش الشواهد التي ذكرت لمعنى الإقبال ومعنى الإدبار : " ولاأظن ههنا معنى أكثر من الاسوداد ، عسعس : أظلم واسودّ في جميع ماذكر[5]. وذكر ابن دريد : عسعس الليل إذا راقت ظلمته ، وكذلك فسر في التنزيل "[6] وبيان ذلك أن الليل يرق ظلامه في أوله وأخره ، أي عندما ينصرم منه النهار فيقبل ، وعندما ينصرم هو من النهار فيدبر ، فرقة الظلمة متحققة في الإقبال والإدبار والتخصيص إنما حدث بعد ذلك منذ تفسير القرآن من الظاهر .

---

[1] الإبدال لأبي الطيب اللغوي : ١١٥

[2] أدب الكاتب : ١٦٢

[3] أضداد ابن الأنباري : ١١٤

[4] أضداد قطرب : ٢٦٦ أضداد أبي الطيب ، / ٤٨٨ - أضداد الأصمعي : ٨ أضداد ابن السكيت : ١٦٧ أضداد أبي حاتم : ٩٧ أضداد الصغاني : ٢٣٩

[5] أضداد أبي حاتم : ٩٨

[6] الاشتقاق / ابن دريد : ٢٤٨

٥- الجَوْن : للأسود والأبيض[١]. واللفظة - كماسبق أن أشرنا تعني في اللغة الفارسية (اللون) مطلقاً . وكثر استعمالها في العربية منصرفة إلى الأبيض والأسود إلا أنه يظهر من بعض الإشارات أن اللونين الأبيض والأسود كانا يرجعان إلى معنى يشملهما جميعاً ، بحيث يكون اطلاق (الجون) على الشيء الذي يتوفر فيه السواد والبياض من ذلك تسمية الحمار الوحشي بالجون[٢] لاختلاط السواد والبياض في جلده . وأبو الجون " هو التَّمِر للسواد والبياض الذي فيه "[٣] فيكون تخصيص دلالة (الجون) في العربية قد مر بمرحلتين : الأولى : انتقلت فيها الدلالة من معنى اللون المطلق إلى معنى لون أخص هو اختلاط البياض بالسواد . والثانية : انتقلت فيها الدلالة من معنى اختلاط البياض بالسواد إلى معنيين متضادين كل منهما أخص من معنى اختلاطهما الأسود والأبيض .

٦- الصَّارِخ : المغيث والمستغيث[٤]. يقول ابن الأنباري " سميا بذلك لأن المغيث يصرخ بالإغاثة والمستغيث يصرخ بالإستغاثة فأصلهما من باب واحد[٥] فالصراخ متحقق في الاثنين ، بل متحقق في كل صارخ . وإنما تخصصت الدلالة في المغيث والمستغيث بشهرة صراخهما ، وذلك أن المستغيث يعتمد الصراخ لطلب العون والنجدة والإغاثة ، فإذا سمع المغيث صراخه ردّ عليه بصوت عالٍ فالصارخ يخبر أنه مستعد للإغاثة والمعاضدة . والصراخ جامع مشترك بين المغيث والمستغيث .

٧- الجَلَل للعظيم والحقير :[٦] والظاهر أن أصل معناها الغاية كما ذهب إلى ذلك ابن حبيب البصري، فقال : " جلل حرف موضوع للغاية في الشيء ، فيوصف به العظيم والحقير ، ثم قام مقام الموصوف فكان ضداً "[٧]. أما ابن الأنباري فإنه وإن عد الجلل في الألفاظ التي تداخلت معانيها على جهة الاتساع إلا أنه أخطأ في تأويل المدلول الشامل . وقال : " الجلل : اليسير ، والجلل العظيم ، لأن اليسير قد يكون عظيماً عند ماهو أيسر منه ، والعظيم قد يكون صغيراً عندما هو أعظم منه[٨].

---

[١] أضداد ابن الأنباري ١١١ أضداد أبي الطيب ١ / ١٥١ – الغريب المصنف : ٥١٩ - معاني الشعر : ١٣٦ أمالي الأصمعي ١٢٧ مجالس ثعلب ١/٣٠٦ ، ٢٠ / ٦١٤ أدب الكاتب ١٦١ فقه اللغة وسر العربية ٤٦٨

[٢] الاشتقاق لابن دريد : ٢٢٤

[٣] المرصع لابن الأثير : ١٢١

[٤] أضداد قطرب ٢٧٣ – اضداد الأصمعي ٥٣ – أضداد أبي حاتم ١٠٤ – أضداد ابن السكيت ٢٠٨ – أضداد الصغاني ٢٣٥ – أضداد أبي الطيب ٤٢٩ – أضداد ابن الأنباري ٨٠ – الغريب المصنف ٥٢١ – ١١٢ المزهر ١ / ٣٩٠

[٥] أضداد ابن الأنباري : ٨ – ٩

[٦] قطرب ٢٤٦ - الأصمعي ٩ أبو حاتم ٨٤ - ابن السكيت ١٦٧ الصغاني ٢٢٦ – ابن الأنباري ٨٩ - أبو الطيب ١ / ١٤٥ أمالي القالي ٢ / ١٠٠ - أدب الكاتب ١٦٢

[٧] مقدمة لدرس لغة العرب للعلايلي ٢٢٤

[٨] أضداد ابن الأنباري : ٩

فهذا الذي يقوله ابن الأنباري ليس بياناً لمدلول عام قديم تطور فاختص بالضدين ، وإنما هو تفسير يقوم على فكرة التناسب بين المعنين المتضادين ، وهو تفسير بعيد عما نحن فيه . ويظهر كذلك أن اختصاص المعنى في الصغر واليسر أقدم من اختصاصه بالكبر والعظم ، ذلك أن الأصمعي حين نقل عن أبي عمرو الشيباني ضديتها عاد فقال : " ولا أعرف الجلل في معنى العظيم "[1]

ومن هنا يبدو أنها تطورت من الغاية في الشيء إلى الغاية في الصغر ، فالشيء الصغير ، ثم رجع إلى معنى الغاية في الشيء وفي هذه المرة للغاية في الكبر فالشيء الكبير .

٨- الوَرَاء للخلف والقدام :[2] وأصل المعنى من (المواراة والاستتار) وهي دلالة تشمل الخلف والقدام إذا استتر . يقول الآمدي : " وكذلك وراء إنما هي من المواراة والاستتار . فما استتر عنك فهو وراء خلفك كان أو قدامك ، هذا إذا لم تره وتشاهده ، فأما إذا رأيته فلا يكون أمامك وراء "[3] . وشبيه بهذا ماقاله ابن حبيب البصري .[4] وقد استعملها العرب في ملاحنهم وأحاجيهم بهذا المعنى أيضاً.[5]

وتحتفظ أصوات اللفظة نفسها بمعنى المواراة ، ويمكن تفسير جميع ما استشهد به على المعنيين بهذه الدلالة العامة بالشرط الذي ذكره الآمدي . وإلا فهي متخصصة بمعنى الخلف منذ القديم .

٩- هَوَى : بمعنى هبط وبمعنى صعد[6] : " يقول الحريري : " وليس كذلك بل معناه الإسراع الذي يكون في الصعود والهبوط . وفي حديث البراق : " فانطلق يهوي بي " أي يسرع .[7]

١٠- المَأْتَم لاجتماع النساء من الفرح ولاجتماعهن في الحزن .[8] وانما هو في الأصل (الاجتماع) مطلقا للرجال أو النساء في الفرح أو الحزن . فتخصص أول الأمر في اجتماع النساء دون الرجال في فرح أو حزن ، ثم تخصص لاجتماعهما في كل منهما دون الآخر ، وإلى هذا التفسير ذهب ابن الانباري وأبو الطيب .

---

[1] أضداد الأصمعي

[2] أضداد ابن الأنباري ٦٨ أضداد أبي الطيب ٢ / ٦٥٧ - أضداد قطرب ٢٥٩ أضداد الأصمعي : أضداد أبي حاتم ٨٢ أضداد ابن السكيت : ١٧٥ الجمهرة ٣ / ٤٩٥ أدب الكاتب ١٦٣ نوادر أبي زيد : ٤٦

[3] الموازنة : ١ / ١٧٣

[4] مقدمة لدرس لغة العرب : ٢٢٤ - ٢٢٥

[5] الملاحن لابن دريد : ٦٢

[6] أضداد قطرب ٢٦٥ - أضداد أبي حاتم ١٠٠ - أضداد الصغاني ٢٤٨

[7] درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ١٩٨ - ١٩٩ .

[8] أضداد قطرب ٢٧٠ - أضداد أبي حاتم ١٤٢ - أضداد الصغاني : ٢٢٢ - أضداد ابن الانباري : ١٠٣ - أضداد ابي الطيب ١٨ - الاقتضاب : ١٠٩ - ١١٠

١١- الطَرب : للفرح والحزن[١] وهو في الأصل : الحركة التي تلحق الإنسان في حالتي الفرح والحزن . يقول ابن أبي السرور : " ومنه قولهم : حصل لفلان الطرب ، يخصونه (بحركة) الفرح . وهو يطلق على (حركة) الحزن ايضاً "[٢] فهو إذن مطلق الحركة ، لهذا قال ابن الانباري في تعليقه على هذه المادة : " لأن الطرب ليس هو الفرح ولا الحزن ، وإنما هو الخفة التي تلحق الإنسان في وقت فرحه وحزنه ، فيقال : طُرب إذا استخف "[٣] وهذه الخفة التي تلحق الإنسان هي الحركة ، وهي الدلالة العامة قبل أن تتخصص في الفرح أو في الحزن ، وتكاد تكون الآن متمحضة لمعنى الفرح وتكاد تكون دلالتها على الحزن منقرضة من الاستعمال .

١٢- الجَعفَر : للنهر الكبير وللنهر الصغير[٤]. وإنما هو (النهر) مطلقاً كبيراً أُوصغبراً ، وقد جرى الاستعمال في تخصيصه بالكبير أو بالصغير . يقول ابن دريد : " الجعفر : النهر ، فإذا كان صغيراً فهو فلج ، فإذا جاوز ذلك فهو ينبوع ، فأذا اتسع قليلاً فهو سرّي "[٥].

وهكذا فالتوسع في الاستعمال هو الذي طّور الدلالة بحيث ساغ تخصيص اللفظة بالصغير من الأنهار وبالكبير منها ، وأطلق على كل منهما مايطلق على جميع الأنهار .

١٣- بَشَّرته : للإخبار بالخير وللاخبار بالشر . وإنما ترجع إلى معنى (الأَثر في البَشَرة) الذي وضحه الحريري فقال : " والعلة منه أن البشارة إنما سميت بذلك لاستبانة تأثير خبرها في بشرة من بشربها ، وقد تتغير البشرة عند الإساءة للمساء بالمكروه ، كما تتغير عند المسرة بالمحبوب "[٦] فالبشارة تصلح أن تكون في الحالين لاحتوائها هذا المعنى الشامل .

١٤- وَعَد : للخير والشر واستعملت في القرآن الكريم لكليهما . ومعنى (الوعد) شامل جامع لكلتا الحالتين ، ويصلح أن يكون وعداً في الخير وفي الشر[٧].

---

[١] أضداد الأصمعي : ٨د أضداد ابن الانباري ١٠٢ - أضداد الصغاني ٣٧- القول المقتضب لابن أبي السرور تحقيق ابراهيم سالم : ١٦

[٢] القول المقتضب : ١٦

[٣] القول المقتضب : ١٦

[٤] أضداد ابن الانباري : ١٠٣

[٥] الاشتقاق لابن دريد : ٦٣

[٦] درة الغواص : ١٤١

[٧] درة الغواص : ١٤١

١٥- دُرْع : لليالي السود والبيض الأعجاز من آخر الشهر ، ولليالي البيض الصدور السود الأعجاز من أول الشهر . وللغنم البيض المقادم السود المآخر وللغنم السود المقادم البيض المآخر[١].

وواضح أن المعنى الأصيل هو (اجتماع اللونين في شيء واحد) بحيث يكون اللون الذي في الصدر درعاً لذلك الشيء ، فالليالي التي صدورها بيض وأعجازها سود تدرع بالبياض فهي دُرْع، والعكس صحيح ، وذلك بأن تدرع بالسواد ، وكذلك الغنم . وعلى هذا يكون اشتقاق التسمية من الدرع . والمعنى اجتماع اللونين . وبمثل هذا التفسير نعالج الرحْلاء ، والرَّثْماء ، المُطْرف ، الأملح ، الوشحاء[٢].

١٦- الذَّفَر : للرائحة الطيبة والرائحة المنتنه[٣] وهي في الأصل (الرائحة) يقول الأصمعي : "والذَفَر بالذال المعجمة وتحريك الفاء ، يقال لكل ريح ذكية شديدة من طيب أو نتن ذَفر"[٤].
وهذا ما دعا قطرباً أن يذيل كلامه عليها بقوله : " وكأنها من الأضداد"[٥] إذ هي بهذا المعنى العام للرائحة لايمكن أن تكون من الأضداد في الأصل ، وإنما صرفها إلى ذلك التوسع في الاستعمال بتخصيص دلالتها بالمعنيين المتضادين . ومع ذلك فلا يكفي أن يقال (ذفر) لكي ينصرف المعنى إلى الطيب والنتن من الرائحة ، وإنما يجب أن يفرق بينهما بما يضاف إليه ويوصف به .

١٧- الظَّعينة : للهودج وللمرأة[٦] وكان إطلاق الظعينة أصلاً على الهودج ، ثم انتقلت الدلالة إلى المرأة في الهودج للعلاقة المكانية بين الاثنين ، ثم على كل امرأة وإن كانت في بيتها لتشابه جنس المرأتين . وقد أشار إلى هذا غير واحد من القدماء كأبي زيد الأنصاري الذي قال : " الظعائن هي الهودج ، وإنما سميت النساء ظعائن ، لأنهن يكنّ في الهودج "[٧]. ومثل هذا ماقاله ابن الأنباري في هذه المادة وأضاف : " والأصل ذاك "[٨] يعني الهودج . ووضحه ابن دريد بقوله : " ولاتسمى المرأة ظعينة حتى تكون في هودج ، ثم كثر ذلك في كلامهم حتى لزم المرأة اسم الظعينة "[٩].

---

[١] أضداد قطرب : ٢٦٧ أضداد أبي حاتم ٩٨ - أضداد الصغاني ٢٢٩- أضداد ابن الانباري ٢٦٥ - أضداد أبي الطيب ١ ٢٧١

[٢] أضداد أبي الطيب ١/٣٢٩ - ١٠-٤٦٥-٢/١٣٢-٦٥٧

[٣] أضداد قطرب ٢٧٠ أضداد أبي حاتم ١٤٢- أضداد الصغاني ٢٢٢- أضداد ابن الانباري ١٠٣ - أضداد أبي الطيب ١/١٨ الاقتضاب ١٠٩-١١٠

[٤] أضداد الأصمعي : ٥٨ أضداد ابن الانباري ١٠٢- أضداد الصغاني ٢٣٧- القول المقتضب لابن ابي السرور تحقيق ابراهيم سالم : ١٦

[٥] القول المقتضب : ١٦

[٦] أضداد الاصمعي ٤٦- أضداد ابن السكيت ٢٠٠- أضداد ابن الانباري ١٦٤- أضداد الصغاني : ٢٣٧

[٧] الغريب المصنف ٥٤٦ -- أضداد الأصمعي : ٤٦ - أضداد ابن السكيت : ٢٠٠

[٨] أضداد ابن الانباري ١٦٤

[٩] الاشتقاق لابن دريد : ١١٧

والدلالة الصحيحة للهودج عندما يكون خالياً ، فإذا كانت المرأة فيه سمي ظعينة فالظعينة هي الهودج عندما تكون المرأة بداخله .

١٨- الكَأْس : للإناء و الشرب الذي فيه[١] ، والأصل في المعنى : الزجاجة المملوءة ، ثم انتقل في الاستعمال إلى السائل الذي فيها ، وهذا التطور واضح الترابط والعلاقة . يقول الفراء : " الكأس الإناء بما فيه ، فإذا شرب الذي فيه لم يقل له كأس ، بل يرد إلى اسمه من الآنية "[٢] . ويقول الثعالبي : لايقال له كأس إلا إذا كان فيها شراب ، وإلا فهي زجاجة "[٣] . ولهذا عبر ابن الأنباري في صدر كلامه على هذه المادة بأنها (من الحروف المشبهة الأضداد) ، فكأنه حين عرف منشأ هذا التجوز في تسمية الشراب بالكأس شك في ضدية اللفظة .

١٩- الكُنْتِي : للعاجز والقوي[٤] والظاهر أن المعنى تطور من الفعل (كُنْتُ) الذي يكرره الشيخ العاجز في كلامه للإخبار عن قوته وفتوته التي كانت له أيام شبابه ، فيقول : كنت ... فارتبط حال المتكلم بمعنى العجز فنسب للفعل فقيل (كُنْتِي) ، وبالمقابل ارتبطت إشارة المتكلم إلى الشباب الذي ولى بالمعنى المضاد ، فصارت النسبة للفعل تدل على القوى حتى جرى الاستعمال بهذين المعنيين للدلالة على القوة وعلى الضعف ، كقول الشاعر يذكر كبره وعجزه :

فأصْبحتُ كُنْتِياً وأصبحتُ عاجناً   وشَرُّ خصال المرءِ كُنْتُ وعَاجِنُ

يقول ابن جني معلقاً عليه : " فقوله كنتياً معناه أنه يقول : كنت في شبابي أفعل كذا ، وكنت في حداثتي أصنع كذا "[٥] . وقريب من هذا ماقاله الجوهري وابن منظور[٦] .

ومن الغريب أن يبلغ التطور في هذا اللفظة فيكون ضمير المتكلم وهو (التاء) حرفاً أصيلاً في الفعل ، وتدخل هذه المادة بعض المعجمات اللغوية مبتعدة من بابها . يقول الزبيدي : " يقال كَنَتَ فلان في خلقه ، وكان في خلقه أي قوي فهو كُنْتِي وكَانِيّ ، وقال ابن برزج : الكنتي ككرسي: القوي الشديد"[٧] .

---

[١] أضداد الأصمعي : ٤٦ - ابن السكيت ٢٠٠ - ابن الانباري ١٦٢ الصغاني ٢٤٣

[٢] أضداد ابن الانباري : ١٦٢

[٣] فقه اللغة العربية : ٥٠

[٤] الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي : ٣٢١ - سر صناعة الإعراب لابن جني ١/٢٣٠ - لسان العرب ٣/٣٦٩ - تاج العروس ٥/٧٠

[٥] سر صناعة الإعراب ١/٢٣٠

[٦] لسان العرب ١٣/٣٦٩

[٧] تاج العروس ٥/٢٧١

٢٠ – المُقْوي : للمسافر الذي فني زاده وضعف ركابه ، وللمسافر الذي كانت ركابه قوية وزاده وفيراً[1] . والمادة من أقوى المكان إذا أقفر ، وأرض قُـوَاء مقفرة ، وأقوى المنزل من أهله . ومنه قول النابغة :

يادارَ مية بالعياء فالسَّندِ   أَقْوَت ، وطال عليها سالفُ الأبدِ

أي خلت وأقفرت ، فالمسافر الذي يقطع القواء يفنى زاده ويضعف ركابه فهو مُقْوٍ . ثم تطورت الدلالة إلى عكس هذا المعنى بعد ملاحظة أن هذا المقوي لابد له أن يتزود بما يكفي من زاد ، وأن يصطحب الركائب لعبور القواء المقفر فهو مقوٍ كذلك بهذا الاعتبار .

وقد يكون المعنيان جاءا من أصلين مختلفين بأن يكون معنى فناء الزاد وضعف البدن من (أقوى) ومعنى وفرة الزاد وقوة الركاب من (قَوِي) واشتق من كليهما (المقوى) ، فاختلط ذلك على الأضداديين. وقد نستشعر هذا التفسير من قول الفراء : " وسمع الكسائي العرب تقول : أصبحت مُقْوياً أي إبلك قوياً، وأصبحت مُضْعفاً أي إبلك ضعاف ، تريد ضعيفة من الضعف .

فهذا التقابل الذي ذكره الفراء عن الكسائي بين المقوي والضعيف قد يعني : المقوي من القوة الذي يقابله المضعف من الضعف ، وهو غير المقوى من القواء بمعنى الفراغ .

٢١ – هَوْ : للارتفاع والانخفاض[2] . وفي الحقيقة أن كلاً من المعنيين مرتبط بالآخر ارتباطاً سببياً ومكانياً ، ذلك أنهم استشهدوا على كل منهما مما يدل على أن الامرين حاصلان معاً ، فقرب كل انخفاض ارتفاع ، وقرب كل ارتفاع انخفاض . فكل واحد من المعنيين متطور في الاستعمال عن الآخر ومنتقل إليه . ومما يؤكد ذلك استعمال (الهَوّ) بمعنى الفجوة بين ارتفاعين . وقد نقل الأصمعي أنه قال : " مرّ فالج بأعرابي فقال : سبحان الله رهو بين سنامين "[3] . فلا تكون هناك فجوة بين مكانين مالم يكن هناك ارتفاع على جانبيهما ، فانتقال مجال الدلالة واضح في هذه المسألة . ولعل معنى الفجوة متطور أيضاً عن معنى (الفضاء) فقد ذكر ابن دريد أن " الرَّهاء : الفضاء من الأرض "[4] فمن معنى الفضاء انتقل إلى معنى الفجوة بين مكانين أو ارتفاعين ، ومن

---

[1] أضداد قطرب ٢٥٣- أضداد الأصمعي : ٨ – أضداد أبي حاتم ٩٣ – أضداد ابن السكيت ١٦٧ ، أضداد الصغاني ٢٤٣ أضداد ابن الانباري ١٢٢- أضداد أبي الطيب ٥٦٩/٢- غريب القرآن للسجستاني ٦٥

[2] أضداد قطرب ٢٦٢- أضداد الأصمعي : ١١- أضداد ابن السكيت ١٦٩- أضداد أبي حاتم : ٩٣- أضداد ابن الانباري ١٤٨ أضداد أبي الطيب ٢٨٤/١

[3] أضداد الاصمعي : ٢٧

[4] الاشتقاق : ٤٠٥

مشاهدة الانحدار من أحد الارتفاعين الذي يستتبعه الصعود في الارتفاع المقابل صارت اللفظة تعني الانحدار على حدة ، والارتفاع على حدة .

ويمثل هذا التفسير يمكن أن نفسر (التّلعة) لما ارتفع من الوادي ولما انخفض و(فرّع) إذا أصعد وإذا انحدر . و(نزلت) في الجبل علوت وانحدرت . و(الشُّرُف) للارتفاع والانحدار . فهي جميعاً من هذا القبيل .

٢٢- المَاثِل : للقائم المنتصب وللاطيء بالارض[١] : فمعنى مَثَل شخصَ . ومنه مَثَل بين يديه أي شخص وحضر . والأصل أن يكون مثول الإنسان وقوفاً وانتصاباً ، فقيل الماثل هو القائم المنتصب انتقالاً من معنى الشخوص والحضور . ثم لما رأوا أن هذا الماثل قد صدع بأمر من مثل بين يديه ، وأخذ يتعد صار المثول يعني الذهاب ، ومنه قيل : رأيت شخصاً ثم مثل أي ذهب فلم أره ، قال الهذلي:

يُقربُه النّهض النجيعُ لما يرى فمنه بدو مرة ومثول[٢]

أي ظهور وذهاب . وقد قصر أبو الطيب اللغوي تضاد اللفظة على هذين المعنيين أعنى الانتصاب والذهاب[٣] خلافاً لغيره .

٢٣- الشّعب : للجمع والتفريق أو للإصلاح والإفساد[٤] ، ويبدو أن أصل معناه الذي كانت تنصرف إليه هو (القبيلة) فهي الشَّعب والجماعة الشعوب[٥] . ثم لما كانت القبيلة الواحده تنشطر بعد اتساعها إلى قبائل أصغر هي البطون والأفخاذ صارت كل واحدة منها شعباً . فتداخل في عملية الانقسام هذه معنيان الأول : معنى التفرق الذي ولده الانقسام والابتعاد بين بطون القبيلة الكبيرة وأفخاذها . والثاني معنى التجمع الذي احتفظت به القبيلة الأم ، فكل شعب تجمع واتحاد للجماعات في مكان وزمان واحد . وكل شعب تفرق وابتعاد لهذه الجماعات . ومنه قيل للشجرة شعب ، ولأغصانها شُعوب وشُعَب. فالشّعب إذن جمع وتفريق . وواضح أن معنى الجمع يوحي بمعنى الإصلاح ، وأن التفريق يوحي بمعنى الإفساد . وسميت المنية شعوب ، لانها تفرق بين الإنسان وأهله وتصدع كل اجتماع .

---

[١] أضداد الأصمعي : ٣١ أبو حاتم ١١٤- ابن السكيت ١٨٦ الصغاني ٢٤٥- ابن الانباري ٢٨٨ - أبو الطيب ٦٢٥/٢ أدب الكاتب ١٦٢ أمالي القالي ٥٨/١ الغريب المصنف ٥٢٢ - المزهر ٣٩١/١

[٢] أمالي القالي ٥٨/١

[٣] أضداد أبي الطيب ٦٢٥/٢

[٤] أضداد قطرب ٢٦١ - الاسمعي ٧ - أبو حاتم ١٠٨ ابن السكيت ١٦٦- الصغاني ٢٣٤- ابن الانباري ٥٣

[٥] ابو الطيب ٤٠٠/١ - أدب الكاتب ١٦٣- المخصص ٢٦١/١٣ التنبيهات ٢٦٢ المأثور ٥٨

٢٤- الزُّبْيَه : لحفيرة يصاد بها الأسد ، ولحفيرة تحفر في أماكن عالية[١]. والأصل في معنى الزبية الحفيرة التي تحفر للأسد ، وإنما أطقلت أيضاً على الحفائر المحفورة في الأماكن المرتفعة ، فلأن زبى الأسد مما يحفر في علولئلا يبلغها السيبل ، لذا فإن انتقال الدلالة حادث لوجود العلاقة المكانية بين الحفرتين . وقد رد علي بن حمزة بهذا المعنى على ابن ولاّد الذي ذكر تضاد اللفظة ، وقال : "وقد وهم في هذا القول ، وإنما تحفر الزبى للأسد في الأماكن العالية ، فلذلك قالوا : قد بلغ الماء الزبى"[٢] ومثل هذا التفسير ماقاله الفراء[٣]. ومما يقوي ذلك أن الزبية أيضاً حفرة النمل ، والنمل لاتفعل ذلك إلا في موضع مرتفع "[٤].

٢٥- تَهَوَّد : بمعنى صار يهودياً ، وبمعنى مشى مشياً رفيقاً "[٥]. والأصل هو المعنى الأول ، ومنه انتقل إلى الثاني ، لأن اليهود فد عرفوا بالمشي الوئيد عند الترتيل والذكر ، ولهذا قال الزبيدي في التاج بعد ذكر المعنى الثاني " تشبهاً باليهود في حركتهم عند القراءة . قال المصنف في البصائر بعد سياق هذه العبارة : وهذا يعد من الأضداد . قلت : وهو محل تأمل "[٦].

فاللفظة عند الزبيدي ليست من الأضداد ، أو على الأقل يشك في ضديتها التي زعمها الفيروز أبادي في (بصائر ذوي التمييز) ورأى ابن دريد أن اشتقاق (يهود) هو من قوله تعالى : "إنا هدنا إليك"[٧]. فقال : "واشتقاق أهود من السكون ولين الجانب ، وحسب اشتقاق يهود من هذا، من قولهم: "إنا هدنا إليك " أي لانت قلوبنا ، والتهويد : التسكين ، تقول : هَوّدت الرجل من نفاره إذا أسكنته، والتهويدفي السير من ذلك "[٨].

ولعل العرب سموا المشي الوئيد بالتهويد انتقالاً إليه من اسم اليهود ، لأنهم وجدوا اليهود يمشون في صلاتهم وذكرهم مشياً رفيقاً ، ذلك لأن اسم اليهود أقدم من الاشتقاق ، لآن (يهود) لفظ معرب وأصله (يهوذا) وهو في العبرية اسم علم من أعلام بني إسرائيل ، ذكره القرآن واستعمله

---

[١] أضداد قطرب ٢٧٧ ، أضداد الصمعي ٥٥ ، أضداد أبي حاتم ٨٧ أضداد ابن الكسيت ٢٠٦ - أضداد الصغاني ٢٣١ أضداد ابن الانباري ٣٣٨- أضداد ابي الطيب ١/٣٣٠- التنبيهات ٣٣٧ - معاني الشعر: ١٥- لسان العرب ١٤/٣٥٣

[٢] التنبيهات : ٣٣٧

[٣] لسان العرب ١٤/٣٥٣- الكامل للمبرد ١/١٢ - أضداد أبي الطيب ١/٣٣١

[٤] لسان العرب غ ١/٣٥٣

[٥] معاني القرآن ١/٣١٢- اشتقاق ابن دريد ٥٤٩- لسان العرب ٣/٤٣٩- تارج العروس ٩/٣٥٥

[٦] تاج العروس : ٩/٣٥٥

[٧] الأعراف : ١٥٦

[٨] الاشتقاق ٥٤٩ - لسان العرب ٣/٤٣٩

العرب بالدال، ومنه اشتق التهويد بمعنى التسكين . حتى إن الكسائي ابتعد في تفسيره قوله تعالى : " إن الذين آمنو والذين هادوا والصائبون والنصارى "[1] . فجعل (هادوا) من قوله : "إنا هدنا إليك" لامن اليهوديه ، وقد رده الفراء محتجاً بمجيء التفسير بغير ذلك[2] .

٢٦ – الخَجَل : للمرح والنشاط وللكسل والخمول[3] . والأصل في المعنى (الإمعان في الشيء الذي يصدق على زيادة المرح وزيادة الكسل ، حتى عُدَّ هذا الإمعان مما يعبر به المرء المتصف به . فقالوا: " الخجل سوء احتمال الغنى ، والدقع سوء احتمال الفقر . ومنه الحديث الشريف : " إذا شبعتن خجلتن، وإذا جعتن دفعتن " ومنه قول الكُميت :

ولَمْ يدفعوا عند ما نابهم لصرفِ زمانٍ ولم يخجلوا

أي لم يسيئوا احتمال الفقر ولااحتمال الغنى ، وفي الإمعان الكثرة لذلك قالوا : وادٍ خجل إذا كان كثير النبات ، ونبات مخجل إذا كان كثيراً . ومنه الخجل الذي يعتري الإنسان وهو شدة شعوره بالحياء ، والإمعان فيه حتى يبقى ساكناً لايتحرك ولايتكلم[4] وهذا المعنى قريب من معنى الكسل والخمول ، ومجاب دلالتهما متشابه .

ومن هذه الطائفة (زَكَنْتُ) و(ظَنَنتُ) و(حَسِبْتُ) و(خِلْتُ) و(رَجَوتُ) التي تستعمل كلها للشك واليقين .

والحقيقة أن في المعنى الأول مقداراً كبيراً من المعنى الثاني ، بحيث كان انتقال الدلالة من الأول إلى الثاني يسوغه قرب المعنى من الآخر . يقول ابن السيد البَطَلْيوسي : " وقد حكى أبو زيد الأنصاري: زَكَنْتُ منك مثل زَكَنْتَ مني ، قال : وهو الظن الذي يكون عندك كاليقين ، وإن لم تخبر به. وحكى صاحب العين نحواً من ذلك . وهذه الأقوال كلها متقاربة ترجع عند النظر إلى أصل واحد ، لأن الظن إذا قوي في النفس وكثرت دلائله على الأمر المظنون صار كالعلم ، ولأجل هذا استعملت العرب الظن بمعنى العلم "[5] . وبهذا يبين الفرق بين معنيي الشك واليقين في (ظن) إذ بمجرد قوة الشك في النفس وكثرة دلائله على التحقق صار علماً ويقيناً . ولذا فقد تساهلوا في إطلاق الظن على اليقين من هذا

---

[1] المائدة : ٦٩

[2] معاني القرآن : ٣١٢/١

[3] أضداد قطرب : ٢٦- أضداد الأصمعي ٥١- أضداد ابن السكيت ١٧١- أضداد الصغاني ٢٢٨- أضداد ابن الأنباري ١٥١ أضداد أبي الطيب ٢٥٠/١

[4] أضداد قطرب : ٢٦

[5] الاقتضاب : ١٠٩

الباب ، إلا أنه مقيد في الأشياء غيرالمادية ، قال السيرافي : " لايستعمل الظن بمعنى العلم إلا في الأشياء الغائبة عن مشاهدة الحواس لها . ولايقال ظننت الحائط مبنياً وأنت تشاهده"[1]. فانتقال مجال الدلالة في هذه الألفاظ إنما كان للعلاقة الكمية بين الدلالتين ، وقد عدّها ابن الانباري في الألفاظ التي تداخلت معانيها على جهة الاتساع[2].

نخلص من هذا إلى القول : إن اختلاف العربية ـ وتطور الدّلالة اللغوية كانا من الأسباب الأساسيه التي دعت اللغويين إلى القول بوجود ظاهرة الأضداد في العربية . على أن هناك أسباباً أخرى أسهمت في تعزيز وجود هذه الظاهرة ، منها التطور الصوتي الذي يلحق بعض الألفاظ .

[1] الاقتضاب : ١٠٩

[2] أضداد ابن الانباري : ٩

قد تتعرض اصوات لفظة من الألفاظ إلى التغيير أو الحذف أو الزيادة وفقاً لقانون التطور الصوتي، بحيث يترتب على هذا التطور الصوتي الذي يلحق اللفظة أن تتحد في أصواتها مع لفظة أخرى مضادة لها في المعنى ، فتنشأ بسبب ذلك ألفاظ تعدوهما من الأضداد ومن الأمثلة الواضحة على هذا :

١- أَكْعَتَ تعني انطلق مسرعاً ، وتعني قعد والظاهر أن الفعل (قعد) قد تطور في أصواته بأن تقدم صوت القاف قليلاً حتى صادف مخرج الكاف ، وبأن همست الدال فخرجت تاءً ، فنطق الفعل (أكعت) بمعنى انطلق مسرعاً[١]. وصارت اللفظة من الأضداد . وقال الزبيدي بعد أن ذكر أن اللفظة ضد : "وقد نظر فيه شيخنا"[٢] مما يشعر بشكه في ضديتها . ولعله لمح الأصل الذي تطورت أصواته فاتحدت بأصوات أصل آخر .

٢- القَانِع : للراضي بما هو فيه وللسائل المحتاج ، وقد ذكر الأضداديون أن المعنى الأول من قَنُع قَنَاعة، والمعنى الثاني من قَنِع قُنوعاً .

ويبدو أن السبب في هذا التفريق بين مصدري الفعلين هو التطور الصوتي في مادة (خَنَع) إلى (كَنَع) أي أن الصوت الرخو الخاء قد تطور إلى نظيره الشديد الكاف . ثم جاء جامعو اللغة وذكر أن كلاً من (خَنَع) و(كنع) يفيد ذل وخضع ومصدر (كُنَع) هو الكنوع بمعنى الذلة والخضوع ، ثم اختلط الأمر بين القاف والكاف ، وترتب على هذا اختلاط الفعلين قنع وكنع .

والحقيقة أن مصدر قنع هو القناعة ، ومصدر كنع هو الكنوع ، فقول القائل " أعوذ با لله من الخنوع والقنوع " لايعدو أن يكون تكراراً للفظ الواحد . وبهذا يمكن أن نفسر كل الشواهد التي يشيع فيها أن القنوع تعني الذلة والسؤال[٣] .

ونستطيع أن نفسر الآية الكريمة التي اعتمدوها في هذا الصدد " وأطعموا القانع والمُعْتَر "[٤] بمعنى أطعموا من لايسأل حياء لأنه قنع بما هو عليه ، وماقسم له . وأطعموا ايضاً من يسأل تبلميح دون تصريح وهو المعتر[٥] فلا يكون القانع – على هذا – بمعنى السائل ، ولاتكون اللفظة من الأضداد .

---

[١] في اللهجات العربية د. ابراهيم أنيس : ٢١٤

[٢] تاج العروس : د/٦٠

[٣] في اللهجات العربية : ٢١٤ ، ٢١٥

[٤] الحجم : ٣١

[٥] الاشتقاق لابن دريد ٤٨٠- الابدال لابي الطيب ٢/٦

٤- السَّبْح : الاضطراب والسكون . وقد رويت بالخاء أيضاً ، وقرئ قوله تعالى : " إن لك في النهار سبحاً طويلاً "[1] بالوجهين . ذكرها ثعلب في المجالس بالحاء ، غير أن القرطبي نقلها عنه في تفسيره بالخاء .

ومهما يكن فالظاهر أن الأصلين مختلفان ، فما كان بالمهملة غير ما كان بالمعجمة إلا أن تطور صوت الخاء إلى الحاء عن طريق الخطأ في النطق أو التصحيف في الكتابه ولد اجتماع معنيي اللفظين في لفظ احد . وقد نقل عن ابن الأعرابي أنه قال " من قرأ سبحاً فمعناه اضطراباً ومعاشاً ، ومن قرأ سبخاً أراد راحة وتخفيفاً للأبدان "[2] .

إذن فمعنى الاضطراب هو للسبح بالمهملة ، ومعنى السكون هو للسبخ بالمعجمة . وحين اجتمع للسبح معنيا الاضطراب والسكون بسبب هذا التطور الصوتي ، حملت السبخ بالخاء عليها، فكان لها هذان المعنيان أيضاً . واعتبرهما الفراء شيئاً واحداً[3] . وكذلك ابن السكيت[4] .

٤- أسَرَّ : كتم وأعلن . وللتصحيف في هذا المادة دور كبير ، فقد اعتمد الأضداديون بيت (امرئ القيس في إثبات التضاد لهذه اللفظة ، وهو قوله :

تجاوزتُ أحْرَاساً إليها ومَعْشَراً   عَليّ حراصاً لو يُسروّن مقتلي[5]

ومعنى (يُسرون) فيه يحتمل أن يكون كتماناً ، وأن يكون إعلاناً في حين أن (يسرون) فيه قد صحف عن (يشرون) بالشين ، وقد روي البيت بالمعجمة ، وهو على هذا لايحتمل إلا الإظهار والإعلان . يقول أبو الطيب : " ومن رواه (لو يشرون) بالشين المعجمة ، فليس معناه إلا الإظهار والإعلان[6] . يقال : أشره يشره إذا أظهره وأعلنه . ومنه قول الشاعر :

فما بَرِحوا حتى رأى الله فعلهم   وحتى أُشرّت بالاكف المصاحفُ

أي أظهرت وأعلنت "[7] . وبهذا يخرج الفعل من مجموعة الأضداد ، لأن تضاده قد بني على هذا الشاهد المصحف وعلى أمثاله .

---

[1] المزمل : ٧

[2] لسان العرب ٣/٤٧٠

[3] معاني القرآن ٣/١٠٢

[4] لسان العرب ٣/٤٧٠

[5] ديوان أمرئ القيس : ٩

[6] شرح السبع الطوال لابن كيسان (مخطوط) ص : ٤

[7] أضداد أبي الطيب ١/٣٥٥ ٣٥٦

٥ – الغَابر : للماضي والباقي . ولعله في معنى الماضي من (العَـابر) ومنـه يمكـن أن تفسرالشـواهد التي تعبر عن معنى المضى ، ويلمح ذلك في قول العجاج .

أعَابران نحنُ في العُبَّار   أم غابران نحن في الغُبَّار[1]

وواضح هنا أن الغابر للبـاقي ، وأن العـابر للمـاضي . ولوكـان الغـابر يحتمـل المعنيـين لاستعماله فيهما، لاكما يذهب ابن الانباري إلى أن المعنى هنا الماضي ، ويؤيد هذا أن العجاج قصد في قوله:

فما ونَى محمدٌ مذ أن غفر   له الإلهُ مامضى ماغَبَر

معنى الباقي كما ذهب ابن الانباري[2] ، لأنه لايمكن للقـائل نفسـه أن يسـتعمل الضـد في مكـانين متعينين. فحين استعمل العجاج (غبر) بمعنى بقي في هـذا الشـاهد لايصح أن نعتقـد أنـه اسـتعمل (الغابر) بمعنى الماضي قد يكون بسبب التصحف الذي أعجم العين من (العابر) .

٦– بَرَّد : برّد وسخن . وذلك استناداً إلى قول الشاعر :

عَافَت الشُّربَ في الشتاءِ فقلنا   بُرّديه تُصَادِ فيه سخيناً

وهو على الأغلب (بل رديه) . وعلى هذا اللفظ يجب أن يروى البيت ، ويفك الإدغام الذي أوهم خطأ بالتضاد . وقد أشار ابن الانباري نفسه إلى ذلك ، ونقله عن ثعلب .

٨– لَفَأ : إذا أعطـاء حقـه ، وإذا نقصه حقـه . وذكـروا لهـا معنـى ثالثـاً هـو (ضربـه العصـا) . وبالوقوف على هـذه المـادة في كتـب الأضداديين نجـد أنهـم جعلوهـا بمعنـى (لكـأ) وأن الأخـيرة تنصرف إلىعين المعاني السابقة[3] .

وبالعودة إلى المعاجم نجد أن التصحيف ألصق معنى ضربه بالعصا بالفعل (لفأ) . وهذا المعنـى من خصوصيات (لكأ) ، وبالمقابل لصق المعنيان المتضادان بالعفل (لكـأ) ، وهمـا مـن خصوصيـات (لفأ)، فالتصحيف ولد ضداً جديداً هو (لكـأ) وأضـاف معنـى جديـداً إلى ضـد مـن الأضـداد هـو (لفأ). أما المعينان المتضادان فيمكن إرجاع أحدهما إلى الآخر بوساطة التطور الصوتي الذي حصل في اللفظة . فكلا المعنيين من باب واحد . فالفرق بين أن يعطى الحق كله ، وأن ينتقص منـه قليـلاً فرق يسير . والعلاقة الكمية واضحة وضوحها في الظن والحسبان .

---

[1] أضداد ابن الانباري : ١٣٩

[2] المصادر السابق

[3] الابدال لأبي الطيب ٢/ ٣٤٠

٨- أُعْلَلت : إذا أصدرت الإبل و لم تروها ، وإذا أوردتها ثانية فرويت ، ففي لسان العرب : "قال أبو منصور هذا تصحيف . والصواب : أغللت الإبل بالغين . وهي إبل غالة ، وروى الأزهري عن نصير الرازي قال : صدرت الإبل غُالّة وغُوال ، وقد أغللتها من الغَلّة والغليل وهو حرارة الشمس . وما أعللت وعللتها فهما ضد أغللتها ، لأن معنى أعللتها وعلّلتها أن تسقيها الشربه الثانية ثم تصدرها رَوَاء. وإذا عُلّت فقد رويت "[1].

فهذا التصحيف الذي نص عليه الأزهري هو الذي جعل من اللفظة ضداً ، إذ تداخل معنى أعللت بمعنى أغللت . وكل منهما ضد الآخر ، وقد اجتمعا في (أعللت) .

٩- الهَاجِد : النائم والسّاهر . والمعنى الأول من قول المرقش :

سَرَى ليلاً خيالٌ من سُليمى   فأرّقني وأصحابي هجود

والمعنى الثاني من قوله تعالى : " ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاماً محمودا "[2].

يقول أحد الباحثين : " فكيف نفسر وقوع هذا التضاد إلا عن طريق الأخطاء التي يمكن أن تنسب إلى الأجيال الناشئة . فقد كان للكلمة معنى واحد ، ولكن لقلة شيوعها فهمت في بيئة من البيئات على معنى آخر ، ونما هذا الفهم وذاع في الجيل الناشئ ، ثم أصبح معترفاً به اللغة النموذجية ، فاستعلمها القرآن بمعنى ، واستعملها المرقش بمعنى مضاد للمعنى الأصلي . وقد تم هذا التطور في عصور الجاهلية قبل نشأة اللغة النموذجية وازدهارها "[3].

وبمقدار صحة مايذهب إليه هذا الباحث من الفكرة ، كان خطأ اختياره للمثل ، لأن صيغة السلب ومعناه متوفران في الفعل (تهجّد) وسنأتي على ذلك فيما بعد . وإذا كان لابد من مثل يلتمس لهذا فنحن واجدوه في مادة (الهَجْرَع) التي ذكر لها ثعلب معنى الجبان ومعنى الشجاع[4]. فلجهلنا بحقيقة دلالتها القديمة . نفترض أن الخطأ في استعمال هذه الدلالة قد ولد معنى مضاداً شاع حقبة من الزمن إلى جانب معناها الأول ، ثم مات المعنيان بموت اللفظة ، لأن أصواتها وجمودها الاشتقاقي ، وانعدام ورودها في نص من النصوص المعروفة يوحي كل ذلك بقدمها

---

[1] لسان العرب ٤٦٨/١١

[2] الإسراء : ٧٩

[3] في اللهجات العربية د. ابراهيم أنيس : ٢٠٨

[4] مجالس ثعلب ٥٢٥/٢

السحيق في اللغة ، بحيث تمثل تاريخاً منقرضاً في دلالة الألفاظ . فإذا صح أن ننسب إلى الأجيال الخطأ في فهم الدلالة فقد يصبح أن يكون في مثل هذه اللفظة .

نخلص من هذا إلى أن نظام التطور الصوتي هيأ ظرفاً خاصاً نشأت فيه طائفة من الأضداد ، يرفدها التصحيف الذي وقع في مدونات الأوائل ، والخطأ الذي سارت عليه استعمالات المتكلمين، ومارافق ذلك من رغبة في الجمع والاستزاده التي تشجع المعنيين على الإعراض عن تصحيح الأخطاء، والتنبيه على التصحيف إلا في القليل النادر ، بحث تجمعت من كل هذا مادة ليست بالقليلة من مواد الأضداد يمكن ردها بسهولة إلى أصولها والمنشأ الأول بشيء من الدقة والتثبيت .

وكل الأسباب التي عرضناها ، والتي دعت بعض اللغويين إلى القول بوجود الأضداد في اللغة العربية ليست أسباباً حقيقية لهذه الظاهرة ، ومنها يبدو لنا أن هذا التوهم الدلالي قد تناول أسماء وافعالاً. وبالرجوع إلى الأصول الأولى للفظ والمعنى نجد أن هذه الألفاظ إنما تنتمي إلى جذور لغوية ليس المعنى الثاني منها . ولايتصل بها بسبب .

الباب الرابع

- توهم الدلالة في الأضداد -

١- الأسماء

٢- الأفعال

دأبت كتب الأضداد منذ كتاب قطرب – كما مرّ – على أن تؤيد ماتزعمه من تضاد لفظة بإيراد الشواهد المختلفة على كلا المعنيين ، هذا هو الغالب ، فربما استشهدت لأحد المعنيين دون الآخر ، وربما تركت المعنيين من غير استشهاد ، بل ربما اكتفى بعضها بشواهد بعضها الآخر فترك الاستشهاد البتة كابن الدهان والصغاني . ولكن الأصل في المسألة أن يدعم المعنى الذي يزعم أن اللفظة منصرفة إليه استعمال العرب له في أقوالهم . ولعل ابن الأنباري كان أحرص الأضداديين على الشاهد يقول : " قال بعض الناس : الحميم من الأضداد، يقال : الحميم للحار ، والحميم للبارد . ولم يذكر لذلك شاهداً ، والأشهر في الحميم الحار "[1] . فعدم ذكر الشاهد في رأي ابن الانباري يجعل من المسألة زعماً لا دليل عليه وصرّح في موضع آخر أن الشاهد هو الدليل على صحة التضاد : " قال بعض أهل اللغة : الضد يقع على معنيين متضادين ، ومجراه مجرى النِدّ ، يقال فلان ضدي أي خلافي ، وهو ضدي أي مثلي . قال أبو بكر : وهذا عندي قول شاذ لايعول عليه. لأن المعروف من كلام العرب العقل ضد الحمق ، والايمان ضد الكفر . والذي ادعى من موافقة الضد للمثل لم يقم دليلاً تصح به حجته "[2] .

والظاهر أن ابن الانباري كان يأخذ في (الحميم) على أبي حاتم ، وفي (الضد) على قطرب ، لأنهما عندما ذكرا ذلك في كتابهما لم يقيما دليلاً على التضاد بذكر الشاهد .

والحقيقة أن الأضداديين أهملوا كثيراً من الأضداد فلم يستشهدوا لها بأي شاهد أو استشهداوا للمعنى الشائع وتركوا غير الشائع خلواً من الاستشهاد . ويبدو من استقراء الأضداد التي ذكرت عارية من الشاهد أنها كانت معروفة عند العرب بمعنى واحد فقط ، أما المعنى الآخر فلم يرد إلا ادعاءً لادليل عليه ، وعلى ذلك فاللفظة ليست بحاجة إلى شاهد يثبت شيوعها بذلك المعنى مادام هو الوحيد الذي تنصرف إليه اللفظة ، من ذلك مانقله أبو حاتم : " قال أبو زيد : تصدق الرجل إذا أعطى صدقته ، وبعض العرب يقول : تصدق سأل ، والجيد تصدق أعطى ، وأما قول العامة : فلان يَصدّق علينا وصدّقوا علينا فخطأ "[3] . فأحد المعنيين هو المشهور عن العرب ، والثاني مولد ، وهو من استعمال العامة ، فلا يعول عليه .

---

[1] أضداد ابن الانباري : ١٣٨ أضداد أبي الطيب ١/٢٠٨

[2] أضداد ابن الانباري : ٢٧

[3] أضداد أبي حاتم : ١٣٥ ١٣٦

إن استعراضنا لبعض شواهد الأضداد ومحاكمتنا إياها يمكن أن يؤيدا استعمال الضد بكل من معنييه في لغة العرب ، لأن الشواهد عند الأضداديين هي المعوّل عليه ، وهي السبيل لإثبات التضاد في لفظة من الألفاظ ، فإذا استطعنا أن نناقش الشواهد من جوانب متعددة ، أمكننا أن نرد الزعم بتضاد الألفاظ المستعلمة فيها ، على ألا يغرب عن البال أن اللفظة الواحدة من الأضداد لاتستعمل في الشاهد الواحد منصرفة إلى المعنيين المتضادين ، ولم يزعم أحد من الأضداديين ذلك ، وإنما كانت تعني معنىً في شاهد ومعنى مضاداً في شاهد آخر ، وهي تؤيد ذهاب ابن الانباري إلى أن السياق يخصص أحد المعنيين دون الآخر إلا إذا كان الشاهد مصنوعاً ليخدم فكرة الضدية وهذه النظرية كافية لنفي ضدية اللفظة اساساً . كما أن الشواهد قد تشير إلى حقيقة التطور الذي يصيب اللفظة في البيئة ، وشرط الضدية أن يكون في بيئة لغوية واحدة .

ومن الألفاظ التي توهموا الضدية فيها " النّد" فذكروا أنها تعني المثل والضد ولايؤيد الشعر أن تكون من لأضداد إذ لم يستعملها لبيد إلا بمعنى المثل :

أحمَدُ ا لله فلا نِدّ لهُ   بيَديه الخيرُ ماشاء فَعَلْ[1]

وبهذا المعنى أيضاً استعملها حسان بن ثابت في قوله :

أتهجُوهُ ولستَ لهُ بندٍّ   فشرُّ كما لخير كما الفداءُ[2]

وكذلك هي في سائر ما أوردته كتب الأضداد من شعر ، ولعل توهم الضدية منها متأتىّ عن تفسيرهم لقوله تعالى : " ولاتجعلوا لله أندادا " إذا يحتمل أن يكون المعنى أضداداً ، ومع ذلك فأقوى المعنيين في الآية الأمثال لا الأضداد .

وكذلك (وراء) التي قالوا إنها تأتي بمعنى خلف وأمام . أما الأول فهو المعروف ، وأما الثاني ففي قوله تعالى : " من ورائه جهنم "[3] أي قدّامه وأمامه[4] ، وقوله تعالى : " وراءهم يوماً ثقيلاً"[5] أي قدامهم ، وقوله تعالى : " وكان وراءهم ملك "[6] أي أمامهم ملك[7] ومع ذلك اختلفوا في بعضها فلم

---

[1] أضداد أبي حاتم : ٧٣ - أضداد ابن الانباري : ٢٤ - أضداد أبي الطيب ٦٥١/٢ - ديوان لبيد : ١٧٤

[2] أضداد أبي حاتم : ٧٤ أضداد ابن الانباري : ٢٤ أضداد أبي الطيب ٦٥٣/٢ - ديوان حسان : ٨ - مشكل إعراب القرآن : ٣٩٥

[3] ابراهيم :١٦

[4] مجاز أبي عبيدة ٣٣٧/١

[5] الإنسان : ٢٧

[6] الكهف : ٧٩

[7] معاني القرآن : ١٥٧/٢

يقل الفراء في الآية الأولى إنها بمعنى أمام ، وإنما قال : " من ورائه جهنم " أي بين يديه"[1]. وهذا المعنى عند الفراء غير مطرد في (وراء) وإنما هو مشروط في المواقيت ، إذ يقول : "ولايجوز أن تقول لرجل وراءك : هو بين يديك ، ولالرجل بين يديك هو وراءك وإنما يجوز ذلك في المواقيت من الأيام والليالي والدهر أن تقول وراء برد شديد ، وبين يديك برد شديد ، لأنك أنت وراءه ، فجاز لأنه شيء يأتي ، فكأنه إذا لحقك صار من ورائك ، وكأنك إذا بلغته صار بين يديك، فلذلك جاز الوجهان "[2]. ولعل هذا الخلاف في تحديد معنى (وراء) في الآيات يؤيد ما ذهبنا إليه أن اللفظة تعني في الأساس (المواراة والاستتار) ، وهو معنى يصدق على الخلف والأمام وغيرهما مما كان متوارياً ومستوراً ، ونقلنا عن الآمدي أنه شرط ذلك في الأشياء التي لايقع عليها النظر دون غيرها، وإلا فوراء بمعنى خلف لاغير . ونفى الزَّجَّاج على هذا الأساس ضدية (وراء) وقال : " وراء : يكون لخلف ولقدام ، ومعناها ماتوارى عنك أي ما استتر عنك . وليس من الأضداد كما زعم أهل اللغة"[3].

ولو رجعنا إلى الآيات التي قيل إن (وراء) فيها تعني (أمام) و(بين يديه) وجدنا أن الأشياء التي تشير إليها هي مما لايعاين ، ولايقع عليها البصر . فالاستعمال القرآني جارٍ على المعاني الأصلية للفظة، وإلا فلماذا لم يقولوا إن (وراء) في قوله تعالى : " فبشرناها بإسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب"[4] وقوله: " وإذا سألتموهن متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب "[5]وقوله : " إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لايعقلون "[6] تعني أمام ؟ لأنها استعملت فيما يعاين من الأشياء فتخصص معناها بالخلف . أضف إلى ذلك أن معنى (وراء) في الآيات التي قيل إنها بمعنى أمام ، هو الخلف أيضاً ، ذلك أنه حين يقول " من ورائه جهنم " فهو يعني أنه بعد قضاء حياته ووقوع الموت ثم الحساب يكون جزاؤه جهنم ، فهي خلف هذه الأمور في التسلسل ، وكذلك".... وراءهم يوماً ثقيلاً" أي يعقب أيامهم هذه يوم ثقيل فهو خلفها أيضاً ومثلها " وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا " أي يتتبعهم ويقتفي أثرهم فهو خلفهم . ويبدو أنهم فهموا هذه الأشياء فهماً غير مرتبط بالزمن ، فكان تصورهم لها و:أنهم يستقبلونها ، فكانت بهذا التفسير (أمامهم) .

---

[1] معاني القرآن : ٢/١٥٧

[2] معاني القرآن ٢/١٥٧

[3] لسان العرب : ١/١٩٣

[4] هود : ٧١

[5] الأحزاب : ٥٣

[6] الحجرات : ٤

ويجب أن نشير هنا إلى أن كثيراً مما زعم فيه التضاد كان من اصطناع الرواة أنفسهم ، ثم إن وضّاع المعجمات وعلماء اللغة كثيراً مانقلوا عن مدونات الأعراب والرواة زيادة على السماع منهم ، ولماكان من هذه المدونات ماينقصه الدقة كان هناك مجال للتصحيف ذلك مايمكن أن يكون قد وقع فيه الوراقون من أخطاء وهم ينسخون المعجات والكتب اللغوية ، وقد أشار القدماء إلى كثير من هذه الأوهام ، وبنهو عليها وصححوا قسماً منها ، ووضعوا مصنفاتهم يقومون بها هذه الأخطاء كالذي فعله على بن حمزة مثلاً في (التنبهات) والحريري في (درة الغواص) .

واستقراء المعجم والنصوص يوقفنا على أشياء كثيرة تتصل بتاريخ اللغة كاختلاف اللهجات مثلاً ، على أن المعجمات لم تلتزم النص على جميع استعمالات القبائل ، ولم تقيد كل خلافاتها اللغوية ، وإنما كانت تشير إلى طرف من ذلك ، كما بتصرنا غالباً بالتطور الدلالي الذي رافق اللفظة في مسيرتها الطويلة . ومن أجل ذلك فنحن نستطيع أن نرجع إلى هذا التطور كثيراً مما يشم فيه التضاد ، ومن هنا كانت دراسة الأضداد في المعجمات اللغوية ضرورية لاستكشاف مايمكن استكشافه من دقائق تتصل بدلالة اللفظة ، وتفسير تضادها بمقارنة المعاني فيها وتحديد سبل تطورها ففي مادة (الشّعب) مثلاً نجد إلى جانب معنييها المتضادين معاني أخرى توضح درجات التطور ومراحله ، فقد ذكروا أنها تعني الجمع والتفريق ، وكلننا نجد كذلك : الشُّعَب : الأصابع والشَّعب : القبيلة العظيمة ، والجبل وموصل قبائل الرأس ، وبكسر الشين : مسيل الماء في بطن الأرض ، ومالنفرج بين الجبلين ، والشَّعب بالتحريك مابين المنكبين ومابين القرنين ، والشُّعبه : الطائفة من الشيء ، وطرف الغصن ، وماعظم من سواقي الأودية ، ومن المجاز : التأم شعب بني فلان إذا تجمعوا بعد تفرق ، وشتَّ شعبهم إذا تفرقوا بعد اجتماع ، والشَّعب : الحي الذي يتشعب من القبيلة ....."[1] . فنحن نجد بعد ملاحظة هذه المعاني أن الأصل فيها القبيلة مطلقاً ، ثم القبيلة العظيمة ، لأن عظمها يهيؤها للانشطار ، ثم الحي الذي يتشعب من هذه القبيلة ، لأنه صائر إلى أن يكون قبيلة وشبعاً ، ويعظم وينشطر كما حدث لتلك ، ثم صارت القبائل المتفرعة جميعاً شعوباً واحدها شعب ، وبقي لموصل الرأس لفظ الشَّعب ، فصار لكل شيء ذي أطراف متفرعة عنه ، يقال شُعب ، ومنه قيل لأصابع اليد الواحده شُعبٌ ، واحدتها شُعبة وهي . الطائفة من الشيء ، وهكذا حتى أطلق على كل تفرق شعب ، وعلى كل تجمع شعب ، ولذا قيل : التأم

---

[1] العين : ٣٠٦- الأساس : ٢٣٦ التكملة ١/١٧١ لسان العرب ١/٤٩٧ - القاموس المحيط ١/٨٨- التاج ٣/١٣٣

شعبهم تجمعوا ، وشتَّ شعبهم : تفرقوا ، فاجتمع معنيا التجمع والتفرق ، وتوهّم في اللفظة التضاد بفعل هذا التداخل بين المعاني ، ولايخفى أن ماذكر لهذه اللفظة من معنى الإصلاح والإفساد إنما هو متصل بمفهوم التجمع والتفرق ، لأن في التجمع إصلاحاً وفي التفريق فساداً ، ثم صار يطلق على كل إصلاح حتى إصلاح الإناء المنشعب ، وبعكسه الإفساد .

ومن الأسماء التي أدعى فيها التضاد مادة (بَيْن) التي قالوا إنها تعني الفراق وتعني الوصل . فأما الأول فهو المعروف الشائع من بان يبين بيناً . وأما الثاني فمن الآية : " لقد تقطع بينكم "[1] في قراءة من قرأ بضم النون ، إذ لايمكن أن يكون المعنى تقطع فراقكم . ولابد أن يكون وصلكم[2] وهذه هي قراءة حمزة ومجاهد وآخرين[3] . وهي أضعف القراءتين ، فقد قرأ الكسائي وحفص بالنصب[4] وقرأ عبد الله " لقد تقطع مابينكم " والنصب هو المشهور والأكثر في قراءة هذه الآية ، وقد علق الفراء على قراءة عبد الله بقوله : " وهو وجه الكلام "[5] وعليه فلا تحتمل اللفظة تضاداً من أي نوع ، ذلك أن قراءة (بين) بالرفع – على ضعفها – أخرجت اللفظة من الظرفية إلى الاسمية ، وقياس إحداهما على الأخرى غير وارد لاختلاف اللفظتين ، فليس في (بين) اسماً إلا معنى الفراق ، وظرفاً إلا معنى الظرفية المعروف .

ومن الأسماء التي قال القدماء بانصرافها إلى معنيين متضادين (المُعبَّد) التي تعني المذلل والمكرم. ولكن معظم الشواهد التي وردت لهذه الكلمة كانت للمعنى الأول ، مثل قول طرفه :

إلى أن تحامتني العشيرة كلُّها وأُفردتُ إفرادَ البعير المُعبَّدِ[6]

إلا أنهم ذكروا للمعنى الثاني شاهداً واحداً لم يذكروا غيره ، وهو قول حاتم الطائي

تقولُ ألا أمسك عليك فإنَّني أرى المالَ عند الباخلين معبدًّا

والنظر في هذا البيت يهدي إلى الاعتقاد بأن تصحيفاً طرأ عليه . ذلك أن (الباخلين) ربما كانت (الباذلين) والرسمان قريبان في الشكل ، فبمجرد أن يلتصق أحد رأسي الذال في اللام تكون خاءً ، وفكرة البيت – فوق هذا – تقتضي أن تكون اللفظة كذلك ، فزوج الشاعر تلومه على إسرافه ،

---

[1] الانعام : ٩٤

[2] مجالس ثعلبلا ١/٢٦٣

[3] معاني القرآن ١/٣٤٥ مجمع البيان ٣/٣٣٦ النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٠

[4] مجمع البيان ٣/٣٣٦ النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٠

[5] معاني القرآن ١/٣٤٥

[6] أضداد ابن الانباري : ٣٥ شرح المعلقات السبع للزوزني

وترى مستنكرة أن المال عنده وعند الباذلين من أمثاله مذلل لاقيمة له . وعلى ذلك يكون المعنى واحداً في جميع الشواهد .

وذهبوا إلى أن (الخنذيذ) من الأضداد تعني الفحل والخصيّ من الخيل و لم تسعفهم الشواهد بذلك ، لأن النابغة قال :

وبراذين كابياتٍ وأتناً وخناذيذ خصيةً وفحولاً [1]

فبين أن الخنذيذ يعني الفائق الجيد سواء كان فحلاً أم خصياً ، وإلى ذلك ذهب أبو حاتم في رده على أبي عبيدة الذي زعم ضديه (الخنذيذ) مستشهداً بهذاالبيت ، بل جعل أبو حاتم الخنذيذ هو الفائق من كل شيء ، يقال :

خطيب خنذيذ ، وشاعر خنذيذ [2] ، واستشهد بقول بشربن أبي خازم :

وخنذيذ ترى الغُرْمولَ منه كطيِّ الزقِ علّقهُ التجارُ [3]

ويؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم من أن الخنذيذ هو الفائق من كل شيء حتى من الإنسان قول النابغة:

يَصدُّ الفارسُ الخنذيذُ عني صُدودَ البكر عن قَرم هجانِ [4]

لكن يظهر أن الخنذيذ من الخيل كان أكثر مايعني الخصي ، كما ذهب ثعلب إلى تفسير الخناذيذ بالخصيان من الخيل دون غيرها [5] . يقابل ذلك أن الخنذيذ من الناس شاعراً كان أو خطيباً يرتبط معناه بالفحل ، وهي صفة أطلقت على الفائق من الشعراء والخطباء ، فربما كان هذا الانصراف غير المتكافئ إلى الخصي من الخيل ، والفحل من الرجال هو الذي أوهم التضاد .

ولنأخذ مادة (الخشِيب) التي ذكرت لها المعجمات اللغوية معنيين متضادين وصرحت بضديتها ، يقال : سيف خشيب للصقيل ، وسيف خشيب للذي لم يصقل وهو الخشن [6] . والمعجمات غير متفقة على تضاد اللفظة ، فأساس البلاغة لم يذكر إلا المعنى الثاني ، وعلله الزمخشري بقوله : " وهو من الخشب " [7] إذن فهناك مايدعوا إلى التثبيت من صحة نسبة المعنى

---

[1] أضداد أبي حاتم : ٨٧ أضداد ابن الانباري ٩٥ أضداد أبي الطيب ٢٣٣/١ – ديوان النابغة : ٨٩

[2] أضداد أبي حاتم ٨٧ أثر القرآن في تطور النقد العربي : ١٦٤

[3] أضداد ابن الانباري ٩٥ أضداد أبي الطيب ٢٣٣/١ ديوان بشر : ٦١

[4] أضداد ابن الانباري : ٩٥ أضداد أبي الطيب ٢٣٤/١ ديوان النابغة ١٠٩

[5] مجالس ثعلب : ٢٣٤/٢

[6] لسان العرب ٣٥٢/١، تاج العروس ٣٥٤/٢، القاموس المحيط ٦١/١ – التكملة والذيل والصلة ١١٦/١

[7] أساس البلاغة : ١١

الآخر للفظة . وبالرجوع إلى مادة (قَشَبَ) في هذه المعجمات نجد أنها نسبت للقشيب من السيوف المعنيين عينيهما دون تغيير[1] . وباستطاعتنا في هذه الحالة أن نرجح إمكان الإبدال الذي عرض لهاتين المادتين فألصق بكل واحدة من الصورتين معنى الأخرى إلى جانب معناها الأصلي ، إذ تكون (خشيب) للذي لم يصقل ، واشتقاقها من الخشب واضح كما صرح الزمخشري . وتكون (قشيب) للصقيل وللجديد وهو معناها الشائع . إلا أن أجيال المتكلمين أبدلت الصوت الأول في كل واحدة منهما فعلقت بها الضدية ، ونقلتها المعجمات على أنهما ضدان ، وعلى ذلك كتب الأضداد أيضاً[2] .

وإذا انتقلنا إلى مادة (صَرد) نجد أن المعجم ينص على ضدية (مصراد) المشتقة منها فهي للرجل الذي يشتد عليه البرد ولايطيقه ، وللرجل القوي على البرد[3] . إلا أن المعجم نفسه يوقفنا على حقيقة تاريخية في هذه المادة وهي أن جذرها (ص ر د) ليس عربياً ، وإنما هو فارسي معرب كما صرح الجوهري ، فالصرد يعني بالفارسية البرد[4] . فإذا كان كذلك فاللفظة المشتقة لاتحمل التضاد في وضعها الأول ، لأن اصلها دخيل ، وحين شاعت في العربية توسع في استعمالها فأطلقت على كل مايتصل بالبرد من معانٍ . ولم يقتصر في (المصراد) على المعنيين المتضاديين . فهي : الرجل الذي لايصبر على البرد ، والذي يشتد عليه البرد ، والذي يقل تحمله له ، والذي يجد البرد سريعاً....[5]فهي معانٍ تدور – في صفة الرجل – مع البرد واشتداده ، وشعور الإنسان به . وقالوا أيضاً : جيش صَرِد أي جامد ، والصَّرد : أبرد مكان في الجبال والصريدة هي النعجة التي أنحلها البرد . والعنزُ الصَّرِدة المقشَعِرّة . وصرد السقاء صرداً إذا خرج زبده متقطعاً ، فيداوى بالماء الحار[6] . وغير ذلك من المعاني التي يتضح فيها التوسع في إطلاق مشتقات الأصل الأول ، وفي كلها يبرز المعنى الفارسي جامعاً مشتركاً بين هذه المعاني .

وتشير المعجمات إلى التطور الذي يحصل للمعاني عن طريق المجاز ، فتكون اللفظة في نهاية المطاف من الأضداد كمادة (جَعْد) التي ذكر أنها تعني البخيل والكريم . وتقصي هذه المادة

---

[1] لسان العرب ١/٦٧٤ تاج العروس ١/٣٦ اساس البلاغة : ٣٦٦ التكملة ١/٢٤٠ ، القاموس المحيط ١/١٦١

[2] أضداد ابن السكيت ١٩٨ أضداد ابن الانباري : ٣٢٧ - ٣٦٣

[3] لسان العرب ٣/٢٤٨

[4] لسان العرب ٣/٢٤٨

[5] لسان العرب ٣/٢٤٨

[6] التكملة والذيل والصلة ٢/٢٦٤ ٢٦٥

يوضح لنا الطريق التي سلكتها ، فتوهم فيها التضاد . فأول ماوصف الجعد هوالشعر لتجمعه وتقبضه ، ثم قيل رجلٌ جَعد الأصابع وجعد البنان كناية عن بخله ، كأنه تتجمع أصابعه على مافي يده فلايعطي ، وأطلقت هذه الصفة على الذئب لبخله ، فكانت (جَعْد) بهذا المجاز تعني البخيل ، ثم رجع إلى جعوده الشعر فرأوا أنها صفة العربي وهي الغالبة على شعره تقابلها سبوطة الشعر الغالبة على شعور الروم والعجم . ولما كان العرب هم المعرفون من بين الأقوام بالكرم كان إطلاق صفة الجعودة على أي عربي كافياً للإشارة إلى صفة الكرم فيه . ولهذا انصرفت لفظة (الجعد) هذا الانصراف الذي يضاد الأول . والظاهر أن معنى الكرم تأخر عن الأول بدليل أن الخليل لم يذكره من معاني هذه اللفظة[1]، ولأن الأصمعي قال : " زعموا أن الجعد السخي . قال : ولاأعرف ذلك، والجعد البخيل وهو معروف "[2].

ونجد في هذه المعجمات شيئاً من مناقشات أصحابها لما بين ايديهم من المعاني ، وكأنهم لمسوا مايدعو إلى التأمل والتنبه فأحبوا تسجيل ملاحظاتهم بين خضم هذه المواد المجمعة ومما نقلوا – مثلاً – عن ابن الأعرابي أنه قال : التغريب أن يأتي ببنين بيض وببنين سود فهو إذن من الأضداد[3]، قال صاحب التاج : " قال شيخنا : هذا تعقبوه ، وقالوا : لاضديه فيه ، فإن التغريب هو الاتيان بالنوعين جميعاً ، والإتيات بكل واحد من النوعين على انفراده لايسمى تغريباً حتى يكون من الأضداد "[4]. وذكر الفيروز أبادي أن أَسَاد وأُسْوُد بمعنى أنجب سيداًأو غلاماً أسود ، ضد[5]. وقال صاحب تاج العروس نقلاً عن بعض أئمة التحقيق : " إنه لاتضاد بينهما إلا بتكلف بعيد ، فالسيد في الغالب أبيض في الغالب أسود وبين السواد والبياض كما بين السيد والعبد فتأمل"[6] والزمخشري لم يذكر إلا المعنى الثاني " أَسْوَدَتْ فلانه : ولدت سوداً"[7].

---

[1] العين : ٢٤٩

[2] تاج العروس ٧/٣٠٥

[3] لسان العرب ١/٦٤٠ تاج العروس ٣/٤٧٦

[4] تاج العروس ٣/٤٧٦

[5] القاموس المحيط ١/٣٠٤

[6] تاج العروس ٨/٢٢٥

[7] أساس البلاغة : ٢٢٣

وذكروا أن (النُّكَد) بالضم الغزيرات اللبن من الإبل ، والتي لاالبن لها ضد[1] . وزعم الصغاني أن المعنى الثاني تفرد به ابن فارس ، وقد خالفه الناس ونقل هذا عن الصغاني صاحب التاج[2]. ويبدو أن المادة وصلت لابن فارس مصحفة ، ذلك أنا نجد في مادة (مُكُد) : المَكُود : الناقة الدائمة الغزر والناقة القليلة اللبن ضد[3] ونسبوا المعنى الثاني للخليل الذي أنشد :

قد حارد الخور وماتحاردُ   حتى الجلاد دَرُّهنَّ ماكدُ

أي ناقص . وقد رد الأزهري على الخليل وغلطه فقال : " وإنما اعتبر الليث قول الشاعر (حتى الجلاد درهن قاكدُ) فظن أنه بمعنى الناقص وهو غلط .

والمعنى : حتى الجلاد اللواتي درهن ماكد أي دائم قد حاردن أيضاً . قال : والصحيح أن يقال : المَكْداء والمَكُود هي الدائمة الغزر الكثيرته ، والجمع مُكْد وإبل مكائد "[4]. والذي نفيده من هذا أن (المُكد) التي تعني القليلة اللبن - كما قال الخليل - قد وصلت إلى ابن فارس بالنون خطأ ، فصرح بمعناها الذي سبق ذكره . والظاهر أن الزمخشري نقل عن ابن فارس هذا المعنى في (النُّكد) في معجمه[5] ولعل الأزهري في المقابل توهم في (المُكد) التي تعني أصلاً القلة معنى (النُّكد) التي تعني أصلاً الكثرة ذلك أن تفسير (ماكد) في البيت يدل على عدم فهم المراد ، والمعنى واضح ، إذ يريد الشاعر أن النياق قد قل لبنها حتى الجلاد منها وهي أدسم الإبل لبناً ، فالقلة هي المقصود ومعناها في البيت .

---

[1] تاج العروس ٩/٢٣٧ التكملة ٢/٣٥٣

[2] تاج العروس ٩/٢٣٧ التكملة ٢/٣٥٣ مقاييس اللغة ٥/٤٧٦

[3] تاج العروس ٩/١٨٦

[4] تارج العروس٩/١٨٦

[5] أساس البلاغة : ٤٧٢

إن القول بالتضاد في بعض الأفعال إنما كان نتيجة الخطأ في فهم الدلالات الدقيقة لهذه الأفعال وفق ما جاءت به الشواهد المختلفة، ونظرة عاجلة إلى بعض هذه الأفعال يشعر بمدى التوهم في زعم الضدية فيها .

من ذلك الفعل (عسعس) بمعنى أقبل وأدبر نسب الأضداديون معنى الإقبال إلى قول امرئ القيس:

عسعس حتى لو يشاءُ أدّنى   كان لهُ من ناره مَقْبِسُ[1]

ومعنى الإدبار إلى قول علقه بن فرط التيميّ :

حتى إذا الصبحُ لها تنفسا   وانجاب عنها ليلها وعسعسا[2]

ولكن ابن الانباري علق على البيت الأول بقوله : " قال الفراء : وكانوا يرون أن هذا البيت مصنوع "[3]وعليه يكون المعنى (أدبَر) لا غير . وهو المعنى الذي تؤيده الشواهد الشعرية الأخرى، ويدعمه الاستعمال القرآني لهذه اللفظة . كما في قوله تعالى : والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس".

وكذلك الفعل (أخفى) قالوا إنه يعني أظهر، ويعني ستر، وذلك لاختلافهم في قراءة قوله تعالى: "أكادُ أخفيها"[4]فقد قرأ الحسن وسعيد بن جبير وأبو الدرداء بفتح الهمزة[5]. وقرأ أبي وسائر القراء بالضمّ[6]فالفتح من (خفي) بمعنى أظهر، والضم من (أخفى) بمعنى ستر على السلب أي أزال الإظهار[7]والظاهر أن الذي قرأ بالفتح أفترض أن يكون المعنى الإظهار، لأن ماقبل هذه العبارة في الآية : " إن الساعة آتية أكاد أخفيها " فلابد أن يكون أراد أظهرها لأنها آتية، ولكن سياق العبارة بعد ذلك يوضح أن القصد هو الإخفاء، ذلك أن تمام الآتية " إن الساعة آتية أكاد أخفيها لتجزي كل نفسٍ بما تعسى " فلا يمكن أن يكون المعنى أكاد أظهرها، لأن الجزاء لايتم إلا بعد تمام الإظهار، ولو أراد الإظهار لم يقل أكاد . فاستعمال الفعل (أكاد) يشعر أنه أراد أن الساعة آتية فهي قريبة من الظهور، ولكن أكاد أخفيها وأسترها . يقوي هذا المعنى استعماله للفعل

---

[1] أضداد ابن الأنباري : ٣٣

[2] أضداد الأصمعي : ٨ أضداد ابن السيكت : ١٦٧ ، أضداد ابن الانباري : ٣٣ ، أضداد أبي الطيب ٢/٤٩١

[3] أضداد ابن الانباري : ٣٣

[4] طه : ١٥

[5] معاني القرآن ٢/١٧٦ مختصر في شواذ القرآن ٨٧ مجمع البيان

[6] معاني القرآن ٢/١٧٦ مختصر في شواذ القرآن : ٨٧

[7] مجمع البيان ٧/٤

(تسعى) فلو كان معناها أكاد أظهرها لكان يتطلب أن يكون تمام الآية (لتجزى كل نفس بما سعت) ولكن استعمل صيغة الحاضر ليفسر سبب إخفائها الآن، لأن النفس ماتزال تسعى .

أما الفعل (أسرَّ) فقد قالوا إنه يعني كتم وأعلن، وهو على هذين المعنيين في قوله تعالى " وأسروا الندامة لما رأو العذاب "[1] غير أن استقراء هذا الفعل في القرآن يهدي إلى أنه مستعمل في جميع مواضعه بمعنى الكتمان مثل، " فأسرها يوسف في نفسه "[2] و " سواء منكم من أسر القول ومن جهر به "[3] و " ثم إني أعلنت لهم وأسررت لهم إسراراً "[4] و " يعلم السرّ "[5] و " الله يعلم ما تسرون وما تعلنون "[6] و " أسرو النجوى الذين ظلموا "[7] . وفي كلها لايعني الفعل إلا الإخفاء. وهو المعنى الذي ذهب إليه الفراء في تفسير الآية المختلف فيها[8] . ومثله الطبري[9] .

أما الذين قالوا بضديه الفعل من المفسرين كأبي عبيدة والجبائي[10] والزمخشري[11] والفخر الرازي[12]، فإنهم أفادوا معنى الإظهار من اعتبار خارجي لايمت للفعل بصلة، وإنما يتعلق بمفهوم الآية، فالفخر الرازي مثلاً يشير بقوله : " إنما أخفوا الندامة على الكفر والفسق في الدنيا لأجل حفظ الرياسة، وفي القيامه بطل هذا الفرض فوجب الإظهار "[13] . يشير بذلك إلى أن إعلان الندامة من قبل الكفار إنما كان لأن ظروفهم التي تغيرت من الدنيا إلى القيامة تفرض ذلك ويبقى الفعل في القرآن بمعناه وهو الإخفاء . إلا أن الطبرسي ينقل لنا في تفسيره عن الأزهري أنه قال : " وهذا غلط لأن مايكون بمعنى الاظهار يكون بالشين المنقطة من فوق "[14] وهذا قد يشير إلى أن في

---

[1] يونس : ٥٤
[2] يونس : ٧٧
[3] الرعد : ١٠
[4] نوح : ٩
[5] طه : ٧
[6] النحل : ١٩
[7] الأنبياء : ٣
[8] معاني القرآن : ٤٦٩/١
[9] تفسي الطبري : ٨٦/١١
[10] مجمع ابيان : ١١٦/٥
[11] الكشاف : ٥٣٢/٢
[12] تفسير الفجر الرازي : ٣/٥
[13] تفسير الفجر الرازي ٣/٥
[14] مجمع البيان : ١١٦/٥

المسألة إبدالاً عرض للفعل (أشَرَّ) الذي بايعني إلا الإظهار . فجاء بالسين، وتوهم الأضداديون فيه معنى من معاني الضدية .

وذهب القدماء إلى القول بالضدية في (الرّجاء) وأنه يعني أيضاً الخوف وذلك اعتماداً على شواهد من القرآن كقوله تعالى : " لايرجون لقاءنا "[1]و " مالكم لاترجون لله وقارا "[2]و " قل للذين آمنوا يغفروا للذين لايرجون أيام ا لله "[3]وفي كلها المعنى يخافون، ولكن ذلك ليس مطرداً في في الاستعمال، إذ هو مقيد بالنفي وهو لغة، يقول الفراء في تفسير هذه الآيات : " وهي لغة تهامية يضعون الرجاء في موضع الخوف إذا كان معه جحد "[4]وقال أيضاً في تفسير قوله تعالى : " وترجون من ا لله مالايرجون "[5]. قال بعض المفسرين : معنى ترجون : تخافون ولم نجد معنى الخوف يكون رجاءً إلا ومعه جحد ... ولايجوز : رجوتك وأنت تريد خفتك "[6]وعليه فإن استعمال الفعل في القرآن بمعنى الخوف ما هو إلا تأثر بلهجة عربية، وهو مقيد بالجحد فقط، ولايمكن أن يعمم على جميع لغات العربية وفي الإثبات أيضاً .

إلا أنهم فسروا الفعل نفسه في مواضع أخرى من القرآن تفسيرات أخرى، ففي قوله تعالى : "وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم "[7]المعنى يعلمون . وفي قوله : " واللاتي تخافون نشوزهن"[8]المعنى أيضاً تعلمون وهو كالظن "[9]وفي قوله : " إلا أن يخافا ألا يقيما حدود ا لله "[10] المعنى أن يظنا، والآية في قرءاه أبيّ " ألا أن يظنا "[11]وفي قوله : " فإن خفتم ألاتعدلوا "[12] المعنى أيقنتم[13]والحقيقة أن هذه المعاني المذكورة للفعل هي معانٍ مفترضة من قبل

---

[1] الفرقان : ٢١

[2] نوح : ١٣

[3] الجاثية : ١٤

[4] معاني القرآن ٢/٢٦٥

[5] النساء : ١٠٤

[6] معاني القرآن ١/٢٨٦

[7] الانعام : ٥١

[8] النساء : ٣٤

[9] معاني القرآن : ١/٢٦٥

[10] البقرة : ٢٢٩

[11] معاني القرآن ١/١٤٦

[12] النساء ٣

[13] مجاز القرآن لابي عبيدة ١ ١١٦

المفسرين، وليست مما ينصرف إليها الفعل انصرافاً حقيقياً . فإذا ثبت هذا المعنى المفترض للفظة، وشاعت فيه صارت بعدئذ من الألفاظ التي تنصرف انصرافين متضادين، والنظر إلى هذه الآيات يهدي إلى الاعتقاد بمجيء الفعل بمعناه الأصيل، إذ لاضرورة معنوية تدفع إلى افتراض غيره .

ومثل الرجاء (الظنّ) الذي ذهب الأضداديون إلى القول بضديته في مواضع عديدة من القرآن، كقوله تعالى : " فظنوا أنهم مواقعوها "[1] أي علموا وقوله : " وظن داود إنما فتناه "[2] أي علم[3] وقوله: " قال الذين يظنون أنهم ملاقو الله "[4] أي يتيقنون[5].

وهم حين ينسبون للظن معنى اليقين فليثبتوا أن ضدية الفعل جاءت من ضدية الشك واليقين. والواقع لايؤيد ما يذهبون إليه، لأن هذه الآيات لاتثبت الضدية للفعل، وأن الذي أوهمهم بمعنى التضاد أمر يتصل بفكرة الآية لابالفعل نفسه، لأن ابن الانباري مثلاً يعلل معنى اليقين في الآية الثالثة بأنه لم يذهب وهلك عاقل إلى أن الله عز وجل يمدح قوماً بالشك في لقائه، فولا هذا الافتراض التعبدي لم يكن للفعل معنى اليقين، ولولا الإيمان بحقيقة لقاء المؤمنين بربهم لم يكن للظن هذه الدلالة . والدليل على أن التضاد مستفاد من فكرة الآية لامن الفعل أن الطبرسي في تفسيره جعل معنى الفعل ثلاثة أوجه، أحدها أنه يمعنى يستيقنون، والثاني أنه بمعنى يحدثون نفوسهم، والثالث أنه يمعنى يظنون أنهم ملاقو الله بالقتل[6] فتقليب الفعل على جميع الأوجه المحتملة في المعنى المراد في الآية ليس إلا محاولة للوصول إلى أقرب الأفكار التي ترمي إليها الآية، ولعل المعنى الأخير الذي ذكره الطبرسي هو المتفق مع المعنى الأصيل للفعل، وهو أولى التفسيرات بالأخذ، لأن الآية تبحث فكرة الجهاد في سبيل الله، وفيها بعد قوله تعالى " ملاقو الله " " كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين " فالمجاهدون يظنون أنهم مقتولون في هذه الساعة، والله يشجعهم، ويبعث فيهم العزم ويصبرهم على الجهاد . ومعنى (ظن) لم يتغير .

أضف إلى ذلك أن القدماء استفادوا من الفعل (ظن) في القرآن معاني آخر لاصلة لها بالمعنيين المتضادين، فهم حين عرضوا لقوله تعالى عن يونس : " وذا النون إذ ذهب مغاضباً فظن أن لن

---

[1] الكهف ٥٢

[2] ص : ٢٤

[3] معاني القرآن ٢/٤٠٤

[4] البقرة : ٢٤٩

[5] أضداد ابن الانباري : ٣

[6] مجمع البيان في تفسير القرآن ٢/٣٥٥

نقدر عليه "[1] لم يستطيعوا أن ينسبوا إلى الفعل معنى الشك لامعنى اليقين . قال ابن الانباري : " أراد : رجاء ذلك وطمع فيه، ولايقول مسلم إن يونس تيقن أن الله لايقدر عليه "[2] فابن الانباري يحاول أن يجد مخرجاً للفعل (ظن) مع الإيمان بنبوة يونس وعدم شكه بقدرة الله، في حين نجد الطبرسي يقر بمعنى الشك في (ظن) ولكنه يبحث عن المخرج في غيره من الآية إذ يقول : " فظن أن لن نقدر عليه: أي لن تضيق عليه، وقيل : ظن أن لن نقضي عليه ماقضيناه، والقدر بمعنى القضاء عن مجاهد وقتاده والكلبي والجبائي، قال الجبائي : ضيق الله عليه الطريق حتى ألجأه إلى ركوب البحر، ثم قذف فيه فابتلعته السمكة "[3]. فالتوجيه عند الطبرسي انصب على " لن نقدر عليه " و لم يشمل (ظن) أنه - كما يظهر - غير قائل بتغير معنى الفعل في هذه الآية .

ومهما يكن من أمر، فإن جميع المعاني التي ألصقت بالفعل مستفاده من خارج مادته الأصلية، إذ هي تدور مع فكرة النص وتغير مفهومه لدى المفسرين والعلماء .

نخلص من هذا إلى أن القرآن لم يستعمل هذه الأفعال على أنها اضداد كما يزعم الأضداديون، وإنما أوهمهم بذلك إغفالهم اختلاف القراءات في القرآن، وآثار للهجات فيه دون محاولة استقراء الكلمة التي يعالجونها في جميع مواضعها من القرآن الكريم، وتمسكهم بالنقل في تحديد المعنى متجاهلين مايوضحه السياق من تخصيص الدلالة وتعيينها بعيدين عن ملاحظة مايتقدم الآية ومايتأخر عنها من آيات تشرح فكرتها، وتبين غامضها مدفوعين في ذلك إلى مايرون أنه المعنى المفترض في كلام الله، وإن خالف عربية القرآن نفسه .

وتكشف مادة (سَجدَ) من طرف أخر توهم الأضداد في بعض الأفعال فقد ذكرت المعجمات أنها تعني وضع جبهته على الأرض، وتعني انتصب[4] على خلاف في ذلك، إذ لم يذكر الأساس إلا معنى الميل والتطامن.[5] ذلك أن المعجمات التي صرحت بضديتها نسبت معنى الانتصاب إلى لغة طيء . وقائل هذه النسبة هو الخليل، لأن المعجمات نقلت عن الأزهري الذي صرح بأن ذلك لايحفظ لغير الليث، ولم ينقل عن الليث (أي عن الخليل) أنه صرح بضدية

---

[1] الأنباء : ٨٧

[2] أضداد ابن الانباري : ٣

[3] مجمع البيان : ٦٠/٧

[4] التكملة ٢٤٧/٢ - لسان العرب ٢٠٤/٣ - تاج العروس ١٧٢/٨ - القاموس المحيط ٣٠٠/١

[5] أساس البلاغة : ٢٠٢

اللفظة، وإنما هم استفادوا من تخصيصه لمعنى الانتصاب في لهجة طيء تضاد هذه اللفظة . فكان الخليل أبعد من هؤلاء نظراً للمسألة، وكأنه حين وجد أن البيئات العربية اختلفت في معنى اللفظة أدرك أن التضاد ليس أصيلاً فيها، وإنما هو حادث بعد توحد لغات هذه البيئات . وقد سبقت الاشارة إلى ذلك بالتفصيل .

ومثلها مادة (قَنَعَ) التي تعني رضي بما هو فيه وتعني سأل. وعلى ذلكما المعنيين كتب الأضداد ومعجمات اللغة، دون اشارة منها جميعاً إلى لغة فيه. غير أن الخليل ذكر في (القُنُوع) معنيين متضادين آخرين فقال : " والقُنُوع بمنزلة الهبوط - بلغة هذيل - من سفح الجبل: وهو الارتفاع أيضاً"[1] ولعل ذلك يشير إلى أن في المسألة تطوراً حصل هذه اللفظة في بيئة لغوية، إذ ارتبط معنى القنوع في الاحساس الانساني، وبالمقابل ارتبطت القناعة التي تعني الرضا بالقسم بمعنى الارتفاع، ولهذا فإن الخليل لم يصرح بضدية (قَنَعَ) لأنه أرجع معنى الرضا إلى القناعة، ومعنى السؤال إلى القنوع . والفعلان مختلفان في الأصل، كما لم يصرح بضدية القُنُوع لأنه أرجع أحد المعنيين إلى لغة هذيل .

ويهيء استقراؤنا للأضداد في المعجمات والنصوص الوقوف على المدلول القديم الشامل للفظة، ذلك الذي يتطور بحكم شموليته إلى مدلولين يتوهم فيهما التضاد، وهو الذي سماه القدماء (الأصل) فمثلاً نجد مادة (طَرِبَ) تعني الفرح وتعني الحزن . ولكننا نعثر في تضاعيف كلامهم على هذه المادة أنها كانت تعني في الأصل (الحركة أو الخفة) التي تلحق الانسان في حال فرحه أو حزنه[2].

ونلمح في المعجم اللغوي أيضاً اشارات إلى دور التصريف واختلاف الصيغ في تغير المعنى، بل في قلب المعنى إلى ضده، وهي إشارات قديمة تشعرنا بحدوث مثل ذلك في المراحل المتقادمة من تاريخ اللغة، كما في الفعل (هَجَدَ) قالوا إنه يعني نام ويعني سهر، وكثيراً ما أرجعوا معنى النوم إلى الفعل المجرد ومعنى السَّهر إلى المزيد بالتاء وتضعيف العين[3] حيث يكون الفعل مصوغاً لسلب المعنى، لأن صيغة (تفعَّل) تفيد معنى السلب، يقول الأزهري : " والمعروف في كلام العرب أن

---

[1] العين : ١٩٣

[2] الأساس ٢٧٧ - التكملة ١٩٣/١ لسان العرب ٥٥٧/١ - القاموس المحيط ٩٧/١ - تاج العروس ٢٦٨/٣

[3] الأساس : ٤٧٩ لسان العرب ٤٣١/٣ التاج ٣٣٤/٩

الهاجد هو النائم وهَجَد هُجُوداً إذا نام، وأما المُتَهَجِّد فهو القائم إلى الصلاة من النوم، وكأنه قيل له مُتَهَجِّد لإلقائه الهُجُود عن نفسه، كما يقال للعابد متحنث لإلقائه الحِنْث عن نفسه[1] ومثل هذا الفعل (أَضْعَفَ) و (عَرَّبَ) و (أَطْلَبَ) و (تَأَثَّمَ) و (جَفَأَ) وغيرها ما نستشعر فيها جميعاً أنها اكتسبت الضدية بهذه الطريقة من تلاقح صيغتين مختلفتين، ونشأة معنيين متضادين يلصقان بالمادة الأصلية بعد أن ينسى الدور القديم الذي لعبه اختلاف الصيغ وتغير التصريف .

إن استقرائنا لمواد الأضداد هذه وغيرها كثير أوقفنا على ألوان مختلفة وصور متنوعة من آثار تلك المراحل التاريخية، من ذلك مايتصل بالتطور الصوتي والإبدال، ومنها مايتصل بالمواد الدخيلة المعربة، ومنها مايتعلق باختلاف اللهجات ومايتعلق بالتطور الدلالي الخاص بالأصل القديم الشامل إما عن طريق المجاز أو انتقال مجال الدلالة للعلاقة السببية بين المجالين، ومن ذلك أيضاً مايتصل باختلاف الصيغ والعوارض الصرفية التي أضاعت بمرور الزمن الفوارق المعنوية بين الألفاظ إلى ماهنالك من ملامح مهمة نستنير بها في اكتشاف حقيقة هذه الظاهرة اللغوية ظاهرة الأضداد .

---

[1] تاج العروس : ٩ /٣٣٤

في ظاهرة الأضداد مبحث مهمٌّ من مباحث اللغة، وحاجة المكتبة العربية إليه ماسة، لما لإظهار الدلالات الدقيقة الخاصة للألفاظ التي توهم فيها التضاد من أهمية، كيلا تفقد اللغة خاصة من خصائصها في الدقة والوضوح تلك التي تميزها من كثير من اللغات .

لقد اعتمدت في هذا البحث منهج الاستقصاء التاريخي لإيضاح الفروق في الدلالات بين الألفاظ التي قد يتبادر إلى الذهن تضادها وذلك خدمة للعربية، ورغبة في إعادة بعض روائها وسمتها المميزة المتمثلة في دقائق معاينها ومنمنمات مدلولاتها في كثير من الألفاظ .

وأجدني قد سرت في هذا البحث على طريقتين متساوقتين همـا : طريقة التقصي التاريخي، وطريقة الاستقراء الدّلالي وقد تمكنت من حصر أهم ماتوصلت إليه في نقاط أهمها :

١- لقد انقسم اللغويون القدامى في مواقفهم من هذه الظاهرة بين مؤيد للأضداد ومنكر لها .
وكان كلا الفريقين مغالياً في رأيه - كما يبدو لي - لأن مؤيدي الأضداد ذهبوا إلى حصر عدد كبير من الألفاظ قالوا إن كل واحد منها يؤدي معنيين متضادين - وهي في حقيقتها ليست كذلك - ظناً منهم أن هذه الظاهرة تثري اللغة، فأهملوا أو تناسوا المعاني الدقيقة التي تخص كل لفظة .
ومال منكرو الأضداد إلى المغالاة في رأيهم أيضاً، فأنكروا التضاد البتة مع أنه يبرز في ألفاظ قليلة، وإن كانت لاتكون مشكلة لغوية قائمة تستحق الدراسة والبحث .

٢- جهد اللغوين الحديثون في دراسة الأضداد، وبيان الدلالة الخاصة لكل لفظ اعتبر منها، وسعوا إلى وضع هذه الدلالات في أصولها الوضعية لافي العرف الاصطلاحي، وبين هؤلاء أن التضاد الحقيقي غير كثير في اللغة الفصحى .

٣- بدا من خلال البحث أن للهجات أثراً في وجود الأضداد، ولكنه ليس ذاك الأثر الذي يشوب لغة الثقافة، لأن اللهجات تبقى على مستوى المحادثة، ولاترتقي إلى لغة الخاصة إلا في القدر اليسير جداً، وذلك حين تكون لفظة بعينها قد عمت وانتشرت واستساغ اللغويون وجودها لمقاييس معينة وخصائص لاتمنعها من دخول اللغة الفصحى . والقرآن الكريم وحدّ بين هذه اللهجات . وغدت لغة الثقافة منذ أمدٍ بعيد غنية عن كل لفظ لهجي أو عامي .

٤- ظهر لي بالبحث أن كل صوت لغوي يحمل في طياته مدلوله، لما للصوت الواحد في اللغة العربية من قيمة تعبيرية، إذ أن العربية ذات جذور صوتية يتناسب كل صوت فيها مع المعنى الذي يؤديه، ولايمكن لصوت أن يعطي معنى الصوت الثاني المبدل منه بالدقة التي نظن أنها مماثلة . ولابد أمام هذا كله من إظهار هذه اللغة الراقية التي بلغت من الدقة أعلاها وأسماها .

د- ثبت بالبحث أن التطور الدلالي في اللغة العربية لايبتعد كثيراً عن الأصل بل يبقى رابط لايخفى يربطها به لأن الجذور الأولى التي بنيت عليها العربية تشد هذا المدلول إليها ولذلك أرى أنه من الواجب معرفة أصل الكلمة وحقيقة استعمالها وليس التسليم بما آل إليه تطورها وتضادها .

وفي اعتقادي أن الألفاظ التي تطورت دلالاتها لاتعد بمعيار دقيق من الأضداد بل تبقى مشدودة إلى أصولها اللغوية الوضعية .

٦- تبين لي أن ما اطلعت عليه من الدلالات، وأوضحت فيه المعاني المختلفة لما زعم أنه من الأضداد يمكن أن يلقي أضواءً جديدة . على دلالات بعض الألفاظ، ومواضع استعمالها لتكون ملائمة للسياق تمام الملاءمة، ولتأتي بالتالي - أتم إيضاحاً للفكرة التي تجول في ذهن الكاتب والشادي وتصل بمثل هذه الدقة إلى أذهان القارئين والمتعلمين والدراسين .

ولعّلي أكون قد أديت بهذا البحث خدمة للمكتبة العربية لأني ربما أزلت الاضطراب عن بعض الأصول التي التبست مدلولاتها بمفهومات مضادة لها .

وعلى الرغم من سعة البحث ودقته في هذا المجال فإنني لاأجد نفسي قد وصلت إلا إلى قدر يسير مما ينبغي البحث فيه لأنه من العسير على الفرد الواحد أن يلم بأطراف هذا البحث جميعاً، فهو لعمري يحتاج إلى فريق عمل من الدراسين والباحثين في أجيال متتابعة لما فيه من استفاضة، ولما يقتضي من دقة ومراجعات عميقة الغور .

An Outline of Research
on
"Indication in Language Antonyms"

The phenomenon of Antonyms is an important research of philology. Classes of linguists all over the ages and centuries were interested in this phenomenon.

From the third and Fourth Centuries of the Hegira, and thereafter, till our present time, such phenomenon appears in publications displaying the arguments of linguists thereabout.

In language, antonyms is the plural of antonym which is the contrary and opposite. The opposite of a thing is what negates it . The expressions of antonyms are those, which each gives two meanings : one opposite to the other.

I decided to search this dialectical subject in order to reach to the true origins of indication, taking care to achieve the goals I aim , explaining the fact of antonyms, showing final strictness in the indication of Arabic expressions and displaying what my linguistic sensation portrays that most of what are considered antonyms are not antonyms because of the ambiguity of indications in the minds of many, therefore, getting many expressions back to their origins and eliminating the confused concept that clung to them.

To reveal the full truth, I subjected this matter to two methods of search :

..../....

First : Induction method, in which I sometimes depended on the most important written books published about word sense, and about laws of sound , othertimes .

Second : The historical investigation.
In order to reach the expected goal and caring for easiness, exactness and concentration, I have divided the search into introduction, four sections and a conclusion.

Introduction :

In the introduction I explained the value of language, its effect on the life of the nation, the reasons that made me choose this research and the goals I aim to achieve . I also explained the plan and layout of the search .

First section :

The first section was on defining antonyms and their concepts at the linguists and men of logic, showing and the beginning of giving account of antonyms, since the second century of the Hegira i.e. since the age of Abi Omar son of Al Alaa, Al Khalil son of Ahmad, Younes, Abi Zaid and Abi Omar shaibani.

Second section :

The second section was about the scientific argument between old and modern linguists on the phenomenon on of Antonyms.
This lay in three chapters. The first chapter was restricted to

views of old linguists supporting the existence of antonyms. The second chapter handled the views of old Arab linguists , on the existence of antonyms.

I assigned the third chapter to the views of modern Arab linguists and other linguists about this phenomenon and the evidence of supporters and opposers .

Through this section, it was revealed that both supporters and opposers of antonyms, exaggerated their views.

The supporters numerated a great number of expressions each conveys contradicting meanings, believing this phenomenon enriches the language with many expressions and meanings. They neglected or tried to forget the strict indications that distinguish an expression from another, although the language richness's essence is in the special minute indications by which the language will become a sensitive balance for the meaning with the suitable context chosen for.

Deniers of antonyms, also, tended to exaggerate in their views, because antinomy may emerge from far dialects, which may not be called languages and it may disappear in other forms, when we seek for differences between expressions and here appears the minute meaning lines that stand as a barrier between an indication and another.

As for the modern linguists, they tried hard to display the special indications for many of those considered as antonyms, when they noticed many mistakes in an indication. So, the linguist started to search for the special

minute meaning trying to put the indications in their positive origin .

They explained that the real opposition made much change in classical Arabic Language .

Third Section :

Third section deals with the reasons that led to the belief of the existence of antonyms in Arabic Language. This section comprises three chapters :

- First chapter :

The first chapter deals with the difference in dialects. Through this chapter it was revealed that dialects have an effect in the existence of antonyms, however, such effect does not violate the language of culture; because dialects remain on the level of conversation, they do not promote to the upper class language, and they do not have the characteristics of the language. Within these limits, the factor of difference of dialects gets away from being one of the reasons leading to the existence of antonyms, particularly the Glorious Koran has united these dialects :

The dialects that are far away from the dialects of Quraich and Tamim in Koran reciting were omitted a long time ago, the language of culture got along without any dialect or vernacular expression. We do not grope for these differences in the recitings of Koran readers, even in realizing some catch, "hamz" and deffection.

....9....

- Second Chapter :

The second chapter of this section deals with the indicative development of some expressions that made them produce two contradictory meanings. I have noticed that such indicative development is little in Arabic Language; because this language was built on a steady roots that drew the indication to it, therefore the original real usage of words that are considered as antonyms should be known. The expressions whose indications have developed, are in my belief not considered antonyms in the exact criterion, but remain drawn to their first language origins.

- Third chapter :

The third chapter deals with the phonetic development that occurred to some expressions.

I understood that this development gets away from being one of the reasons for the existence of antonyms in Arabic, because it mostly handles the language of conversation, only.

Fourth Section :

The fourth section dealt with the illusion of indication in antonyms . I made it in two chapters : The first for names; the second for verbs .

I found out that the antinomy in most antonyms expressions was an illusion. I found this through my induction of some examples and quotations, and from tracing the exact

meanings in the context. However, mis-explanation of the difference between the two meanings or sometimes one indication is mixed for another , thus, the illusion of antinomy takes place.

This explains the specialty of Arabic Language which has reached a great degree of maturity and perfection , having the attributes of semantics on a high level. In this lies the restriction of antonyms to the narrowest scale.

This is little of much of what should be searched and reconsidered in many expressions, in order to know their special indications in their positive origins and in their real usage in the Arabs' speech. This is a grand advantage we grope for in our literary and linguistic publications and in our heritage.

The core of the eloquence in speech is to have every expression put its special optimal position in speech, to avoid having expressions not in their positions, or not used in their meanings, so the term appears deformed because of the ambiguity in their indications, taking away, in ignorance, the beauty, exactness and good performance , in addition to the expansion of illusion and mistake, particularly, if they appeared in the speech of a trusted person who will handle the same without search or contemplation. It is obvious that a mistake in language is uglier than solecism, and far from the spots of correction, because of the recourse to translation rather than analogy, so the mistake will spread faster and stronger in its gradual fall to the bottom of illusion.

.... 6....

Conclusion :

The research was concluded by a conclusion in which I outlined the most important results I reached to .

In spite of the vastness of reseach and strictness in this field, I find myself have achieved a small amount of what should be searched; because it is difficult for one person to be familiar with all sides of this research. Upon my life, it is in need for many classes of studiers and researchers on the account of its exuberance because it requires strictness and deep revisions.

- فهرس مصادر البحث ومراجعه -

١- القرآن الكريم .

٢- الإبدال لأبي الطيب اللغوي تحقيق عز الدين التنوخي - دمشق ١٩٦٠ .

٣- الإبل للأصمعي تحقيق د. أوغست هفنر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٠٣ .

٤- ابن السكيت اللغوي محمي الدين توفيق إبراهيم - مطبعة دار الجاحظ - بغداد ١٩٦٩ .

٥- أبو الطيب وآثاره في اللغة : تحقيق عز الدين التنوخي - نشر المجتمع العلمي بدمشق ١٩٦١ ؟

٦- أثر القرآن في تطور النقد العربي د. محمد زغلول سلام - دار المعارف بمصر ١٩٦١ .

٧- أدب الكاب لابن قتيبه تحقيق محب الدين الخطيب - المطبعة السفلية بالقاهرة ١٣٤٦ هـ .

٨- أساس البلاغة للزمخشري تحقيق عبد الرحيم محمود - مطبعة أولاد أورثاند - القاهرة ١٩٥٣

٩- الأشباه والنظائر للسيوطي - مطبعة دار المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ

١٠- الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨ .

١١- إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق شاكر هارون - داز المعارف بمصر ١٩٥٦ .

١٢- الأصمعي : حياته وآثاره د. عبد الجبار الجومرد - مطابع دار الكشاف - بيروت ١٩٥٥

١٣- الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس - مطبعة لجنة البيان العربي - القاهرة ١٩٦١ .

١٤- الأصول للشيخ محمد الخضري عن مجلة المجمع الملكي .

١٥- الأضداد لقطرب . تحقيق هانس كوفلر - مجلة إسلاميطا - المجلد الخامس ١٩٣١ .

١٦- الأضداد للأصمعي تحقيق أوغست هفنر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩١٣ .

١٧- الأضداد لابن السكيت - تحقيق أوغست هفنر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩١٣ .

١٨- الأضداد لابن الأنباري تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - الكويت ١٩٦٠ .

١٩- الأضداد لأبي حاتم السجستاني تحقيق أوغست هفنر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩١٣ .

٢٠- الأضداد للصغاني تحقيق أو غست هفنر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩١٣ .

٢١- الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي تحقيق د. عزة حسن - دمشق ١٩٦٣ .
٢٢- الأضداد في اللغة لابن الدهان تحقيق محمد حسن آل ياسين - مطبعة دار التضامن - بغداد ١٩٦٣.
٢٣- الأعلام لخير الدين الزركلي - بيروت ١٩٦٩ .
٢٤- الإفصاح في قمة اللغة : حسين يوسف موسى وعبد الفتاح الصعيدي - مطبعة المدني - القاهرة.
٢٥- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تصحيح عبد الرحمن وجماعة - دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ .
٢٦- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب للبطليوسي - تحقيق عبد الله البستاني - المطبعة الأدبية - بيروت ١٩٠١ .
٢٧- الألفاظ الفارسية المعربة ، آدي شير الكلداني - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٠٨ .
٢٨- الألفاظ الكتابية للهمذاني - تحقيق لويس شيخو اليسوعي - مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٣ .
٢٩- الأمالي لأبي على القالي - دائر الكتب المصرية - القاهرة ١٩٢٦ .
٣٠- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥٠ .
٣١- البئر لأبن الأعرابي تحقيق د. رمضان عبد التواب - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٧٠ .
٣٢- بغية الوعاة للسيوطي - تصحيح محمد أمين الخانجي - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٢٦ هـ
٣٣- تاج العروس للزبيدي - وزارة الارشاد والأنباء - مطبعة حكومة الكويت١٩٦٥-١٩٧١.
٣٤- تاريخ آداب العرب - مصطفى صادق الرافعي - مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٩٤٠ .
٣٥- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر - عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٥٤ .
٣٦- التطور اللغوي التاريخي د. إبراهيم السامرائي - دار الرائد للطباعة - القاهرة ١٩٦٦ .
٣٧- التفسير الكبير للفخر الرازي - المطبعة البهية بمصر .

٣٨- التكملة والذيل والصلة للصغاني تحقيق عبد العليم الطحاوي وجماعة - دار الكتب بالقاهرة ١٩٧٠

٣٩- التنبيهات لعلي بن حمزة تحقيق عبد العزيز الميمني - دار المعراف بمصر ١٩٦٧ .

٤٠- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق عبد السلام هارون - دار القومية العربية للطباعة - القاهرة ١٩٦٤ .

٤١- ثلاثة كتب في الأضداد تحقيق د. أوغست هفنر .

٤٢- جامع البيان في تفسير القرآن للطبري - مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤ .

٤٣- جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي - الطبعة الأولى - حيد آباد الدكن ١٣٤٥ هـ .

٤٤- الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي - تحقيق سعيد عبد الكريم - بغداد ١٩٧٢.

٤٥- خزانة الأدب للبغدادي - مطبعة بولاق .

٤٦- الخصائص لابن جني تحقيق محمد على النجار - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥٢ .

٤٧- دائرة المعارف الإسلامية - دار انتشارات جهان - طهران بوذرجمهرى .

٤٨- دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٨ .

٤٩- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري - مطبعة لايبترك .

٥٠- دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس - مطبعة لجنة البيان العربي - القاهرة ١٩٦٣ .

٥١- ديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر ١٩٥٨ .

٥٢- ديوان بشر بن أبي حازم تحقيق عزة حسن - دمشق ١٩٦٠ .

٥٣- ديوان حسان بن ثابت - المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٩ .

٥٤- ديوان النابغة الذبياني تحقيق شكري فيصل - بيروت ١٩٦٨ .

٥٥- ديوان الهذليين - دار الكتب المصرية - القسم الأدبي - القاهرة ١٩٤٥ .

٥٦- الذريعة إلى تصانيف الشيعة آغا بزرك الطهراني - مطبعة العربي - النجف ١٣٥٦ هـ .

٥٧- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق مصطفى السقا وجماعة - مطبعة البابي الحلبي - القاهرة ١٩٥٤ .

٥٨- شرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقي - مكتبة القدسي - القاهرة ١٣٥٠ هـ .

٥٩- شرح السبع الطوال لابن كيسان -(مخطوط).

٦٠- شـــرح مثلثـــات قطرب للسنهوري - تحقيق هفنر وشيخو - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩١٤ .

٦١- شرح المعلقات الســبع للزوزني - تحقيق محـمد علــي حمد الله - المطبعة التعاونية - دمشق ١٩٦٣ .

٦٢- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس - نشر المكتبة السلفية - مطبعة المؤيد - القاهرة ١٩١٠.

٦٣- الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - مطـــابع دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٥٦ .

٦٤- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - مطبعة الخانجي - القاهرة ١٩٥٤ .

٦٥- علم اللغة د. علي عبد الواحد وافي - دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة ١٩٦٧ .

٦٦- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق د. عبد الله درويـــش - مطبعـــة العاني - بغـــداد ١٩٦٧ .

٦٧- غـريب القرآن لأبي بكر السجستاني - مكتبة ومطبعة محمد عي صبيح وأولاده - القاهرة ١٩٦٣ .

٦٨- الغريب المصنف لأبي عبيج القاسم بن سلام - (مخطوط).

٦٩- فتيا فقيه العرب لابن فارس تحقيق د. حسن على محفوظ - المجمـــع العلمي العربي بدمشق ١٩٥٨.

٧٠- فـروق اللغـــات للسيد نور الدين الجزائري تحقيق أسد الله الاسماعيليان - مطبعـــة النجف ١٣٨٠ هـ .

٧١- فقه اللغة د. علي عبد الواحد وافي - دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة .

٧٢- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي - نشر المكتبة التجاري الكبرى - مطبعة مصطفى محمد - القاهرة ١٩٣٨ .

٧٣- الفهرست لابن النـــديم - المطبعة الرحمانية بمصر ومطبعة فلوجل تحقيق رضا تجدد - طهران ١٩٧١ .

٧٤- فهرس دار الكتب المصرية - مطبعة دار الكتاب - القاهرة ١٩٥٨ - الجزء ٧

٧٥- فهرس المخطوطات المصورة تصنيف فؤاد سيد - دار الرياض للطبع والنشر - القاهرة ١٩٥٤

٧٦- فهرسة ابن خير الاشبيلي تحقيق زيد بن وطرغوة نشر المكتب التجاري - بغداج ١٩٦٣

٧٧- من اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس - المطبعة الفنية الحديثة - القاهرة ١٩٦٥ .

٧٨- القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز أبادي - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٦ .

٧٩- القلب والإبدال لابن السكيت تحقيق أوغست هفنر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٠٣

٨٠- القول المقتضب لابن أبي السرور تحقيق إبراهيم سالم - المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة ١٩٦٢ .

٨١- الكامل في اللغة والأدب للمبرد - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شحاته - دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة .

٨٢- الكتاب لسيبوية - المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق ١٣١٦ هـ .

٨٣- المشاف للزمخشري - مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٣٦٥ هـ .

٨٤- كشف الظنون لحاجي خليفة تحقيق يالتعايا والكليسي - وكالة المعارف - استانبول ١٩٤١

٨٥- الكنى والألقاب عباس بن محمد رضا القمي - مطبعة العرفان - صيدا - ١٩٣٩ .

٨٦- لسان العرب لابن منظور - نشر دار صادر - بيروت ١٩٥٥ .

٨٧- لطائف اللغة : الشيخ أحمد مصطفى اللبابيدي - دار الطباعة العامرة .

٨٨- ماتفق لفظه واختلف معناه للمبرد تحقيق عبد العزيز الميمني - المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٥٠ هـ .

٨٩- المأثور لأبي العميثل الأعرابي تحقيق مزيتز كرنكو - لندن ١٩٢٥ .

٩٠- مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق د. فؤاد سيزكي - مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٦٢ .

٩١- مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون - جار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٤٨ .

٩٢- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه تحقيق ج برحستراسر - المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ .

٩٣- المخصص لابن سيده الأندلسي - المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت .

٩٤- المرصع لابن الأثير تحقيق د. إبراهيم السامرائي - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٧١ .

٩٥- المزهر في علوم اللغة للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى وجماعة - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .

٩٦- مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب تحقيق حاتم صالح الضامن - بغداد ١٩٧٣ .

٩٧- معاني الشعر للأشنانداني تحقيق عز الدين التنوخي - وزارة الثقافة والسياحة - دمشق ١٩٦٩

٩٨- معاني القرآن للفراء تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار - دار الكتب المصرية ١٩٥٥

٩٩- معجم الأدباء لياقوت الحموي . نشر مكتبة عيسى البابي الحلبي - وزارة المعارف العمومية - القاهرة ١٩٣٦

١٠٠- معجم ألفاظ القرآن الكريم مجمع اللغة العربية في القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٧٠ .

١٠١- المعجة العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية : الآب مرمرجي الدومينيكي - مطبعة الآبار الفرنسيسيين - القدس ١٩٣٧ .

١٠٢- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس - تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الأولى - القاهرة ١٣٦٦هـ

١٠٣- مقدمة لدرس لغة العرب - عبد الله العلايلي - المطبعة العصرية بمصر .

١٠٤- المقلوب لفظة في كلام العرب والمزال عن جهته والأضداد لأبي حاتم السجستاني - تحقيق أوغست هفنر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩١٣ .

١٠٥- الملاحن لابن دريد تحقيق إبراهيم اطفيش الجزائري - المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٤٧ هـ

١٠٦- من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس - المطبعة الفنية الحديثة - الطبعة الثالثة - القاهرة ١٩٦٦

١٠٧- المنطق للشيخ محمد رضا المظفر - الطبعة الثالثة - مطبعة النعمان - النجف ١٩٦٨

١٠٨- الموازنة للآمدي تحقيق السيد أحمد صقر - دار المعارف بمصر ١٩٦١ .

١٠٩- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري تحقيق د. إبراهيم السامرائي - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٥٩ .

١١٠- النشر في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق علي محمد الضباع - مطبعة مصطفى محمد - القاهر .

١١١- النخل لأبي حاتم(مخطوط).

١١٢- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق سعيد الخوري الشرتوني - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٦٧ .

١١٣- هل العربية منطقية : الأب مرمرجي الدومينيكي - مطبعة المرسلين اللبنانيين - جونية لبنان ١٩٤٧.

١١٤- وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٤٨ .

المجلات :

١- إسلاميكا Islamica تصدر في ألمانيا - المجلد الخامس ١٩٣١ .

٢- اللسان العربي صدر في المغرب - المجلدان الثامن والتاسع ١٩٧٢ .

٣- المجمع العلمي العربي تصدر في دمشق - المجلدات : ٣٩ - ٤٠ - ٤٧

١٩٦٤-١٩٦٥-١٩٧٢

٤- مجمع اللغة العربية الملكي تصدر في القاهرة - الجزء الثاني - السنة الأولى ١٩٣٥ .

- فهرست موضوعات البحث -